


270
M. Asım B

كتبة حوجه بنده كي سهلا

حلمدا به الله سبته وغالي

١٢٠٧

ما الموسوم بالرياضي لانهم كانوا يفتتحون به في التعليم فكان رياضة النفس
بها اولاً او لا يمكن كالانسان مثلاً فانك لا تفهمه الا وتحتاج الى ان تعرف ان
صورته في لحم وعظم وهو العلم الادنى لاحتياجه الى المادة مطلقاً وليس يمكن
ان يكون الشيء محتاجاً الى المادة في الاذهان دون الخارج الموسوم بالطبيعي لكونه
باحثاً عن الجسم الطبيعي واما العملية فلانها اما علم يتعلق بالانفراد وهو العلم
الاخلاق ويتعلق بكمال الشخص في نفسه بحسب القوة العملية كما ان الحكمة النظرية كمال
له في نفسه بحسب القوة العلمية او علم يتعلق بالاجتماع الخاص وهو تدبير المنزل و
يتعلق بكمال العملي ايضاً لكن بالقياس الى الاجتماع الخاص به ينتظم المصالح التي
بها يكون الازدواج بين زوج وزوجة وولد ووالد ومالك ومملوك
او علم يتعلق بالاجتماع العام اعني معرفة كيفية المشاركة بين اشخاص الناس
على العموم وهو سياسة المدن والغاية فيه ان يتعاونوا بالاجتماع على
المصالح التي بها بقاء نوع الانسان فهو ايضاً من تتمة تكميل القوة العملية فهذه
جملة اقسام الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً ولما المنطق فهو خارج

وشرح هداية الحكمة لابن السيد الشريف

حاشية خواجه زاده على مولانا زاده

واوراق على القوة الثالثة

كلمدى طفل دلى كويا كوندر دمدى هى نو بدبخت شاه خدمت صلا الوكل

نم اغلا دغمه شمدى فيمعش كوكلن نيز زمان كولر دم بتن كر فنادن اوله

كد نجات غمه دشديت فو جان چقسون ننه وبرز دى كوكل نبله شيم كاد اوا

عنا بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يعتبر الحكمة بخروج النفس الى كمالها الممكن في

جانبي العلم والعمل فح يدخل فيه المنطق بل العمل ايضا اذا عرفت هذا فنقول ان ذلك

المص لحكمة العملية بواسطة الاغنا الشريعة عنها واختار النظرية لانطوائها على

السعادة العظمى اعنى معرفة البارى تع فلهذا كانت اهم واولى واقتصر من

جملة اقسامها على الطبيعي المشتمل على معرفة النفس والالهي المشتمل على معرفة البارى تع

لان ما ينبني المعرفتين اهم المعارف واولاها بالتحصيل فاكتفى المص ببيان هذا

المختصر وترك الرياضي لغلبة جدواه في الاخرة مع ابتنائه على الامور الموهومة

كالدائرة وابن المفروضة في علم الهيئة ولذا ترك المتاخرون في كتبهم وما كان

امتنع الشروع في شيء من العلوم الا بعد معرفة مبانى المنطق جعل القسم الاول فيه

وقدم الطبيعي على الالهي مع ان المجردات علل الماديات لان مباحثه كالمبادي للالهي

ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني فقال القسم الثاني في الطبيعيات

لمنح ببادئ لحل العبارة

بوله لطف ايت سكا جانيله خريدار اولنه

جان بدر ملك كركر اى غنچه دهن باز اوله

تولا كر صو بكى دار تصلنم طبرا غنه دشم بيله اولمق يار شوق عاشق ديدار اوله

لعذدن بد غمه اى بو تكلزار عاشقى كيم نار عاراید ن كلى بلبلى آهدر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله وليه والصلوة على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه اجمعين

وبعد فهذه رسالة مرتبة على تمهيد واصول اربعة وخاتمة **التمهيد**

مشتمل على مقدمتين **الاولى** في ماهية الجسم واقسامه على الاجمال فالجسم جوهر

قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة اعني الطول والعرض والعمق

وهو على قسمين بسيط ومركب والمركب ما يلتئم من اجسام مختلفة الحقائق تاما تام

اذا كان له صورة نوعية من شانها ان يحفظ زمانا يعتد به كالمواليد الثلثة اعني

المعادن والنباتات والحيوانات او غير تام اذا لم يكن له صورة كذلك

كالبخار والسحاب **و**البسيط ما لا يكون ملتئما منها وهو علوي وهو الافلاك

بما فيها من الكواكب واما سفلي وهو العناصر الاربعة التي هي النار والهواء

والماء والارض **والنار** حار يابس والهواء حار رطب **والماء** بارد رطب

والارض بارد يابس **المقدمة الثانية** في بيان انقلاب العناصر بعضها

ببعض قد عرفت ان لكل من العناصر كيفيتين فنقول ان لكل منها حدا ورتبة

اذا جاوزت عنها في احد جانبي الافراط والتفريط لم يبق استعداد مادة ذلك العنصر

لصورة وحصل استعداد صورة اخرى تناسبها لتلك الكيفية فتخلع مادتها الصورة
الاولى وتلبس الثانية فالنار اذا انكسر سورة حرارتها باحاطة الهواء افيرها وصارت
حرارتها كحرارة الهواء انسلخ عن استعداد مادتها لصورتها وحصل لها استعداد
صورة الهواء فتخلع صورتها وتلبس صورته وهكذا فيما بين سائر العناصر ولنورد
امثلة جزئية لانقلاب بعضها ببعض تشحيذا للاذهان وتسكينا للخواطر اما انقلاب
النار الى الهواء فكانقلاب شعلة السراج بالهواء باحاطة الهواء بها فانها اذا ارتفعت
عن مبدأها عن الفتيلة الى الهواء المحيط بها فيما جاور منها فتنقلب شيئا فشيئا
اليه فيجري على هيئة المخروط الى ان ينطفي بالكلية وانطفاء السراج بالريح انقلابها الى
الهواء بسرعة لشدة تأثيرها ونفوذه اعماقها واما انقلاب الهواء الى النار فكما
يشاهد في كور الحدادين اذا شدد منافخها دائما النفخ فان الهواء الكائن فيه
ينقلب نارا ومن هذا القبيل انه اذا طفي سراج وجعل فوق سراج آخر فانه يشتعل
باشتعال الطارئ على الهواء المجاور للسراج المنطفي مع شدة استعداده للاشتعال
ومن هذا القبيل ايضا حصول النار عن قدح مثل الزند على الحجر المخصوص في النار الحاصلة

الحاصلة منه ليست كامنة في موضع ما من احدهما والا لاحس بها ولا انطفت بغوصها
في الماء من حيث بل لان اصطكاك احدهما على الآخر يسخن الهواء الكائن فيما
بين الزند والحجر المخصوص ضاربة مخصوصة لا نعرفها فتنقلب نارا واما انقلاب الهواء
ماء فكما يشاهد من القطرات النازلة من سقف الحمام فان هواءه المستعد لتأثير
البرودة بسخنه ولطافته اذا لاقى سقفه البارد بالنسبة اليه تأثر منه وانقلب ماء
فينزل ومن هذا القبيل تراكم القطرات على ظاهر كوز فيه الجمد وفوق طاس كب عليه و
اجزاء رشية يعلو سطح صبيا او حجرا او خشب اذا نفخ عليها قريبا من الفم وهو مفتوح
واما انقلاب الماء هواء فكما يشاهد من انقلابه اليه عند غليانه او مرور زمان مديد
عليه ومن هذا القبيل جفاف ثوب مبلول اذا اثر فيه شيء من المسخنات والهواء سيما
اذا كان حارا بتلطيفه وجعله مستعدا لان ينقلب هواء واما انقلاب الماء الى الارض
وبالعكس فكما يشاهد من تكون الحجر الرخام من عين [illegible] وسيلان بعض الاحجار مياها
بحيل اصحاب الاكسير ومن فوائد هذا البحث والاطلاع على انقلاب بعض العناصر الى آخر
تجويز امر الطوفان وبعض معجزات الانبياء عليهم السلام كانفجار المياه من الاحجار وغيرها

ای حسن توبه آنگهی کردی که ترا قوت گناه نماند

على فاعلية الحكماء ايضا ومنع الاستحالة ما اشتهر في السنة العوام من صيرورة الحيوانات
احجارا اذ ليس بعد الحيوان من الحجر اكثر من بعد الماء منه وهو ظاهر والاطلاع على ان العناصر
كلها حقيقة واحدة تطورت بالاطوار مع انها بسيطة تتعددت بالاعتبار اذ او فا
الانقلاب للحقائق بالاعتبار تأمل يبدو ما هو المطلب بالاجتهاد بيت
آنکس که ز شهر آشنایی است داند که متاع ما کجایی است والتنبيه لما يحصل بين
تلك العناصر المتضادة بالكيفيات المتعاندة باعتبار الصورة من انقلاب البعض الى البعض
بالمناسبة التي تحصل لها بالمجاورة والمخالطة فانه يخرج النار مع كمال حرارتها و
لطافتها الى كمال كثافة الارضية وبرودتها وبالعكس فعليك النظر والاعتبار ومجانبة
الاشرار المجاورة الاخيار شعر اگر بصد عمر کسی یافته همنفسی در نفسی یافته
داغ بلندان طلب ای هوشمند تا شوی از داغ بلندان بلند الاصل
الاول في البخار وما يحصل منه في الجو اذا اسخن المياه والارض الرطبة من اشعة
الكواكب وغيرها انقلب بعض الاجزاء المائية هواء ومال بطبعه الى مكانه الطبيعي
مستصحبا لبعض آخر من الاجزاء المائية بحيث لا يتميز في الحس بينهما ويسمى ذلك المجموع بخارا

اسخیا را با جهنم کار نیست   جای ممسک جز میان نار نیست

بخارا وقلما لم يخل بخار عن اجزاء ارضية على ما يدل عليه مشاهدة تلك الاجزاء في
مياه الامطار والثلوج اذا جعلت في اناء صاف يصفو وقد يحصل البخار من
نايئة البرودة في الهواء وقلب بعض اجزائه ماء مختلطا ببعض آخر كذلك ثم اذا
كان الهواء حارا ولم يكن ريح تحلل الاجزاء المائية وانعدم البخار بالكلية وان
لم يكن كذلك بل حصل في البخار غلظ وكثافة في الجملة بسبب اصابة ادنى برودة
او تراكم بعض اجزائها على بعض او بانضمام بخار آخر اليه او غيره يسمى غماما
والغيم ان كان نازلا من العلو الى السفل كان قرينة صحو الهواء وعدم
المطر سيما اذا كان عقيب المطر واذا كان صاعدا كان من علامات السحاب
والمطر واذا اشتد تكاثف البخار باحد الاسباب المذكورة يسمى سحابا سواء
وصل الى كرة الزمهريرية اولا واذا لاقى بعض الاجزاء الكائنة فيه بعضا
آخر او انقلب بعض اجزائه ماء ببرودة الهواء او ببرودة المحيط في الاحاطة
الهواء الحار به او نزل الى حيزه الطبيعي الاصلي يسمى مطرا واذا اعترض في
مقابلة الريح الموجبة لتراكم الابخرة والمطر جبل او ريح اخرى اشتد تراكم الابخرة

اول بر کوش ادق اثر بو سینه سوزانه   باغسوله دیو روان چلقردل آلی فانه

وكثر الامطار ومن ثم كثرت الامطار في جبال بعض البلاد الحارة نحو الحبشة واذا
كان البرودة اشد مما ذكرنا وكان استعداد الاجزاء المائية لتاثير البرودة الحاصلة
باحد الطريقين اشد بسبب تخلخلها ولطافتها انجمد برداً اذا اشتد انجمادها وكان
محيطها املس او ربما عليه بلة والا لكان ثلجاً غليظاً كثيفاً وذلك اذا اشتد
البرودة او استعداد الاجزاء المذكورة اكثر والبرد قد يكون كبيرة وقد يكون
صغيرة لكون القطرات المائية التي تكونت هي منها كذلك او لتفاوت المسافة
فمتى كانت طويلة تحلل اجزاؤها بالحركة وصارت صغيرة واذا كانت قصيرة بقيت
على ما هي عليها ولا تحلل كبيرا وايضا حبات البرد فقد يكون مستديرة لاصابة
البرودة اياها بعد الاجتماع التام وصيرورتها بالطبع كريا او لتحلل زواياها
بطول المسافة وقد يكون مضلعة لانتفاء الامرين معا ويحدث في الربيع والخريف
اكثر مما يحدث في الصيف والشتاء وذلك لان حصوله من السحب الرطبة وهي في الفصلين
الاولين سيما الاول اكثر مما في الاخيرين اما في الصيف فلكثرة تحليل الحرارة واستيلاء
اليبوسة على الهواء واما في الشتاء فعلى ما قال الشيخ في الشفاء انه اذا...



ای که وار در باغ ایچنده سرو بر هنالقک   کون کبی مشهور اولیدر آی کبی زیبالقک

اذا اشتد البرودة فيه حصل الثلج والا لم يحصل شيء تاما واذا اشتد البرودة
او كان الاجزاء المائية بل السحابية الرطبة اقبل للانجماد انجمدت قبل ان يحصل
بينها انضمام تام وتلاق كامل وتنزل على هيئة القطن المندوف فيسمى ذلك
ثلجاً وانما ذكرنا قيد زيادة الاستعداد حيث ذكرنا لانا نشاهد ان الهواء
المتسخن ينقلب ماء ابرودة عرض له باضعاف تلك البرودة كما يرى فيما   لا ينقلب صح
من هواء الحمام وان الماء الحار ينجمد قبل الماء البارد وقد يشاهد انجماد البخار الخارجة
عن الفم في الشتاء مع ان هواءها اقل بردا مما هو ابعد منها وقد يشاهد
نزول اجزاء صغيرة منجمدة يسمى في بعض الالسنة زمهريرا وغير منجمدة على
هواء صاف وذلك لاستيلاء برد شديد وقليل عليه وحصول تكاثف وثقل
فيما يكون فيه من الاجزاء المائية او فيما ينقلب من اجزائه ماء حتى تنزل واستيلاء
برد بدخول الليل على هواء رطب او بخار لطيف رطبة في بعض المواضع انقلب   صح بعض
ذلك الهواء او البخار المجاور لوجه الارض ماء او اجتمع الاجزاء المائية
الكائنة فيه او المنقلبة منه ماء وثقل حتى تنزل ولكن لا يحس بها لصغرها حتى

حتى اجتمع على وجه الارض سمي ذلك طلا ان لم يتجمد وصقيعًا ان انجمد **الاصل
الثاني في الدخان** وما يحصل منه في الجو من تسخين الاراضي اليابسة
والمواضع الكبريتية باشعة الكواكب وغيرها انقلب بعض اجزاء الهواء الكائن
فيها نارًا لمحيطة باجزاء هوائية وارضية بحيث لا يتميز لطافتها بينهما ويسمى ذلك المجموع
دخانًا وقد يختلط دخان في البخار وبالعكس لكن ايهما كان غالبا يسمى باسمه ثم
اذا ارتفع الدخان بسخونته وان انقطع عن الارض فقد يكون اذا وصل الى
كرة الزمهرير احتبس في السحاب الذي كان ثمة او يكون من البخار الذي كان معه
ثم ان بقي على حرارته خرج من السحاب الى العلو خارقًا اياه واذا نزل لثقل حصل
فيه بانتفاء الاجزاء النارية عنه او استيلاء الاجزاء الارضية عليه او لاسباب
أخر كانقضاء الفاعل وغيره فلبقاء حرارة فيه دون اجزاء نارية محرقة تنزل في اي
شيء تصادفه من غير احراق كما قيل انه تصادف جيبه وتذيب الذهب منه ان يحرق غيره
الكيس ونحو ذلك التاثير مختلف فاذا كان غليظا شديد الحرارة كان تاثيره اشد ويسود
موضع اصابته واذا كان لطيفا لا تؤثر كذلك وربما اشتد استيلاء البرودة

البرودة عليه بحيث ينجمد حجرًا او غيره بحسب الاجزاء الكائنة فيه ولكن ان يتولد من
امتزاج الابخرة والادخنة مزاج يفيض عليه صورة ونقش حيوانية كما اشتهر في السنة
العوام من نزول الاحجار والحيوانات في الامطار ولعل الحجر الذي كان الآن على باب
الجامع بأردبيل واشتهر بين عامة انه نزل من السماء من هذا القبيل وقد حكى الشيخ
في الشفاء (اسم بلدة) ما راه وروي له احجار كثيرة غريبة لا نطول الكلام بذكرها وعلى اي
تقدير يحصل من خرقه لاجزاء السحاب صوت شديد يسمى رعدًا ويمكن حصوله ايضا
من انخراق السحاب بريح عاصفة او خروج ادخنة محتبسة فيه بانضمام اجزاء
السحب بعضها الى بعض لعله الجنسية او بريح او غيرهما ومن حصول الاصطكاك
بين اجزاء السحاب بريح او غيرها ومن حركة الهواء فيما بين اجزاء السحاب الا ترى
ان الهواء الصافي اذا اشتد حركته حصل منه صوت قوي فما ظنك فيما اذا كان
بين اجزاء السحاب الكثيفة وان لم ينقطع الدخان المرتفع عن الارض بل بقي احد
طرفيه متصلا بها فربما اشتعل طرفه المرتفع لقربه من النار او بامر آخر فينزل
الاشتعال جزءا فجزءا حتى يصل الى الارض فيرى على شكل عمود نازل من العلو

سوالح الى العلو او الى السفل

اتلرمله ایشکلره آشنا اولسون دمشی عمری چوق اولسون غریبه رحم ایدب اعزاز ایدلر چون اول چوق سود کم لطف و وفای آز ایدر کم بزی بر شیوه له زیبکل ناز ایدر اولدرمکه

بسبب ذلک حریقا ثم ان کان مادته غلیظة احرق کل ما یصادفه والا فلا کما لا یحرق شعلة القطن المندوف شیئا وان غلب علی الدخان اللطیف الکائن فی السحب اجزاء دهنیة واشتعل بشدة الحرکة والاصطکاک او بسبب آخر وتحرک حرکة سریعة غیر مستقیمة اما لاختلاف قوام المادة او لاعوجاج الممر بین السحب سمی برقا ویحتمل ایضا ان یکون اعوجاجه وتخیل حرکته لوقوع مادة دخانیة لطیفة فی تلک المسافة واشتعال احد طرفیه بسبب من الاسباب ساریا منه الی الطرف الآخر منطفیا بسرعة للطافة المادة هذا لکن لا یخلو عن بعد واعلم ان الرعد کثیرا ما یکون بدون البرق واما عکسه فقلیل حتی قیل انه لا یکون البرق بدون الرعد حیث لا یخلو البرق عن اصطکاک وخرق موجب للرعد لکنه قد یکون خفیا بحیث لا یسمع وایضا البرق اذا اشتعل من اصطکاک الاجزاء السحابیة کان تابعا للرعد واذا حصل الاصطکاک والخرق من اشتعال اجزاء لحبوسة فیما بین اجزاء السحاب او بغیره وحرکته نحو جهة کان الامر بالعکس لکن علی التقدیرین یری البرق قبل سماع الرعد اما فی الثانی فظ واما فی الاول فلعدم توقف رؤیة الاشیاء المقابلة علی زمان بخلاف

بخلاف سماع الصوت کما یظهر فی سماع الصوت الحاصل من ضرب القاس بعد مشاهدة ضربه بزمان واذا جاوز الدخان الذی غلب علی طبعه الدهنیة الطبقة الزمهریریة حتی وصل الی النار او ما یقرب منها واشتعل بحرارة النار او بحرکته او حرارة محتبسة فیه وتحرک علی الاستقامة لعدم الاختلاف فی مادته وممره وینطفی بسرعة ابطاء من البرق بقلیل لکون لطافة مادته اقل من لطافة مادة البرق سمی شهابا ویحتمل ان لا یکون استقامته وتخیل حرکته لما ذکرناه فی البرق بل یحتمل ایضا انه یکون کل منهما بریح دخانیة یتحرک فی الهواء المتشابه القوام علی الاستقامة وفی السحاب المختلف القوام علی الاعوجاج وان کان الدخان المذکور غلیظا واشتعل بلا تحرک علی اشکال مختلفة فتارة یکون علی صورة حیوان ذی قرن وهیئة ذوابة وذنب وکوکب ذی ذنب الی غیر ذلک مما یتفق علیه هیئة المادة وتختلف مدة بقائها بحسب غلظ المادة ورقتها وتتحرک نحو المغرب متابعة للحرکة الیومیة قال الاستاذ روح الله روحه انی قد رصدت بعض تلک الآثار من سنة اشهر فوجدته متحرکا حرکة بطیئة من الغرب الی الشرق وما بلا عن الشمال الی الجنوب وان لم یشتعل

بقصوده

طلکدکلر صحبته کلمز سه جانان بهرکجه کمسنک مهمان اولمز ماه تابان بهرکجه

الدخان المذکور او کان اشتعاله قلیلا لعدم الدهنیة او قلتها بل علی هیئة
ظلمانیة او حمرة اما للاشتعال واما لوقوع شعاع الشمس علیه کما یری السحب الکثیفة القبیل ح
قبل الطلوع وبعد الغروب حمرا ویمکن ان یصیر تلک الصور اسبابا لکسوف الشمس
وخسوف القمر واحتراق بعض الکواکب ولعل الکسوف والخسوف اللذین یجتمعان
مع العید کما یعلم من الکتب الفقهیة یکون من هذا القبیل اذ اجتماع الکسوف الذی
یکون عند مقارنة النیرین والخسوف الذی یکون عند مقابلتهما مع احد العیدین
ممتنع وقد یرتفع من المواضع الکبریتیة دخان لطیف اذا دخل اللیل استولی
علیه الرطوبة سیما اذا کان بعد المطر فیحصل فیه بذلک سیلان دهنی قابل للاشتعال
فقد یشتعل باشعة الکواکب او غیرها ولکن لا یحرق کما لا یحرق نار بخار یطرح فیه
الملح والنوشادر وشعلة نار یعرق لحر ویحتمل ان لا یختص اشتعاله باللیل ولکن
لا یری فی النهار لغلبة ضوء الشمس علی ضوئه تذنیب اعلم ان الاثار
المذکورة المشتعلة ان کانت تحت کرة الاثیر کان بقاء اشتعالها من علی سبیل
تجدد الشعل وتعاقبها اذ یبقی بعضها بمیله الحیز الطبیعی وانطفائه ان کانت

گر قدح باکه کدورت آنی برهشیاره صون کم بزم جانی خرابم مست ساقی در هنوز

کانت المسافة بینه وبین الکرة المذکورة طویلة وبتعلق بعض آخر بمادة الی ان لا
یبقی قابلیة المادة لذلک والامر فی الشعل المتعلقة بالاجسام التی عندنا کالسراج من
هذا القبیل وان کانت فیما فوقها فاما یکون باعتبار بقاء نار مخصوصة وایضا احتفاء
تلک الاثار اما بانطفاء نیرانها لانتفاء مادة قابلة بنسبة هی بها او ببطلانها فیجب
لا یری باعتبار انتفاء کثافة المادة الارضیة وحدوثها دلیل علی حدوث الریاح وقلة
الامطار وفساد الجو العالی ویبوسة الهواء وحرارته وعلی طریان کثرة الامراض
الحادة الیابسة المهلکة والله اعلم الاصل الثالث فی الریح وکیفیة
حصولها وهی عبارة عن الهواء المتحرک لا بالعرض وسبب حرکته قد یکون
اندفاعه بدخان او سحاب او هواء آخر الی السفل لثقل حصل فیها بالتبلل
بالبرودة او بتکاثف اجزائها وتراکم بعضها علی بعض او بدفع الفلک بالحرکة
الدوریة او غیرها الی السفل وقد تحقق فی موضعه ان تداخل المقادیر محال
وان الاجسام العنصریة قابلة للتخلخل والتکاثف وان الخلاء محال فاذا تحرک
هواء مخصوص بسبب من الاسباب یحرک ما قدامه لاستحالة التداخل و

اول کم سایه صالمز سرو بلندک هر یره بو هوادن دربنم خاکیله یکسان اولدغم

لبلدکی صون کوزلرکدن مست اولان عاشقلرک نقلی اول جانان بز منکل شهد و شکر قلی دایا

ولكن لما كان قابلاً للتكاثف ولكان فيما يقابله ممانعة ما حصل فيه تكاثف
وهكذا الى ان ينتهى الى ما يتكاثف ولا يتحرك ما يلاقيه على مثال ما اذا طرح حصاة
في حوض فانه يحدث فيه دواير متعاقبة متفاوتة في الحركة الى ان ينتهى الى داير
لا يحدث بعدها داير اخرى وقد يحدث في الهوا المتحرك لتحركه لطافة وتخلخل
بعد جبذ بادى الدفع فيتدرج الريح من البطوء الى السرعة الى ان ينعكس الامر
ويسكن الريح فاذا وصل الهوا المتحرك من العلو الى قريب من الارض ولا يقوى على
تحريك الهوا المجاور اياه في سمت حركته لممانعتها اياه يحصل له حركة بالقرون
وامتناع التداخل الى جهة اخرى وقد يتحرك المتحرك الى غير سمت حركة المتحرك اياه لممانعة
امر عن سمتها او زيادة مناسبة المتغير لها او غير ذلك وقد يحصل الريح من تخلخل
الهوا وتكاثفه اما الاول فلانه اذا ازداد مقداره بالتخلخل رفع ما يجاوره
الى ما يليه وهكذا حتى ينتهى الى ما لا يندفع كما قلنا انفا واما الثاني فلانه اذا نقص
مقداره بالتكاثف انجذب اليه ما يجاوره لاستحالة الخلا وتلازم سطوح
الاجسام وهكذا الى ان ينتهى الى ما يشغل مكان المنجذب ولا ينجذب اليه بكليته

لب لبدکی قانمی اجدی بن الکاقلدم دعا کم لر قانلو سینه قالمز دعا الکاکه بن

٩

سوروك شنبه علیکی

بكماله فيسكن الريح ولا يذهب عليك ان بعض تلك الاسباب يقتضى ان يحدث من
موضع واحد رياح متعددة الى جهات مختلفة الا ان يمنع مانع وبعض اخر يقتضى
عكس ذلك ومن الظاهر انه قد يحصل رياح جزئية لاسباب صناعية وقد يحدث ريح على
هيئة الاستدارة لتصادم ريحين الاثنين من جهتين مختلفتين وقد يحصل ذلك
ان يكون الاستدارة لاعوجاج مخارج المادة الريحية كما يلتو السنو لاعوجاج
منبته ويبقا هذا الريح على هيئته زمانا بكون الاسباب خارجية او لكثافة مادته
الرطبة اللزوجة وقد يشتد بحيث يقلع الاشجار ويرفع الاحجار وقد
يحتوى فيما بينها سحابة فيرى كانها تنين او غيره يتحرك في الجو واذا مر هذا الرياح
في البلاد الحارة على الاراضى الحارة اليابسة الكبريتية حدث فيها حرارة منفجة
موجبة للتعفن فتعفن اى حيوان يصادفه بحيث يتحلل بالكلية ويسمى هذه
سموما تذنيب اسامى الرياح المشهورة عند العرب اربعة فان كان هبوبها
من جانب قطب الشمال فشمال ومن قطب الجنوب فجنوب ومن المشرق فصبا ومن
المغرب فدبور وغير هذه الاربعة يسمى نكبا الى المعوج وليعلم ان مبدا الريح

اوشش بو سوزم خطا بکز ریا سوزمی دوشه بکز یراق اولمش اتا بکز بیلک قربان لرا ولدوغم

ومن ثم اذا كان مواضع رطبة باردة كانت الريح ايضا كذلك وان كانت حارة
يابسة كانت هي ايضا كذلك اذا لم يمنع مانع فلما كان منشأ الشمال ومن ثم جبال ممره
كثيرة المطر والثلج كانت باردة رطبة على عكس الجنوب ولكن لما كان مرور الصبا على
البراري والصحاري وحركتها على وفق حركة الشمس كان اسخن من الدبور الذي منشأها
ومرورها على الجبال والبحار وحركتها على خلاف حركة الشمس ومن البين ان كون
الدبور على هذا النمط ليس كليا اذ ربما يكون الشمال حارة بسبب الاوضاع و
الانظار الفلكية ومرورها على بعض المواضع الحارة سيما اذا قربت من الجنوب
وعليه فقس البواقية وهبوب الريح من ناحية فيها الشمس يكون اكثر لكثرة تبخير
الاشياء الرطبة وتلطيف المواد الغليظة ومن هذا ظهر سبب ريح الاسحار
وقد يحصل على عكس ذلك لاسباب اخر والاكثر ان الريح يكون موجبة لدفع
الابخرة ومنع اجتماعها الآخر وقد يعكس لكثرة الابخرة والجبال المانعة في الابتداء
دون الانتهاء وايضا قد يصير الريح سببا لصحو الهواء بدفع الابخرة
بالتحليل وتفريق اجزاء السحب وقد يكون على العكس بتحجر بعض الاجسام الجامدة

ولما كان منشأ الصبا والدبور وممرهما قريبين من الاعتدال كانتا ايضا كذلك ح

وصحو لطوق في مبدا الحدوث وسببا لاجتماع البخار ح

چون عاقبت ز صحبت یاران بریده نیست پیوند با کسی نکند هرکه عاقلیست

الجامدة وجمع الاجزاء البخارية والسحابية وايضا المطر فقد يكون موجبا لانقطاع
الريح بتقليل الاجزاء البخارية والدخانية وقد يصير سببا لها بترطيب الاجسام
المعدة لتبخيرها **الاصل الرابع في بيان قوس قزح والهالة** واما
قوس قزح فهي قطعة دائرة متلونة بالوان مختلفة تحصل في الجو من
الاجزاء الرشية في مقابلة الشمس فقد يكون نصف دائرة وقد يكون اقل منه
واما الهالة فهي دائرة بيضاء تامة او غير تامة تحصل حول القمر او كوكب
آخر وبيانهما موقوف على اربع مقدمات **الاولى** بيان كيفية روية الاشياء
واعلم ان المذهب الذي يعتد به فيما اثنان الآن مذهب اصحاب الشعاع
وهو ان يخرج من البصر شعاع ممتد الى ان يقع على سطح المرئي فينكشف هو
عنده به وروية الاشياء في مثل المرايا عند هذه الطائفة لانعكاس الاشعة
البصرية الواقعة على صيقل الاشياء ويكون نسبتها الى المرآة كنسبة الرائي
اليها اي يكونان في جهة واحدة منها بحيث يكون زاويتا الشعاع و
الانعكاس متساويتين في سطح واحد مستو وكون الزاويتين كذلك

گر رود بر چرخ آه آتش آلود دلم آب در چشم ملایک گردد از دود دلم

وان لم يقم برهان قطعي لكنه مما يدل عليه التجربة عند وقوع شعاع الشمس الداخل
من كوة على ماء وانعكاسه الى جدار يقابل الماء مرتفعا بارتفاعه منخفضا بانخفاضه
على قدر واحد والثاني مذهب اهل الانطباع ورؤية الاشياء عندهم لانطباع
صورها في الباصرة عند توسط جرم شفاف بينهما وهم في رؤية الاشياء في مثل
المرايا يفترقون فرقتين الاولى يقولون كما ان الجرم الشفاف يؤدي صورة
المرئي المقابل الى الباصرة ويوجب انطباعها فيها كذلك الجرم الصقيل يؤدي
صورة شيء يكون نسبته منه كنسبة الناظر اليه ويوجب ايضا انطباعها فيها
والثانية يقولون ينطبع اولا صور الاشياء في ذلك الصقيل ثم ينطبع تلك
الصورة المقابلة للبصار فيها فبطل انطباع الصورة في المرايا سيما اذا
كانت اعظم منها كنصف الفلك غير معقول والا لما تبدل موضع المرئي منها
عند تبدل مكان الناظر وبقاء المرئي على وضع واحد منها وقد ابطلوا
ايضا مذهب الشعاع بوجوه متعددة وانّي ابطلته ببرهان قطعي هندسي
على ما ذكرته في شرح حكمة العين فتعين ان المذهب المنصور هو مذهب الفرقة الاولى

همچو فانوسی که در چرخ ابد از دود چراغ چرخ می گردد ز آه آتش آلود دلم

الاولى من تينك الفرقتين ولكن لما لم يختلف المقصود ههنا باعتبار المذاهب كثير
اختلاف وكان مذهب اصحاب الشعاع اشد اجرينا الكلام على وفقه وليعلم
ان رؤية الاشياء في المرايا على المذهب المنصور ومذهب الشعاع من قبيل اغلاط
الحس منشأه ان النفس لما كانت معتادة برؤية الاشياء المقابلة ولم تتنبه ههنا لانعكاس
الاشعة وتأديه الصقيل غير المقابل تخيلت ان المرئي ههنا ايضا في المقابلة
المقدمة الثانية هي ان المرآة اذا كانت صغيرة بحيث لا تحيط قاعدة
المخروط الشعاعي المنعكس منها الى شيء بقدر محسوس منه لا يؤدي شكله ولا لونه
نعم اذا كثرت المرايا الصغيرة المتجاورة يؤدي لونه وضوءه في الجملة **الثالثة**
هي ان المرآة انما تحكي صورة المرئي لو لم ينفذ الشعاع عنها اما لكثافتها
او لوقوع جرم كثيف خلفها **الرابعة** التجربة دالة على ان المرآة الملونة لا
يؤدي لون المرئي على ما هو عليه بل مخلوطا بلون مجاورها واذا تمهدت بلونها او
هذه المقدمات فاعلم انه اذا اجتمع اجزاء رشية مائية صقيلة حين ما كانت
الشمس فوق الافق قريبة منه في احد جانبي الشرق والغرب وكان ورائها سحاب

بلغ

ای کاتبی افغان مکن بر آستان او بسی کز قصر خود بهر گدا سلطان نمی آید برون

كثيف او جبل يمنع نفوذ الشعاع بتمامه فيها فاذا نظر الناظر اليها مستدبرا
الى الشمس انعكس الشعاع البصري منها اليها ولكن لما كانت تلك الاجزاء صغيرة جدا
لم يود جرم الشمس ولا لونها وضوءها كما هو فيه بل الوان مختلفة حاصلة من
لون الجسم الكثيف المختلف القوام والكثافة مع لون الشمس بل ضوءها وقد
شاهدت مع جمع كثير قوس قزح في بيداء لم يكن ثمة جبل ولا سحاب اصلا
ويمكن ان يكون سببه تكاثف الاجزاء وتكاثفها مختلطة باجزاء ارضية
بحيث يمنع نفوذ شيء من الاشعة ويوجب انعكاسها والقوس قد يكون نصف
الدائرة وقد يكون اقل منه على ما قال الشيخ في الشفاء من ان الناظر والشمس
كلاهما على محور القوس فان كانت على الافق كان مركز القوس ايضا عليه فيكون
هي نصف الدائرة وان كانت فوقه كان مركزها تحته فكانت اقل من
النصف ومن ههنا يظهر ان الشمس اذا كانت في نصف النهار او قريبة منه على
سمت الراس او قريبة منها لا يحصل قوس واما بعدت عنه الى احد الاطراف بعدا
صالحا يرى القوس بحسب البعد فكلما كان البعد اكثر كان القوس اكثر وايضا كلما

بلبل شوریده را دل می شود صد پاره خون تا کشاید غنچه یک نوبت دهان خویش را

كلما كانت الاجزاء ابعد عن الناظر كانت القوس اوسع وكلما كانت قريبة
منه كانت اضيق بحسب اتساع قاعدة مخروط الشعاع المنعكس وضيقها واستدارة
القوس لما سبق من تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس فانه لا يمكن ان
يقع على الشمس من الاشعة المنعكسة منها الا ما كانت منعكسة من اجزاء كانت
نسبة الناظر والشمس اليها على السواء على التمام ولا يكون تلك الاجزاء الا على هيئة
الاستدارة سوى ما يقتضيه قطر الشمس بحسب الرؤية كما يشهد به الفطرة السليمة
والرجوع الى البراهين الهندسية ههنا لا يقال انعكاس الاشعة عن تلك الاجزاء
الى الشمس يقتضي ان ينعطف الاشعة المنعكسة بحيث يتقاطع بعضها بعضا
لانا نقول وصولها بعد الانعطاف الى اطراف الشمس لا يقتضي الا ان يكون انعطافها
على هيئة التقاطع وانما يلزم ان لو كان جرم الشمس اصغر مما انعكس منه الخطوط
اعني الاجزاء المرشية وليس كذلك بحسب نفس الامر فان قيل ما ذكرتم في كيفية
الانعكاس يقتضي ان يرى الشمس بالاشعة المنعكسة على الاجزاء الواقعة في جانب
تقعر القوس ايضا قلت يمكن ان لا ينعكس منها شعاع يحكي ضوء الشمس بل السهم

ذرّ دیگر کوزلرمه اول لعل گهر پاشکل ایچون کوزلم بن قوللق اغلتمه گوزل پاشکل ایچون

وما هو معه لعقوبتنا ينفذ فيما يقع عليه ولا ينعكس الى ان ينعكس منها سطوح ينتهي
في البعد عن الجسم الى الشمس ان لا يقوى على النفوذ التام فينعكس الى الشمس بل الاشبه
ان يجعل القوس انما هو باعتبار رؤية جرم الشمس بتمامه عن جميع الاجزاء الكائنة على
هيئة الاستدارة بان يجري مجرى مرآة لكل جملة واقعة على تلك الهيئة كما يدل عليه
التجربة من رؤية شيء من مرآة حين ما ستدبرنا الناظر اليه وادارها على هيئة
الاستدارة من احطر في الشمال والجنوب في الآخر مع ادنى تغير يقع في وضع
المرآة بالنسبة الى وجه الناظر بالموازاة وعدمها تغيرا يمكن ان يكون واقفا
في الاجزاء المختلفة بحسب الاوضاع وبذلك يندفع ما اذا اختلج في الخاطر ان رؤيتها
في المواضع المختلفة الاوضاع لا يستقيم على قاعدة تساوي زاويتي الشعاع و
الانعكاس فان قيل رؤية جرم الشمس بتمامه عن جميع الاجزاء على هذا الوجه
يقتضي تلاقي الاشعة المنعكسة وقد ثبت بطلانه قلت انعكاس الاشعة
من الاجزاء المذكورة ليس من مرآة واحدة على مرايا متعددة مختلفة بحسب الوضع
كما اشرنا اليه آنفا واما تلونها بالوان مختلفة فانه وان سبق اليه الاشارة

کرمه یکلک صحرا اوقلرلا بر ... بر بنم بیکی بلا کش ... رایه وای الکا

١٢

الاشارة الآن لطيف ان لمنه غير ظاهر ثم على ما اعترف به الشيخ وكلاهما وصل
الينا في الكتب المشهورة مما لا يلتفت اليه كما يظهر على من يطالعهما ويتامل فيهما وقد
شاهدت حين ما كانت الشمس فوق الافق قريبة منه في بعض المواضع والكفي
نحو خشبة على ما يظهر ظله تحته مجرة مائلة الى الصفرة في احد طرفي الظل وهو الذي
يلي الشمس وتبلبان في الطرف الآخر فيجزم جزما حدسيا بان تلون قوس قزح ايضا
يكون من هذا القبيل وان لم يظهر حقيقة ويعرف منه ايضا بطلان بعض ما ذكر
في تلونها وقد لاح في بعض الليالي حين ما كان القمر كمال الاضاءة قوس بيضاء
على شكل قوس قزح ولمنه ما مر الآن عدم تلونها تلونه بالوان مختلفة يمكن
ان يكون لقلة اضاءة الليل فيرى لون القمر على ما هو عليه الا انه لما كان النار يرى
في الليل بيضاء شفافة وفي النهار وعند استيلاء الشمس كثيفة حمراء وقد حكى
الشيخ انه قد رأى قوسا على هيئة قوس قزح والوانها في الحمام حين وقوع
الشمس على زجاجاته وحكم بانها ليست على سبيل التخيل لعدم انتقاله بانتقال
الناظر وحكى ايضا انه قد يتصور قوس كذلك حول سراج في الحمام واما حصول الهالة

تحته

بوله جلادن غمزه‌سی اسیرکه منزمی انسانی   اسیرگر گوره‌جک کافر غریب لغنه مسلمانی

فبان يقع بين الناظر والقمر او كوكب آخر غيم رقيق فيه اجزاء رشية صقيلة تتأدى
من اجزاء كانت نسبتها من الناظر والقمر على السواء لون القمر على ما سبق في القوس
او بان يقع بينهما اجزاء رشية يقع بينها وبين القمر ايضا غيم رقيق يمنع نفوذ
بعض الاشعة فينعطف من اجزاء كانت على النسبة المذكورة الى القمر حاكيا
لونه وعدم الاحساس بالغيم لاضمحلاله تحت شعاع القمر وقد سبق مثاله في
القوس مما يعلم منه عدم لزوم الغيم في الهالة ايضا وحاين بين حول الشمس بيضاء
او ملونة بالوان قوس قزح تامة او غير تامة بحسب طفاوة والهالة قد يكون كبيرة
وقد يكون صغيرة وقد يكون متعددة باعتبار قرب الاجزاء المذكورة من الناظر
وبعدها عنه وتعددها طبقات فانها كانت قريبة منه بين اكبر وبعيدة بين اصغر
لكون الخطوط المنقطعة في الاولى اطول وفي الثانية اقصر وذلك يستلزم كون
الهالة في الاولى اوسع منها في الثانية على ما يشهد به التخيل الصحيح والبرهان الهندسي
ومن هذا يتبين ان الهالة اذا تعددت بتعدد طبقات الاجزاء وكانت بعضها
اكبر من بعض ان الكبرى تحت الصغرى وهي وان كانت كثيفة صحيحة الاستدلال

ساقیا دولدر قدح اول مه لقانک عشقنه   زهر ایسه نوش ایده‌لم اول بی وفانک عشقنه

الاستدلال بها اذا كانت حول الشمس وبقي الى ان يتكاثف الابخرة و
يحدث السحاب كانت من علامات المطر وان لم يكن كذلك يدل على عكس ذلك
خاتمة فيما يتولد في الارض من الابخرة والادخنة اذا حدثت في الارض
لاشعة الكواكب والاوضاع الفلكية او بغيرها ابخرة وادخنة فان كان في
وجه الارض تخلخل ومنافذ يصلح لخروجها عنها خرجت بالتدريج وان
كان صلبا ولم يكن منافذ يصلح لذلك احتبست فيها ثم اذا اصابت الابخرة
برودة انقلبت ماء فان كان قليلا جدا لم يجر به او جرى بنواحيه وان لم يكن
قليلا كذلك ولكن وجه الارض صلبا جدا او كانت مرتفعة بحيث لا يقوى على الخروج
لم يظهر الا بحفر الآبار والقنوات وان قوي على الخروج ترشح منها ويجري حركة
بطيئة ان كان ضعيفا وحركة سريعة ان كان فيه قوة وايضا ان كان الابخرة
كثيرة وتعاقب انقلابها ماء دام الماء والا انقطع وان ارتفع اطراف الارض بحيث
لا يقوى الماء على الجريان عليها حصل ماء راكد كثيرا او قليل دائم او منقطع
تمام انقطاعه ولتعلم ان المياه المذكورة كما يمكن حصولها من الابخرة يمكن ايضا

من مياه الامطار والثلوج ونشيح الانهار والبحار وقد ظهر مما ذكرنا
علة كثرة العيون في الجبال والاراضي المرتفعة دون الصحاري والاراضي المطمئنة
وفي كثرة اسباب حدوث المياه وتسربها منها عن صلابة الوجه وكثرة الامطار
والثلوج واحتباس الابخرة باستيلاء البرودة على الظاهر وارتفاع احد جانبي الارض
وانخفاض الاخرى الاول دون الثاني وقد يكون بعض المياه المذكورة حارة لمجاورة
معدن الزرنيخ والكبريت ولذا جرى بعضها برائحة الكبريت وقد يكون
سبب حرارة مجاورته للادخنة والابخرة الحارة ومن ثمة يكون مياه العيون
في الشتاء اسخن منها في الصيف لكثرة احتباس الادخنة والابخرة في الشتاء
تحت الارض دون الصيف واذا كثرت الابخرة والادخنة بحيث لا يسعها تجاويف
الارض مالت بالضرورة نحو الخروج ولما لم يكن فيه وجه تخرج من منافذه تزلزلت
وتحركت الا ان يتغلب بعضها هواء او تخرج من المسامات الضيقة او حدث فيها
تجاويف يسعها او تشقق تخرج منها واذا كانت الابخرة غالبة واصابتها
برودة الارض بعد ان حصلت فيها بالحركة سخونة معدة للنايرة انقلبت مياها

مسامات ح

مياها وحصلت عيون راكدة او جارية بحسب كثرة الابخرة وقلتها مع سائر الشروط
وقد يكون حدوث العيون في حدوث المنافذ التي تخرج منها مياه كانت محتبسة
في الارض وقد يصير الزلزلة سببا لانعدام العيون القديمة لانتفاء الابخرة
بالتحليل او بخروجها من المسامات الحادثة فيها او بحدوث تجاويف ومجار آخر مال
اليه الماء وقد يقع الزلزلة بحركة الهواء المحتبس في الارض حركة شديدة بسبب
من الاسباب وقد يشاهد حين الزلزلة دخان ويشتعل نيران لغلبة الدخان
وانقلاب بعضه بشدة الحركة نارا وقد يسمع بشدة الحركة وتصادم الاجزاء
البخارية والدخانية بشدة صوت هائل **تذنيب** ولما كان حركات اسباب
الزلزلة على جهات متعددة كان تحرك الارض ايضا كذلك فتارة يرى انها ترتفع
واخرى مائلة الى جهة اخرى بحيث يحس منها بحركة كحركة الرعدة ولما كان حدوثها فيه
بسبب الاحتباس اكثر كانت فيه اكثر ومن ثمة كانت في الربيع والخريف والليل اكثر
منها في الصيف والشتاء والنهار وقد يصير الكسوف الذي يوجب استيلاء البرودة
على وجه الارض واحتباس الابخرة والادخنة في تجاويفها دفعة سببا لها **تتمة**

حدوث الزلزلة لاحتباس كثرة الابخرة والادخنة في الارض فقل اي وقت كان ح

عاشق نه همه مهر و ملک زاده بود   شاید که یکی فقیر دل داده بود

وتنبیه ضرر الزلزلة افناء بعض الحیوانات وتخریب العمارات وافساد وجه الارض واعدام العیون والاباد والقنوات وحدوث الریاح المفرطة لخروج الابخرة وغیرها ومنافعها حدوث العیون ورياح صافية وامطار نافعة لخروج الابخرة وقلع بعض الجبال والاحجار المضرة وتنبیه الغافل واراه بعض اشارات اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها

وتنبیه علی ان الارض مع وتافتها والجبال مع صلابتها کیف تزلزلت علی ریح ضعیفة وابخرة خفیفة فما بال النشأة الضعیفة الانسانیة بل الرتبة الاعتباریة الکتابیة عند صدمات عاصفات القهر الالهی وصواعق نداء اذا دکت الارض دکا دکا وبست الجبال بسا وکانت هباء منبثا لمن الملک الیوم لله الواحد القهار انه علی کل شیء قدیر ومنه المبدا والیه المصیر

تمت النسخة الشریفة المنسوبة الی الحبر المحقق والنحریر المدقق مولانا محمد نا الدین رحمه الله بغفرانه المتعلقة بالعنصریات من الحکمة فی تاریخ سنه ۹۱۲

الغافل ای قال مد ظله کلاهما جایزتان

تم بلغنا الرسالة من اولها الی اخرها

واعلم انه یمکن ان یتخذ مرآة اذا کانت قریبة من الرائی حکمه علی ما هو علیه واذا بعدت عنه لا صعام یحکیه اصلا واذا صارت ابعد منه یحکیه منکوسا وذلک بان یجعل المرآة مقعرة علی هیئة قطعة کرة مجوفة فاذا جعل الرائی مقعرها محاذیا بالوجه وکان راس المخروط الشعاعی اقرب الیها من مرکزها فهو باصلها یری وجه علی الوضع الطبیعی واذا بعدت عنه بحیث ینطبق راس المخروط علی مرکزها لا یری اصلا واذا صارت ابعد منه بعدا یعتد به یری وجهه منکوسا ولمیتها یظهر من ملاحظة انعکاس الاشعة وتساوی زاویتی الشعاع والانعکاس وذلک لان الخطوط الشعاعیة الخارجة من نقطة اقرب الیها من المرکز قاطعة لمحیطها الی قطعتین مختلفتین او تلک الخطوط لا تمر بالمرکز والا یلزم اتصال منکسرة بخط واحد علی الاستقامة وهو مستحیل فالزوایا الحادثة بین تلک الخطوط ومحیط المرآة حواد فی جانب داخل المخروط ومنفرجة فی خارجه علی ما یظهر من شکل ل من الله الاصول فالخطوط الشعاعیة ینعکس الی خارج المخروط وینتهی الی حدود الوجه واذا کان راس المخروط هو المرکز کانت الخطوط قاطعة لمحیطها بنصفین فیکون زاویتا القطعتین متساویتین علی ما یظهر من الشکل المذکور ایضا فالخطوط ینعکس لا محالة

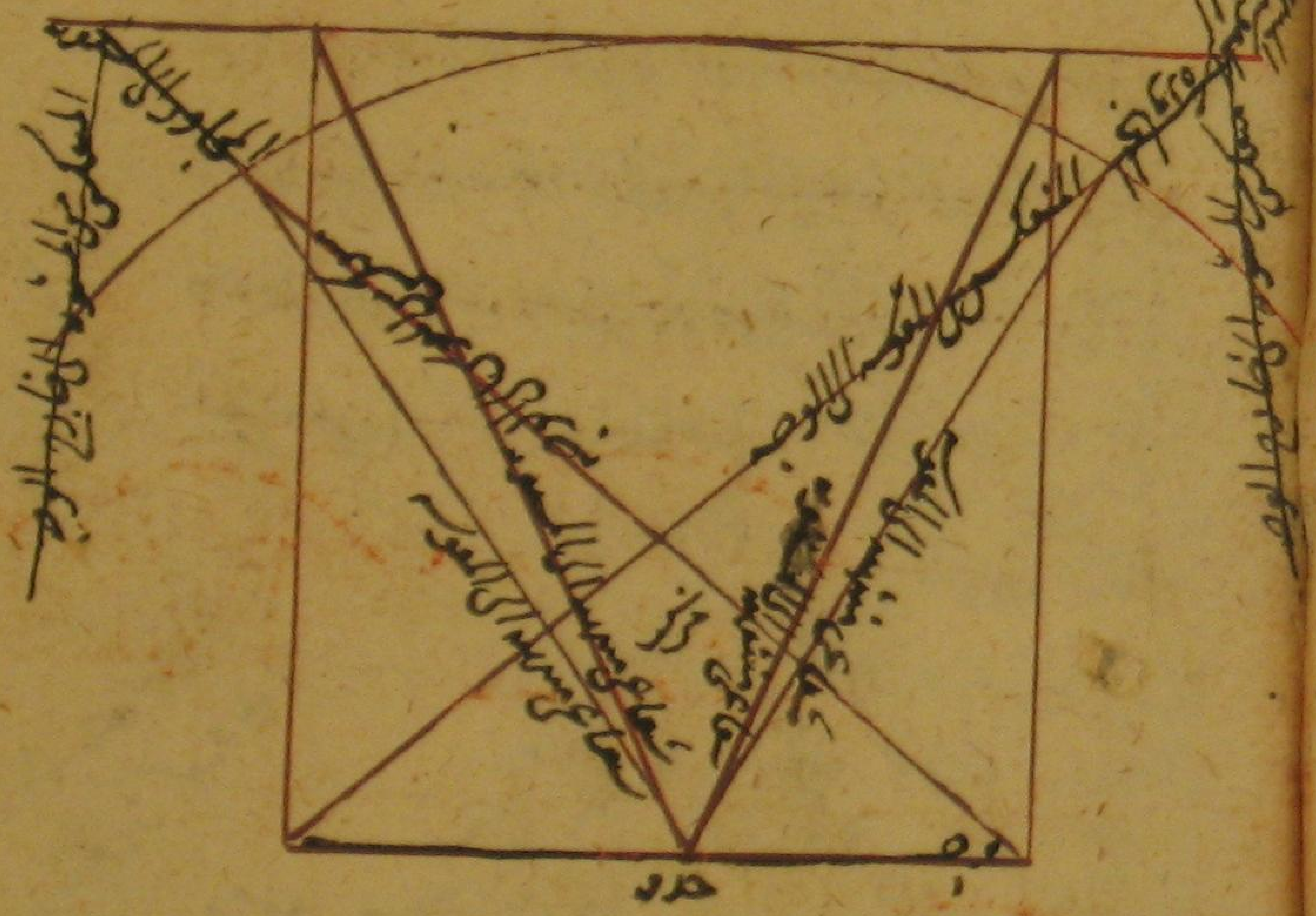
على نفسها وينتهي الى الحدقة فلا يرى بها شيء اصلاً واذا كان راس المخروط ابعد
من المركز كانت الخطوط قاطعة اياها اي القطعتين مختلفتين وكان المركز في المخروط
فيكون زوايا القطعتين مما يلي خارج المخروط اصغر مما يلي داخله باشعاته
الشكل المذكور فينعكس الخطوط في جانبه داخل المخروط فينتهي ما ينعكس من الخطوط
العالية الى اسفل الوجه وبالعكس فيرى منكوساً ولينظر في هذه الاشكال حتى
يتضح الامر حق الاتضاح





واعلم ايضاً ان ما يرى من تلك المرآة يرى اعظم مما يرى بالمستوية
وذلك لان زاوية الروية التي هي زاوية راس المخروط ح اعظم مما

ثم اذا كانت المرآة مستوية كما يظهر عند التخيل والتامل في هذا الشكل



فان الخطوط التي تنعكس من المرآة الى حدود الوجه لو انتهت الى المرآة المستوية
لا تنعكس الى حدود الوجه بل الى ما هو خارج عنها كما يظهر من اخراجها وانعكاسها

بخطوط سود بل الخطوط المنعكسة الى حدود الوجه من المرآة المستوية ما
يكون داخل الخطوط التي تنعكس من المقوسة الى حدود الوجه واذا عرفت
ما تلونا عليك علمت انه يمكن ان يتخذ مرآة تحكي بعض الوجه على النظم الطبيعي
وبعضه منكوسا بعضه صغيرا وآخر كبيرا بحسب اختلاف اوضاع اجزاء المرآة
تقعرا او تحدبا واستواء والله اعلم

تمت الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبيعيات اي في مباحث الاجسام الطبيعية و
هي الجواهر القابلة للانقسام في الجهات الثلث وهي اي القسم الثاني مرتب
على ثلثة فنون لان العلم الطبيعي يبحث عن الجسم الطبيعي وهو قسمان فلكي وهو
الافلاك التسعة بما فيها من الكواكب وعنصري وهو العناصر الاربعة وما يتركب
منها فالبحث اما عن امور يعمها وهو الفن الاول او عن امور يختص بالفلكيات
وهو الفن الثاني او يختص بالعنصريات وهو الفن الثالث الفن الاول
فيما يعم الاجسام الفلكية والعنصرية قدمها لعمومها وشرفها وهو اي
الفن الاول مشتمل على عشرة فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزأ
وهو جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا فرضا
والمقصود ان الجسم لا يجوز ان يكون مركبا من اجزاء لا تتجزأ وذلك لان ثلثة
منها يكون بتلاقيها وتلاصقها على وجه يوجب ازدياد الجسم فلا بد ان يكون
مرتبة بحيث يكون بعضها وسطا وبعضها طرفا لكنه ممتنع لانا لو فرضنا جزءا

جزءا لا يتجزأ بين جزئين كذلك فاما ان يكون الوسط مانعا من
تلاقيهما او لا يكون فاختر الثاني من القسمين وكلاهما باطل وكذا المقدم كما قال
لا سبيل الى الثاني وهو اما ان لا يكون مانعا لانه لو لم يكن مانعا لكانت
الاجزاء متداخلة اي لكان الوسط متداخلا في احد الطرفين ضرورة فحصل
بين الاجزاء تداخل وهو محال فلا يكون وسط وطرف فلا يتصور ازدياد
الجسم وحصول الجسم المنقسم في الجهات منها وقد فرضنا الوسط والطرف
وازدياد الجسم وحصول الجسم هذا خلف فثبت كونه اي الوسط مانعا
من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر
فينقسم الوسط ضرورة وقد فرضنا غير منقسم هف فان قيل
هذا يستلزم ان يكون له نهايتان واما الانقسام في ذاته فممنوع قلنا انهما
ان لم يتحدا حلا يلزم الانقسام وهو ظ وان اتحدا حلا تلاقيا لزم تلاقي الطرفين
وقد فرضنا عدمه هذا خلف ولانا لو فرضنا عطف على ما لو فرضنا والشارع
الى برهان آخر على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزأ جزءا على ملتقى جزئين

شرح سنوفت می نوشتم و دیدهٔ خونبار گفت جای سرخ را دهکس زانکه من خود هم نوشت

فاما ان يلاقي ذلك الجزء المفروض واحداً منها او مجموعها او كل واحد منها
شيئاً والاول وهو ان يكون ملاقياً لواحد منها فقط والا لم يكن على الملتقى و
قد فرضناه كذلك هف فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام
لا محالة لانه اذا كان ملاقياً لمجموعها فبعضه على احدهما وبعضه على الآخر
فينقسم الوسط واذا كان ملاقياً من كل منها شيئاً لزم انقسام الكل وهو ظ
فان قيل ينطبق على نفي المتصل ولا ينهض عليه قلنا نعم والا لما زاد المقدار
ولما ابطل تركب الجسم من الاجزاء شرع بيان انه مركب من الهيولى والصورة
فقال فصل في اثبات الهيولى كل جسم فهو مركب من جزئين يحل
احدهما في الآخر يسمى المحل هيولى نسبته الى الجسم كنسبة قطع الخشب الى السرير
والحال صورة نسبته الى الجسم كنسبة صورة السرير اليه ومعنى حلول الشيء
في الشيء ان يكون حاصلاً فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقاً كما في حلول الاعراض
في الاجسام او تقديراً كحلول العلوم في المجردات وبرهانه ان بعض الاجسام
القابل للانفكاك الظاهر اسقاط لفظ بعض مثل النار والماء يجب ان يكون

[illegible]

قدٔ کی سروی دییدیم بوکی یوق بو یلک کبی • بو یکی عودی دییدیم بوکی یوق بو یلک کبی

يكون في نفسه متصلاً واحداً كما هو عند الحس والا لزم الجزء الذي لا يتجزى و
قد ثبت انه يستحيل تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى اصلاً ويعلم منه انه يستحيل تركبه
من اجزاء لا تتجزى لا في جهة واحدة او في جهتين فقط بل يجب انه اذا كان له جزء
فلا بد وان يكون ذلك الجزء منقسماً في الجهات الثلث فيكون جسماً ونقول الجسم
كالماء مثلاً يجب اما ان يكون في نفسه متصلاً واحداً لا مفصل له اصلاً او يكون له جزء هو
جسم ايضاً فننقل الكلام الى ذلك الجسم فاما ان يكون في نفسه متصلاً او يكون
مركباً من اجسام آخر ولا بد ان ينتهي الى جسم لا مفصل فيه بالفعل والا لزم اما
يكون الماء الذي في القصعة مشتملاً على اجسام غير متناهية العدد فيلزم ان يكون
ذلك الماء غير متناهية في المقدار فظهر انه اذا استحال تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى
وما في حكمها فان جسم اخذ اما ان يكون متصلاً في نفسه او يكون مشتملاً على جسم
هو متصل في نفسه فنقول لنا جسم متصل في نفسه وذلك المتصل قابل للانفصال
وهو المراد بما قال المص ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها
لان ذلك المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه الانفصال فالقابل للانفصال

آه کیم عمرم جهان ملکنده جانان سنزگجر بی جهان ملکنی نیدرم چون که جانان سنزگجر

اما ان یکون هو المقدار او الصورة المستلزمة للمقدار او معنی آخر
یعنی اذا ثبت ان الجوهر الممتد فی الجهات متصل فی حد ذاته فهناک شیئان الجوهر
المتصل فی نفسه والمقدار العرضی القائم به المسمی بالجسم التعلیمی وهو ایضا متصل
فی نفسه ولیس شیء منهما قابلا حقیقیا للانفصال لانه اذا ورد الانفصال علی
الجسم عدما بالکلیة لا سبیل الی الاول والثانی والا لزم اجتماع الاتصال و
الانفصال فی حالة واحدة لان القابل یجب وجوده مع المقبول اذا کان
وجودیا وههنا کذلک لان المراد بالانفصال لیس الا حدوث هویتین وهو وجودی
فان قیل الانفصال فرع المادة فاثباتها به دور قلنا کون الجوهر الممتد حالا او
غیر حال غیر ملحوظ ههنا فلا دور فتعین ان یکون القابل معنی آخر غیر الامرین
المذکورین وهو المعنی بالهیولی واذا ثبت ان ذلک الجسم ای القابل للانفکاک
مرکب من الهیولی والصورة وجب ان یکون الاجسام کلها سواء کانت
قابلة للانفکاک او لا مرکبة من الهیولی والصورة لان الطبیعة المقداریة
ای الطبیعة الجسمیة التی هی الصورة المستلزمة للمقدار اما ان یکون بذاتها

اسباب نامرادی ما بی نهایتست هنگام دستگیری و وقت عنایتست

بذاتها غنیة عن المحل او لم یکن ولا واسطة بینهما لان الشیء اذا نظر الیه الی نفسه
فاما ان یجوز وجوده بدون الآخر اولا والاول حق والا لاستحال حلولها فی المحل
فی حیز للتولد لان الغنی بذاته عن الشیء استحال حلوله فیه فتعین افتقارها
بذاتها الی المحل فکل جسم مرکب من الهیولی والصورة وهو المدعی فصل
فی ان الصورة الجسمیة لا تتجرد عن الهیولی ای لا یکون موجودة بدونها
والمقصود الاثبات ای تلازم الجزئین بعد اثبات ترکب الجسم منهما لانها ای الصورة
لو وجدت بذاتها دون حلولها فی الهیولی لکان هذا تفسیر القول بذاتها
فاما ان تکون متناهیة فی المقدار او غیر متناهیة لا سبیل الی الثانی منهما
فلم یتجرد الصورة عن الهیولی کما قال لا سبیل الی الثانی وهو عدم التناهی لان
الاجسام ای الابعاد کلها متناهیة والا لامکن ان یخرج من مبدأ واحد
امتدادان ای خطان علی نسق واحد کساقی مثلث ای لا یزال یتزاید
البعد بینهما بحسب تزایدهما فی نفسهما هکذا وکلما کان اعظم کان البعد
بینهما ازید ولو امتدا الی غیر النهایة لامکن بینهما بعد غیر متناه لانهما

لانهما كلما زاد امتدادهما زاد البعد والانفراج بينهما فاذا زاد امتدادهما
الى غير النهاية كان البعد الواقع بينهما ايضا غير متناه وان شئت فرضت الانفراج
بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا سترة فيه
وهو محال مع كونه محصورا بين حاصرين هف لانه اجتماع النقيضين
واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول وهو التناهي فلانها لو كانت متناهية
لاحاط بها حد لان التناهي ليس الا الانتهاء الى حد كما في جهة واحد كما في الكرات
او حدود متعددة كما في المضلعات فتكون الصورة متشكلة لان الشكل
هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد بالمقدار واعلم انه انما يلزم تشكل
الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره من
الدليل المسلم بل لا يبعد الاستعانة بدليل آخر وذلك الشكل الحاصل لها اما
ان يكون معلولا للجسمية العامة وهو محال والا لكان الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد لان الاشتراك في السبب يوجب الاشتراك في المسبب ولا شك ان الجسمية
العامة توجد في جميع الاجسام او يكون ذلك الشكل لها لسبب لازم للجسمية

للجسمية اي الحقيقة المشتركة وهو ايضا محال كما مر اي لعين ما ذكرنا آنفا او
لسبب عارض للجسمية وهو ايضا محال والا اي واذا كان حصول الشكل بسبب
عارض لامكن زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال سببه العارض فامكن ان
يتشكل الصورة بشكل آخر بعد زوال الشكل الاول فيكون الصورة المجردة
قابلا للانفصال فيه بحث لان اختلاف الاشكال لا يستلزم الانفصال كما في
الشمعة اذا دورت مرة وكعبت اخرى لا بالانفصال تغير الاشكال يوجب نعم
الانفصال بقبول تلك الامور المختلفة والانفصال من خواص المادة لانا
نجوز ان يكون الصورة الجسمية قابلة للانفعال مع كونها مجردة عن الهيولى
وان امتنع قبولها الانفصال بدونها وكلما يقبل الانفصال فهو مركب من
الهيولى والصورة كما مر فيكون الصورة العارية من الهيولى مقارنة
للهيولى هف لانه اجتماع النقيضين **فصل** في ان الهيولى لا تتجرد عن
الصورة لما اثبت لزوم الهيولى للصورة اراد ان يثبت لزوم الصورة
للهيولى حتى يتم التلازم لانها اي الهيولى لو تجردت عن الصورة فاما

ابكى كل بن هر دم جمع اولبه خوش اولمش حسن هر بر كلشن كلى در هر بري وجه حسن

فاما ان يكون ذات وضع اولا يكون لا خفاء في ان الهيولى جوهر لانها جزء
للجسم الذي هو جوهر ومحل للصورة الجسمية ولا يتصور كون العرض كذلك فاذا
وجدت الهيولى مجردة عن الصورة فاما ان يكون قابلة للاشارة الحسية
ومتحيزة بالذات اولا لا سبيل الى الاول واحد في القسمين فلا سبيل الى تجردها
عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول وهو ان يكون ذات وضع فلانها اي
الهيولى اما ان تنقسم اولا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع اي تحيز
فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل ايضا الى الاول لانها اما ان تنقسم
في جهة واحدة فيكون خطا جوهريا او تنقسم في جهتين فيكون سطحا
جوهريا او تنقسم في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه
لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال محال لانه اذا
انتهى اليه طرفا السطحين واعتبار استقامة الاضلاع لبطل الترتيب والنظام
بين الخطوط وفي قاما ان يحجب الوسط تلاقيهما اي تلاقي الخطين الواقعين
في الطرفين اولا يحجب للجانبان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط اي تداخل الوسط

المستقيمي الاضلاع فيلزم وجود ثلثة خطوط مترتبة بحيث يكون بعضها طرفا لبعض وسطحا هكذا

وصله وصله اولدى تيغ غمزه كيله جون روان يته اي جان وصله سي وصلكى اوديجانه درست

٢٧

الوسط في احد الطرفين وهو محال اي التداخل محال لان كل خطين يحجب عنهما اعظم من
الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون الامر كذلك ان اراد ان كل خطين فيهما
اعظم من احدهما في جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول بل
في العرض والعمق وان اراد في جهة العرض فممنوع اذ لا اعظم للخط في تلك الجهة
وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير فما لا
مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وما له مقدار في جهة
واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وما له مقدار في جهتين
فقط امتنع التداخل في تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وما له مقدار
في جميع الجهات امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع
التداخل في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها في شيء من الجهات فكيف حكم
بامتناع التداخل فيها قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركب
الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى البعض
ما له مقدار في جهة فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث ولا جائز ان يحجب والا لانقسم

يعني

وليس كذلك اذ ليس لهما الا عظما من احدهما في جهة العرض في وجه واحد في الطول في العرض والعمق

ای الجزء الاشتراك

لخط في جهتين الطول والعرض لان ما به يلاقي الوسط احدهما غير ما به يلاقي
الاخر وهو ان انقسام الخط في العرض واما انه لا يجوز ان يكون الهيولى
المجردة سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فيلزم وجود
ثلثة سطوح مترتبة بحيث يكون بعضها بسطا وبعضها اطرافا فاما ان
يجب تلاقيها او لا يجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط من التقدير بعينه
اعلم ان ضبط الكلام على وجه كلي ينتفع به في مواضع عديدة ان يقال
ان المتحيز بالذات ان لم ينقسم اصلا يسمى جزءا لا يتجزى وجوهرا فردا و
يستحيل ان يتركب منه شيء منقسم ولو في جهة واحدة وان انقسم في بعض
الجهات فقط كان خطا جوهريا او سطحا جوهريا وهاهنا حكم الجزء الذي
لا يتجزى اي يستحيل ان يتركب عن الخط ما ينقسم في جهتين وان يتركب من السطح
ما ينقسم في الجهات كلها بل نقول هذه الاشياء الثلثة اعني الجزء الذي لا يتجزى
والخط والسطح الجوهريين يستحيل وجودها لان كل متحيز بالذات لا بد ان
يكون ما حاذى منه الفوق مغايرا لما حاذى منه التحت وكذا الحال في اليمين

اليمين والشمال والقدام والخلف وكل متحيز بالذات يكون منقسما في جميع الجهات
واما المتحيز بالتبع اعني العرض فان لا ينقسم منه اصلا يسمى نقطة وما في جهة
واحدة يسمى خطا وما ينقسم في جهتين يسمى سطحا وهذه الامور الثلثة ليست
مستحيلة الوجود بل هي موجودة عندهم لكنه يستحيل ان يتركب الخط من النقطة
والسطح من الخط والجسم من السطح لما عرفت من لزوم الانقسام فتامل
واما انه لا يجوز ان يكون الهيولى المجردة جسما فلانها لو كانت جسما اي منقسما
في الجهات الثلث لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر في فصل اثبات الهيولى
ولما فرغ من ابطال الشق الاول من اصل الترديد شرع في ابطال الشق الثاني
منه فقال واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اي الهيولى المجردة اذا كانت غير ذات
وضع اي لم يكن متحيزة بالذات فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان
لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز
دون البعض والاول وهو ان لا تحصل في حيز اصلا والثاني وهو ان تحصل
في جميع الاحياز محال بالبديهة والثالث باطل لان حصولها اي الهيولى

لبلبل کل آب حیات جان ور ای عیسی دم خضر وش ز لب قلندر او لمن از بهر کند امن

في كل واحد من اجزاء الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون
البعض مع امكان الكل يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال بالبديهة فان قلت
لزوم الترجيح بلا مرجح ممنوع لجواز ان يقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة
الجسمية على ما سنذكره قلت حصول بعض اجزاء الهيولى في بعض اجزاء
الحيز ترجيح بلا مرجح لان نسبة الصورة النوعية الى جميع اجزاء ذلك الحيز على
السوية ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب
هواء او على العكس فان الكون والفساد جاريان في جميع العناصر صار الجزء
المائي المنقلب ~~الهيولى~~ او الهوائي المنقلب او بالموضع من الاحياز
الهوائية او المائية بعد امكان الكل ولم يلزم الترجيح بلا مرجح ولا الاستحالة
فكذا في الهيولى بعد المقارنة بالصورة الجسمية لان الوضع متعلق بقوله
ولا يلزم السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح بيان
ذلك انه اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب ~~فان كان~~
في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالاقرب

بر غزل دیدی لآلی گو ردی بر بند دلبری کم از انک خلق حسن حسنی حسن اسمی حسن

فالاقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا
استقر فيه بعد طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح فظهر ان الوضع السابق
الحاصل قبل الانقلاب مرجح الوضع اللاحق ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
التي ليست ذات وضع اصلا ولما حقق التلازم بين الهيولى والصورة
الجسمية يريد الاشارة الى ان للجسم جزءا آخر غيرهما وهو الصورة النوعية اذ
بها يصير الاجسام انواعا فقال **فصل** في اثبات الصورة النوعية و
اقامة البرهان على وجودها في الاجسام اعلم ان لكل واحد من الاجسام
الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
ببعض الاحياز دون البعض فان اختصاص الاجسام الفلكية باحيازها
وكذا اختصاص الاجسام العنصرية لا بد له من علة مخصصة فنقول ذلك
الاختصاص اما ان يكون للجسمية العامة الحاصلة في جميع الاجسام او
لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في طلب ذلك
الحيز فتعين الثاني وهو ان يكون ذلك لصورة اخرى ولا يجوز ان يكون

للهيولى لانها قابلة وسيأتي في العلم الالهي ان القابل لا يكون فاعلا وايضا
الهيولى مشتركة بين العنصريات لما سيأتي في انقلاب بعضها بعضا فلا يكون
مبدأ للاحوال المختصة فلا بد ان يكون امرا آخر كما ذكرنا ولقائل ان يعترض بان
ذلك الامر يجوز ان يكون فاعلا خارجا يفعل بالاختيار ما يشاء فيخصص
كلا من الاجسام بحيز او يفعل باختلاف الاستعدادات في المواد كما تخصص
الصورة النوعية عندكم بسبب اختلاف الاستعدادات ودفع ذلك بان
محصل الدليل في هذا المقام هو ان للاجسام آثارا مختصة تنسب اليها
كالاحراق والترطيب واقتضاء الامكنة وسهولة قبول الاشكال وعسرته
والامتناع عن تغير الاشكال الى غير ذلك فلا بد ان يكون مبدأها داخلا
فيها وليس الصورة الجسمية ولا الهيولى بل امورا اخر داخلة في الاجسام
مختلفة فلا بد ان يكون جواهر فتثبت في الاجسام جواهر مختلفة داخلة
فيها هي مباد للآثار المختلفة ولا معنى للصورة النوعية الا ذلك وهذا هو
عادة المصنف في هذا المختصر اذا اراد دفع وهم او ازالة شبهة ان يعبر عن

عن ذلك الدفع بالهداية فههنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة
ودفع الاشتباه في كيفية التلازم فقال اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة
للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من
امتناع وجودها خالية عن الصورة والعلة الفاعلية للشيء لكونها مفيدة
للوجود يجب بالضرورة ان يكون موجودة قبله اي قبل ذلك الشيء المعلول
بحكم العقل بانه وُجِدَ فاوجد وخلافه خروج عن قضية العقل اي حكم العقل
واما العلة القابلية فلكونها مستفيدة للوجود على عكس ذلك اي يجب ان لا
يكون موجودة حتى لا يلزم تحصيل الحاصل فان قلت التقدم بالعلية ذاتي
وهو لا ينافي المعية الزمانية فلا يلزم الانفكاك لو كانت الهيولى علة للصورة
قلت الهيولى مفتقرة في وجودها الى الصورة فهي متأخرة عن الصورة
بالذات فلا تتقدم عليها بالذات والصورة ايضا ليست علة موجبة
للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل وذلك لامتناع
وجود الصورة بدون التناهي والتشكل فهي لا تكون متقدمة عليها بل اما

كما بينه المكتاب ... قابلة لوجودها

اما معها او بعدها والى البعدية اشار بقوله او بالشكل والشكل لا يوجد
قبل الهيولى فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على
الذي هو معها هف لانها متقدمة على وجود الهيولى المتقدمة على الشكل
والمتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء اقول اللازم من ذلك تقدم الصورة
بالذات على الهيولى المتقدمة بالذات على الشكل فيكون الصورة متقدمة
بالذات على الشكل وذلك لا ينافي كونها مع الشكل زمانا فوله يجب وجودها مع
الشكل او بالشكل مم لما ذكرناه من ان الدليل انما دل على لزوم الشكل وكون
الصورة معه بالزمان فتامل ولما بطل كون الهيولى علة للصورة وعكسه
تعين ان يكونا معلولين لعلة واحدة منفصلة عنهما كما قال فاذن وجودهما معا
منها عن سبب منفصل وهذا الكلام مظنة ان يقال فيستغني كل واحد منهما
عن الآخر فلا يتركب منهما ماهية حقيقية فاشار الى دفعه بقوله وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة اي الهيولى وان لم تفتقر الى الصورة في الايجاد
لكنها مفتقرة في البقاء الوجود والبقاء فلا يلزم الاستغناء من كل الوجوه

الوجوه كما قال لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وبقوله وليست
الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه وان كانت غنية عنها في الايجاد
لما بينا انها لا توجد بدون الشكل فالهيولى تفتقر الى الصورة في بقائها ووجودها
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها ولما تغاير جهتا التوقف فلم يلزم
دور ولما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم
اراد ان يشرع فيما عقد له هذا الفن من بيان الامور العامة فبدا بما هو اشهرها
وهو المكان فقال **فصل** في المكان وهو اما الخلاء او السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لا شبهة في ان الجسم بتمامه في المكان
بتمامه فلا يمكن ان يكون المكان لعرا اي منقسم لاستحالة احاطة الجسم المنقسم
في جميع الجهات ولا منقسما في جهة واحدة اذ لا يتصور فيه احاطة تامة بالجسم
فلا بد ان يكون منقسما في جهتين فيكون سطحا او في الجهات كلها فيكون بعدا
مساويا لمقدار الجسم اما موهوما او موجودا مجردا عن المادة اذ لو كان
بعدا مساويا لزم تداخل الاجسام فظهر ان الاحتمال العقلي لا يخرج عن

بوز کل کل درسنو زکی بال • زلفک سیاه بو بکل دال • کو نزیثی لاله رنکی • آل بکا ضع فی خال

عن هذه الامور الثلثة والاول وهو القول بان المكان هو الخلا بط فنقول
الثاني وهو القول بالسطح وانما قلنا ان الاول بط لانه لو كان الخلا فاما
ان يكون الخلا عدما صرفا ولا شيا محضا كما ذهب اليه بعض او بعدا
موجودا مجردا عن المادة كما هو مذهب افلاطون لا سبيل الى الاول ان القول
بالبعد الموهوم لانه يكون خلا اقل من خلا فان الخلا بين الجدارين اقل
من الخلا بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون
لا شيا محضا وايضا هو محصور بين حاصرين فلا يكون لا شيا محضا وانا
اقول قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه
الا الوجود الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم فتامل ولا سبيل
الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان البعد لذاته غنيا
عن المحل والا لاستحال وجوده مجردا عن الهيولى واذا كانت لذاته غنية
فاستحال اقترانه به اي اقتران البعد بالهيولى فلم يوجد بعد مقارن بالهيولى
هف واعلم ان هذا الكلام مبني على ان يكون البعد مقولا على ما تحته بالتواطؤ

بالتواطؤ ولا دليل عليه **فصل** في الحيز الظاهر من كلام الحكماء ان لفظي
المكان والحيز مترادفان فلهذا لم يتعرض المص بتفسيره اكتفاء بما ذكره في المكان
بل اخذ في بيان الاحكام كل جسم سواء كان فلكيا او عنصريا فله حيز طبيعي لانا
لو فرضنا عدم القاسر لكان في حيز وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر
ان اذا فرض الجسم موجودا وفرض مع ذلك انه خال عن جميع القاسرات الغريبة
من الامور الخارجة عنه فلا شك انه يكون في مكان يكون حصوله في ذلك المكان ليس
واجبا لذاته فلا بد له من علة وليس تلك العلة غير ذات ذلك الجسم لان المفروض عدمه
كما قال لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن انما يستحقه اي يستحق الجسم
ذلك الحيز لطبيعته وهو المط اي اقتضاء الجسم ذلك الحيز لطبعه هو المط بقولنا كل
جسم فله حيز طبيعي واعلم ان الكلام ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم فليس له حيز على تفسير
ان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي اذ ليس وراءه جسم
آخر نعم له وضع ومحاذات بالنسبة الى ما في جوفه ولما اثبت ان لكل جسم مكانا
طبيعيا اشار الى امتناع ان يكون له حيزان طبيعيان فقال لا يجوز ان يكون لجسم ما

افلاکه ابداً مشغلة آهتهم ه عجب دکلّ بختم بر کلّ جون فلک سر نکون ابله

من الاجسام الفلكية والعنصرية جزان طبيعيان لانه لو كان له جزان طبيعيان
فاذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الحيز الثاني الذي لم يحصل فيه او لا يطلب فان طلب
الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الثاني هرب عن
الاول ومن الممتنع ان يكون المهروب عنه مطلوبا طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا هف
وان لم يكن الجسم طالبا للحيز الثاني الذي لم يحصل فيه يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا
لان الحيز الطبيعي ما يطلبه الجسم بطبعه وههنا اذا لم يطلبه لم يكن حيزا طبيعيا وقد
فرضناه طبيعيا هذا خلف **فصل** في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي بهذا القياس
المركب وهو قوله لان كل جسم متناه فكل متناه فهو مشكل فكل جسم مشكل
وكل مشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي وهو المدعى واما بيان صغرى
القياس الاول وهو ان كل جسم فهو متناه فلما مر من البرهان على امتناع اللاتناهي
في الابعاد واما بيان كبراه وهو ان كل متناه فهو مشكل فلانه اي المتناهي يحيط
به حد واحد او حدود متعددة فان كونه متناهيا ليس الا لانتهائه الى حد واحد
او حدود وكما فيكون مشكلا لان الشكل كما مر هو الهيئة الحاصلة من احاطة

احاطة الحد او الحدود بالجسم فلما كان صغرى القياس الثاني نتيجة للاول لازمة له لم
يفتقر فيه الا الى بيان كبراه فقال وانما قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا لو
فرضنا ارتفاع القواسر وعدم التأثيرات الغريبة من الخارج لكان على شكل ضرورة
وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر
فاذن هو عن طبعه وهو المط **فصل** في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج الموجود ان حصل له بالفعل جميع ما يمكن
له لم يتصور فيه تغير وانتقال من حال الى حال وان كان بعضه ممكن له حاصلا بالقوة
فخروجه من تلك القوة الى الفعل اما ان يكون دفعة او على سبيل التدريج والاول
يسمى انتقالا دفعيا وكونا وفسادا ايضا والثاني يسمى حركة فان قلت لا يمكن
تعقل التدريج الا بتعقل الزمان الموقوف على الحركة فهذا التعريف دوري قلنا
لا نم توقف تعقل التدريج سواء كان بديهيا او لا على تعقل الزمان نعم لا يثبت
التدريج بدون الزمان وذلك لا يستلزم توقف تعقله على تعقل الزمان حتى يلزم
الدور واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك اما ما ليس من شانه

ان على الكل الذي من شانه

صفاده عالم ایلی باده لذیذ ایله   بن فقیر معتکف کوکلی بلا ایله

واما ما ليس من شانه الحركة كالعقول والنفوس والمجردات فعدم حركته لا يسمى سكونا
فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وكل متحرك فله محرك لما انه غير جسمية الغير
الحقيقية المشتركة اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم اى بالجسمية لكان كل جسم متحركا و
الثاني بط لان بعض الاجسام ساكن دائما كالارض بجملتها فالمقدم مثله ثم الحركة
باعتبار ما يقع فيه على اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كمية ومقدار الى
آخر على سبيل التدريج كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على
سبيل ما يقع المداخلة والموافقة الى جميع الاقطار الثلثة على نسبة طبيعية فخرج
السمن والورم والذبول وهو انتقاص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه
على التناسب ولتعلم ان الحركة الكمية اربعة النمو والذبول كما ذكرنا والتخلخل والتكاثف
والمراد بالتخلخل ازدياد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم بل بان يخلع الهيولى
مقدارا اصغر ويلبس مقدارا اعظم منه والتكاثف ما يقابله وحركة في الكيف
الكم وهو الانتقال من كيفية الى اخرى على سبيل التدريج كتسخن الماء البارد او صيرورته
شيئا فشيئا حارا وتبرده او صيرورة الماء الحار شيئا فشيئا باردا مع بقاء صورته

صورته المائية اذ لو زال هذه الصورة الى الصورة الهوائية بالتسخن او الارضية
بالتبرد لكان هناك ايضا انتقال دفعي من صورة الى اخرى ويسمى كونا وفسادا او
يسمى هذه الحركة الواقعة في الكيف استحالة لانتقال الجسم من حال الى حال وحركة في
الاين وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج ويسمى هذه الحركة
نقلة وهذا هو الذي يطلق عليه الحركة في العرف وحركة في الوضع وهي انتقال الجسم
من هيئة وضعية الى اخرى تدريجا كمثل ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان
اجزاءه تباين اجزاء مكانه الى الكل واصغر اجزاء الجسم المتحرك بالحركة المستديرة يفارق
كل واحد من اجزاء المكان للجسم وان كان يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج وان كان الجسم بجملته لم يفارق المكان بجملته
ان لم يخرج عنه لكن بسبب خروج كل واحد من اجزائه يكون الكل متحركا بالحركة
الوضعية وكل واحد من اجزائه بالحركة الاينية وتنقسم ايضا الحركة اما ذاتية او
عرضية ولا نريد بالحركة الذاتية ما يكون الذات علة لها بل نريد بها ما يعرض
للمتحرك اولا وبالذات اى من غير ان يكون واسطة في عروضها للفلك الذات

بز کونه اوله کیم قلبیا بو حسن وجمالک   هجرنک کبی عام اوله قو خلقه وصالک

فلذلك قسمها الى طبيعية وارادية وقسرية فان الحركة القسرية للحجر قائمة به حقيقة
وليس هناك واسطة في العروض بل في الثبوت فقط وبالعرضية ما يقابلها كالحركة
للجالس في السفينة وكحركة الصوت والاعراض بحركة الجسم فالحركة الذاتية اما طبيعية
او قسرية او ارادية لان القوة المحركة للجسم المتحرك اما ان تكون مستفادة من
خارج عن ذات المتحرك او لا تكون من الخارج بل في ذات المتحرك وان لم تكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا تكون فان كان لها شعور بالحركة واعلم
ان مجرد الشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية كما في الساقط من علو مع شعوره بسقوطه
بل اذا كان لها شعور وارادة فهي الحركة الارادية وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل بمقتضى طبعه وان كانت القوة المحركة مستفادة
من خارج فهي الحركة القسرية كحركة الحجر الى علو بتحريك القاسر واعلم ان قوله مستفادة
من خارج اشارة الى ان المحرك اعني فاعل الحركة في القسر ليس الا من الخارج بل هو مسخر
للطبيعة على وجه يصدر به منها تلك الحركة القسرية الا ترى انه اذا رمي نحو الحجر وما في الحال
كانت الحركة باقية بعد موته فافهم **فصل** في الزمان قيل الزمان نظرا الى انية الوجود

اي الوجود خفي الماهية الا ان العقلاء بأسرهم قسموه الى اعوام وشهور وايام
وساعات ودقائق والظاهر انهم لم يقسموا عدما محضا الى ذلك كما ان الامتداد
الجسماني الشاغل للمكان كذلك فان العقل بمعاونة الحس يحكم بوجوده ضرورة
وان لم يعلم كونه متصلا واحدا كما هو المشهور او ذا مفاصل الآنية كما
واما الجوهر المسمى بالمشهور فهي خفية الانية والماهية اذا فرضنا حركة واقعة
في مسافة على مقدار من السرعة وابتدأت معها في تلك المسافة حركة اخرى ابطأ
منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت الحركة البطيئة قاطعة مسافة اقل من
مسافة السريعة والسريعة قاطعة مسافة اكثر من البطيئة واذا كان كذلك كان
بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل
منها ببطوء معين اراد بالامكان امرا ممتدا يمكن ان يقطع فيه تلك المسافة
النابية بتلك السرعة المعينة كما في الحركة الاولى وما يساويها في تلك السرعة وان
يقطع فيه مسافة اقل ببطوء معين كما في الحركة الثانية وما يساويها في ذلك البطوء
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان لانه ينقسم بانقسام المسافة فاقطع

في بعض المسافة يكون ناقصا عما قطع فيه كلها وغير ثابت اجزائه اذ لا يوجد
اجزائه معا لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها وهو محال لان
الحركة كما عرفت تدريجية فلا يمكن اجتماع اجزائها وايضا لو اجتمع اجزائه لكان
الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس وهو محال فههنا امكان

اي يحل مقدار — اي غير مجتمعة الاجزاء

بالمعنى الذي عرفت مقدار قابل للمساواة والمتفاوتة غير ثابت لوجود اجزائه
على سبيل التصرم والانقضاء دون الاجتماع على ما مر وهو اي هذا الامكان
الموصوف المعنى من الزمان في اصطلاح الحكماء وهو اي الزمان مقدار
الحركة لانه لقبوله الزيادة والنقصان من مقولة الكم كذا قالوا والتحقيق انه
ان ثبت ان الزمان قابل للزيادة والنقصان لذاته لزم ان يكون كما و
الا فلا لانه لا يخلو اما ان يكون مقدارا لهيئة قارة اي امر ثابت الوجود سواء
كان عرضا اولا ولعله لرعاية المشاكلة عبر عنه بالهيئة او لهيئة غير قارة
لا سبيل الى الاول وهو ان يكون مقدارا لامر ثابت الوجود لان الزمان غير
قار كما مر وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لزم وجود

لا يستلزم وجود الشيء بدون مقداره ... الا لزم ... مطلق المقدار ...
... وجود الشيء بدون مقدار ... اللازم
... انتفاء اللازم بوجود ... الملزوم

لزم وجود الشيء بدون مقداره وهو باطل ضرورة فهو مقدار لهيئة غير قارة و
كل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو المط ونقول ايضا ان الزمان
لا بداية له ولا نهاية اي ليس لوجود الزمان ابتداء وليس له انتهاء لانه لو كان له بداية
لكان عدمه بالضرورة قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية لان القبلية صفة
للعدم والبعدية للوجود فلو اجتمع القبلية والبعدية لاجتمع الوجود والعدم
وهو محال وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان
هف لانه تقدم الشيء على نفسه ورد ذلك لان المراد بالقبلية الزمانية ليس الا امتناع
اجتماع المتقدم مع المتاخر لا ان يكون المتقدم في زمان والمتاخر في زمان آخر حتى يلزم
ان يكون قبل الزمان زمان كتقدم الامس على الغد فتامل وكذلك لو كان له نهاية
لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية كما اسلفناه فيكون تلك
البعدية زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف لما مر من لزوم تقدم الشيء على نف
وبعد ههنا ما ذكرناه من النظر ولما فرغ من الفن الاول في الامور العامة شرع
في الفن الثاني في مباحث الاجسام الفلكية فقدمها على العنصريات لكونها اشرف فقال

الفن الثاني في الفلكيات وفيه فصول ثمانية فصل في اثبات كون الفلك
مستديرا اعلم ان المشهور عند الجمهور ان الجهات ست وله سببان عام و
هو ان الانسان له راس وقدم وله ظهر وبطن وله يمين وشمال وخاص وهو
ان الابعاد المتقاطعة على نقطة في الجسم على زوايا قوائم ثلثة فقط ولكل واحد
منها طرفان فعلى التقديرين يصير الجهات ستا كما لا يخفى لكن الجهة الحقيقية اثنتان
كما قال وبيانه ان ههنا جهتين لا يتبدلان احديهما فوق والاخرى تحت فان
الانسان اذا انتكس صار راسه من تحت ورجلاه فوق والجهتان بحالهما
واما ساير الجهات فانها تتبدل فيصير اليمين شمالا وبالعكس فهذه جهات اعتبارية
متبدلة والجهة الحقيقية هي الفوق والتحت وكل واحد منهما شيء موجود ذو وضع
اي قابل للاشارة الحسية غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة ومن كان كذلك ان
مع كان كل واحد من الفوق والتحت موجود ذو وضع غير منقسم في امتداد ماخذ
الحركة كان الفلك جسما مستديرا واما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها
لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ضرورة ولما امكن اتجاه المتحرك اليها لكن

العقلاء يشيرون اليها ويقولون ان المتحرك الجسم الى جهة كذا فتكون قابلة
للاشارة الحسية ويكون مقصدا للمتحرك اما بالوصول اليها او بالقرب منها فلا بد
وان تكون موجودة واقعة في امتداد الحركة ومأخذ الاشارة وان لا تكون
مجردة فان قيل جاز ان يتحرك المتحرك الى ما ليس بموجود كما في الاستحالة قلنا هذا
انما هو في المقصد بالتحصيل لا بالحصول كما ذكرنا في الجهة واما قلنا انها غير منقسمة
اي في ماخذ الحركة وامتداد الاشارة لانها لو انقسمت في ماخذ الحركة وحصل لها
جزآن فيها ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين ويتحرك فاما ان يتحرك المتحرك عن المقصد
او الى المقصد يعني الجهة فان قيل لم لا يجوز ان يكون في المقصد قلنا فلا يكون ما
فرضناه جهة جهة هف فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة اذ لو كان من
الجهة لما كان الحركة اليه حركة الى المقصد لا عن المقصد وهو خلف لان المفروض انه من
الجهة فان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكان الحركة منه حركة من
المقصد لا الى المقصد وهو خلف لان المفروض انه من الجهة واذا ثبت هذا اي اذا
ثبت ان الجهة موجودة ذات وضع وانها غير منقسمة في ماخذ الحركة فوجب

ان لا يكون جوهراً لامتناع ان الجوهر القابل للاشارة الحسية يجب ان يكون منقسماً
في جميع جهاته فتعين ان يكون عرضاً فلا بد ان يقوم بجسم يتحدد ويتعين به وضعها
وح فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالته وليس في ملاء متشابه لانه في الجسم الذي
لا يوجد فيه امور مختلفة الحقائق والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع لكنهما
اعني الجهتين الحقيقيتين مختلفتان بالحقيقة لان بعض الاجسام وهو الخفيف
منها طالب للفوق هارب عن التحت اذا خلي وطبعه وبعضها وهو الثقيل منها
بالعكس من ذلك واليه اشار بقوله فلا تكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة
طبعا واذا كانتا مختلفتين بالحقيقة فلا يكون تحددهما في الملاء المتشابه اذ لا
يوجد فيه امران مختلفان بالحقيقة فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات
خارجة عن الملاء المتشابه لما علم ان الجهة غير منقسمة وجب ان يكون اما نقطة او
خطا او سطحا وهذه الامور اطراف ونهايات فلهذا قال في اطراف ونهايات
ومتى كان كذلك اي متى كان تحدد الجهات من الخارج عن الملاء المتشابه كان تحددهما
بجسم كري لان تحددهما اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد

بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل
لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يفرض ما هو ابعد منها
والا لتبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصارت جهة السفل فوقا
بالقياس الى ذلك البعد ولا يتحدد به اي بالجسم غير الكري غاية البعد فلا يتحدد به
جهة السفل واما الجسم الكري فيتحدد بمحيطه الفوق وبمركزه التحت لان المركز غاية
البعد عن المحيط بحيث لا يمكن ان يفرض في الجسم ما هو ابعد منه بخلاف غير الكري
فانه ليس فيه شيء بهذه الصفة فلذا لم يمكن تحدد الجهات به وان كان تحدد الجهات
باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها اي بهذه
الاجسام المتعددة التي يحيط بعضها ببعض غاية البعد لان ما هو ابعد عن
بعضها فهو اقرب الى الآخر وكلما نفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد
عن المجموع لان ما هو ابعد عن بعضها فهو اقرب عن الآخر فلا يكون غاية البعد عن
المجموع الجهة فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر فالجسم المحيط بالكل يتحدد الجهتين
بمحدبه ومركزه ولا مدخل في ذلك لتلك الاجسام المحاطة في تعيين شيء

فيحصل المط وهو كون الفلك كريًا **فصل** في ان الفلك بسيط اي لم يتركب
من اجسام مختلفة الطبايع وهذا هو البسيط الطبيعي لانه لا يقبل الحركة المستقيمة
ومتى كان كذلك كان الفلك بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما
يقبل الحركة المستقيمة فانه متجه الى جهة وتارك جهة اخرى معا فانه يقتضي الجهتين وكل ما
هذا شانه اي كل ما هو متجه الى جهة وتارك جهة اخرى فالجهات متحددة قبله لا به
اذ لو ذكر كانت الجهات متحددة به لكان هو متحركا مع الجهة لا الى الجهة والفلك
ليس كذلك بل يتحدد به الجهات كما عرفت فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واعلم ان
بيان الاستدارة والبساطة لا يتم الا في الفلك الاعظم دون سائر الافلاك الثمانية
فتدبر ومتى كان كذلك اي متى امتنع على الفلك الحركة المستقيمة وجب ان يكون الفلك
جسما بسيطا بالمعنى الذي عرفته اذ لو كان الفلك مركبا من اجسام مختلفة الحقايق
فاما ان يكون كل واحد من اجزائه وبسائطه على شكل طبيعي اي شكل يقتضيه
البسيط ببساطته او قسري اي حاصل بالتاثير الغريب من الخارج لا سبيل
الى الاول وهو ان يكون كل واحد من اجزاء الفلك على شكل طبيعي والا لكان كل واحد

منها كريًا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة وذلك لانه طبيعة واحدة
في مادة واحدة فلا يقتضي الا اثرا واحدا بناء على اصلهم المقرر ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد ولو كان كل واحد منها اي من تلك الاجزاء كرة لا يتسنى ان يحصل من
مجموعها سطح متصل الاجزاء لان الكرات اذا انضم بعضها الى بعض فلا بد ان يبقى
بينها فرج فيلزم الخلاء وهو محال كما سيجيء الاشارة اليه ان شاء الله تعالى وايضا
لا يحصل منها سطح كروي متساوي البعد عن المركز فلا يتحدد به جهتا الفوق والتحت
على الوجه الذي يكون احدهما في غاية البعد عن الاخرى ولا سبيل الى الثاني وهو
ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء على شكل قسري لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة
فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة بعض كما مر امتناع
الحركة المستقيمة على الفلك والا لكانت الجهات متحددة قبله لا به سواء فرضنا الحركة
المستقيمة على نفس الفلك او على اجزائه فتامل **فصل** في ان الفلك قابل للحركة
المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه لما كان جسم الفلك متصلا واحدا
لم يكن فيه اجزاء الا على سبيل الفرض لا يختص بما يقتضي حصول وضع معين ومحاذاة

محاذات معينة لتساوي الاجزاء المفروضة في الطبيعة لما ذكرنا من ان الفلك بسيط
لم يتركب من مختلفات الحقائق فكل جزء يمكن ان يتبدل عن وضعه فيحصل له وضع جزء آخر
وذلك انما بالحركة ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة ولما امتنع المستقيمة فهي
بالمستديرة فان قيل لم لا يجوز ان يحصل التخصيص من القاسر قلنا لا يجوز لان الكلام
على تقدير عدمه ونقول ايضا يجب ان يكون فيه اي في الفلك مبدأ ميل مستدير اي
يجب ان يكون فيه شيء يكون علة لحركته المستديرة كما قال يتحرك به والا اي وان لم يكن
في الفلك مبدأ ميل مستدير يتحرك به لما كان الفلك قابلا للحركة اصلا لكن التالي
كاذب لما بينا من كونه قابلا للحركة المستديرة فالمقدم باطل مثله بيان الشرطية انه
لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الفلك الميل من خارج فلا يكون فيه
اي في الفلك ميل اصلا لا من الداخل ولا من الخارج فيمتنع ان يتحرك ضرورة امتناع
وقوع المعلول من غير علة موجبة وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل
مستدير لما قبل الميل من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة اي دورة
في زمان لا متناه ووقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة

حركة ذي ميل طبيعي يتحرك بمثل تلك القوة الخارجة في عين تلك المسافة المفروضة
والا لاوي وان لم يكن زمان عديم المعاوق اقصر من زمان ذي المعاوق لكان الشيء
مع العائق الطبيعي يعني له الميل الذاتي كهو اي كالشيء لا معه اي لا مع العائق هف
اي هذا التساوي خلف وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان حركة عديم الميل له
نسبة بالنصفية او الثلثية او الربعية الى غير ذلك لا محالة الى الزمان الاطول
الذي هو زمان حركة ذي الميل او لنفرض انه نصف كان يكون زمان عديم
الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل آخر ميل اضعف
من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر
الى الزمان الاطول اي يكون الميل الثاني نصف الميل الاول كما فرضنا الزمانين
كذلك فيتحرك ذو الميل الضعيف بتلك القوة الخارجية في مثل زمان عديم الميل
وهو ساعة على ما فرضنا مثل مسافة اي مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد،،،
سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية لانها هي المعاوقة للحركة فاذا انتقصت
زاد سرعة الحركة ضرورة التي في الجسم المتحرك لانه لو انتقص شيء من القوة التي في الجسم

ولا يزداد السرعة لم تكن القوة الميلية مانعة ومعاوقة عن الحركة هف اي عدم
كون العايق عايقا خلف وهو محال فظهر مما بين المقدمات المشروحة ان الجسم
لما القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويان في السرعة وهو محال لامتناع ان
تكون الحركة مع العايق كهي لا معه وهذا المحال انما لزم من فرض حركة للجسم الذي لا
ميل فيه اذ من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى
زمان ذي الميل لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن بلا مانع فهذا المحال
انما لزم من فرض حركة الجسم الذي لا ميل فيه اصلا فيكون محالا وهو المدعى والحاصل
انا فرضنا مجموعا مركبا لكن المحال لم يلزم الا من حركة عديم الميل لانا اذا تاملنا
في هذا المفروض وجدنا هذه الحركة محل التردد للعقل دون ساير الامور فانها
ممكنة مقررة عند العقل واذا كان كذلك كان المحال لازما من الامر الذي ليس امكانه
مقررا عند العقل لا من الامور المقررة الممكنة عند العقل وههنا منوع و
تشكيكات لا يليق ايرادها في المختصرات واعلم ان الحكماء بهذا الدليل
يستدلون على امتناع الخلاء فتامل ونقول ايضا ان الفلك لا يكون في طبعه

في طبعه مبدا ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة
لما عرفت من ان الفلك بسيط تقتضي الامرين المتنافيين هف لانه تقتضي
الى الجهتين المتنافيين عند تحقق الطبيعة المقتضية لامتناع تخلف المقتضى
عن العلة المقتضية وايضا فانه ينافي القاعدة المقررة من ان الواحد لا
يصدر عنه الا الواحد **فصل** في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد
اي في بيان امتناع ان يخلع مادة الفلك صورة وهو الفساد وتلبس
صورة اخرى وهو الكون والفساد مقدم على الكون الا ان الكون
اشرف فلذا جرت العادة بتقديمه في اللفظ وبيان ان الفلك لا يقبل
الخرق والالتيام ففي هذا الفصل مطلبان اما الاول اعني بيان انه لا
يقبل الكون والفساد فلانه محدد للجهات ولا شيء من محدد الجهات بقابل
الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل الاول من
هذا الفن واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة
مع المادة حيز طبيعي ولصورته الفاسدة مع المادة حيز اخر طبيعي لما بينا

في الفصل الخامس من الفن الاول ان كل جسم طبيعي فله حيز طبيعي وكلما هذا
شانه اي كل ما له حيز طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة اذ ذلك الحيز لان الصورة
الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي لها او تحصل في حيز غريب عنها فان حصلت
في حيز غريب يقتضي لا محالة ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت الصورة
الحادثة في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز غريب وهو الحيز
الطبيعي الحاصل للصورة الحادثة فكانت اي الصورة الفاسدة يقتضي ميلا
مستقيما الى حيزها الطبيعي فعلى التقديرين يلزم جواز الحركة المستقيمة على الفلك
وقد عرفت امتناعها واعلم ان هذا الكلام مبني على ان الحيز الواحد لا تقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع ولم يقم عليه دليل وايضا فيه ان المراد بالحيز
هو السطح او الخلاء فان كان الاول لم يثبت ان لكل جسم حيزا طبيعيا لا
لانتقاضه بالمحيط كما ذكر وان كان الثاني فقد عرفت فساده واما الثاني
اعني بيان انه لا يقبل الخرق والالتئام فلما ذكر اعني الخرق والالتئام ايضا يحصل
بالحركة المستقيمة لما ان الكون والفساد يحصلان بالحركة المستقيمة على ما عرفت

ما عرفت معناه والمراد بالخرق هو افتراق الاجزاء وبالالتئام اقترانها وانما
لم يمكن حصولهما بالحركة المستديرة لان ذلك انما يكون بان يتحرك بعض الاجزاء
في جهة والبعض الآخر في جهة اخرى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة يمتنع
على الفلك لانها اما ان تكون طبيعية وهو محال لان الفلك كما تقرر طبيعته واحدة
فلا تقتضي الا امرا غير مختلف او قسرية وهو ايضا محال لعدم القاسر هناك
كما هو المقرر عندهم او ارادية وهو ايضا محال لان الفلك لبساطته فاقد
للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل عن النفس الفلكية
بالارادة **فصل** في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما بحيث لا انقطاع
لها اصلا لان الحركة الحافظة للزمان قد ثبت ان الزمان مقدار للحركة فيكون
قائما بها فتكون الحركة محلا له فتكون حافظة له لانه حال فيها وكل محل حافظ
للحال فيه اما ان يكون مستقيما او مستديرا لانحصار الحركة فيهما لانها اما ان
ترجع الى ما منه مبداؤها اولا فالاول مستديرة والثاني مستقيمة لا جائز
ان يكون الحركة الحافظة مستقيمة لانها حينئذ اما ان تذهب الى غير النهاية

او بترجح لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه وهو محال لما عرفت
من البرهان على تناهي الابعاد الا انه ينبغي ان ذلك الدليل لا يدل على انتفاء له
وجود بعد واحد غير متناه كما اشرنا اليه فيما سلف ولا سبيل الى الثاني لانها
لو وجدت لكانت تنتهي الى طرف ضرورة فيكون الحركة الحافظة منقطعة
بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين كصاعدة وهابطة سكونا اي زمانا
يسكن فيه الجسم لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصل لانه اي
الميل الموصل هو الذي يفعل الايصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا
حال الوصول استحال ان يفعل الوصول ضرورة امتناع تاثير المعدوم
في الامر الموجود وكلما كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم
يحدث ولم يحصل فيه اي في حال الوصول ميل يقتضي كونه غير موصل اي
يستحيل ان يوجد في حال الوصول ميل اللاوصول لاستحالة اجتماع
الميلين المختلفين الذين يقتضي احدهما الوصول والآخر اللاوصول
اذ يستحيل ان يكون للجسم مايلا الى شيء ومايلا عنه في حالة واحدة واما

واما الميلان المتحدان فيمكن اجتماعهما كما اذا رمى حجر من الفوق الى السفل فان
فيه ميلين طبيعي وقسري في حال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول
حتى لا يلزم اجتماعهما وكل واحد من الميلين آني اي لا يوجد الا في آن واحد لان
الوصول وكونه غير موصل بعد اللاوصول آني واذا كان المعلول آنيا يلزم
ان يكون العلة ايضا آنية لان اعتبار وجود العلة انما هو بحسب اعتبار وجود
المعلول وانما قلنا ان الوصول آني لانه لو كان زمانيا لانقسم حال الوصول
وهو الوصول وهو محال لان حال الوصول لو انقسم ففي ما يكون الجسم
في احد طرفيه اي طرفي الحال المنقسم لم يكن واصلا لعدم كونه في الطرف الآخر
من الحال المنقسم لكن كونه غير واصل حال الوصول ممتنع وكذا صيرورته
غير موصل اي وكذا حال صيرورته غير موصل لا يكون منقسما اذ لو انقسم
ففي ما يكون في احد طرفيه لم يكن غير موصل لعدم كونه في الطرف الآخر من
الحال المنقسم لكن عدم كونه غير موصل في حال اللاوصول محال وايضا قد
ثبت ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا

لان رفع الامر الآني آن لامحالة واذا كان كل واحد منهما اي المسلمين آنيا وجب

ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا اي وان لم يكن بين الآنين

زمان لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى بعضها من

الآنات ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها اي لانطباق

اجزاء الزمان على اجزاء الحركة المنطبقة على اجزاء المسافة وهو اي تركب المسافة

من اجزاء لا تتجزى محال كما مر في فصل ابطال الجزء واما ان الجسم لا يتحرك في هذا

الزمان اذ لو تحرك لكان فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان يكون المتحرك

غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هذا خلف وعنه وهو ايضا

محال او الى لزم وجود اللاوصول الخ والكلام على فرض انه لم يوجد بعد فتامل

واذا ثبت بين الآنين زمانا سكن فيه الجسم وانقطعت فيه الحركة لزم

انقطاع الزمان لانقطاع حافظه وهي الحركة فعلم ان الحركة الحافظة

للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهي الحركة المستديرة الغير

منقطعة والا لزم انقطاع الزمان وهو محال كما عرفت فان الزمان لانهاية

اي ان صح السكون بينهما فاذا فرض انه صعد الخردلة وهبط الجبل وتلاقيا في الجو

بحيث تماس سطحها سطحه فلا شك ان نزل الخردلة راجعة وح وجب وقوف الخردلة

لتوسط السكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب وقوف الجبل

لانهاية له فاذن الفلك متحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب **هداية**

اي ارشاد الى الجواب عن سؤال يرد على وجوب السكون بين الحركتين المختلفتين

الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبل الشاهق عليها تنتهي حركتها الى السكون

ابضا لان سكونها آني وحركة الجبل زمانية وليس بينهما ممانعة وفيه نظر

لان السكون زماني فانه عدم الحركة عما من شانه الحركة والحركة زمانية

على انه تناقض ما صرح به من وجوب تخلل زمان لا يتحرك فيه الجسم والحق في

الجواب ان يقال الحبة المرمية اما ان يلاقي سطح الجبل اولا بل تتحرك بالهابطة

بسبب تلاقي الهواء فان كان الاول فنقول سكونها يتوقف الجبل وهو

وان كان محالا لكنه انما يلزم على تقدير محال وهو ان يلاقي سطح الحبة سطح

الجبل والمحال جاز ان يستلزم المحال وان كان الثاني فنقول سكونها يتوقف

جزء من اجزاء ذلك الهواء وهو ليس بمحال فتامل واعلم ان هذه المباحث لا

يتم الا في الفلك الاعظم كما قدمنا الاشارة اليه **فصل** في ان الفلك متحرك

بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لانحصار

لمصادمتها لامتناع التداخل بين الاجسام واللازم ضروري البطلان اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يتوقف في الجو بمصادمة الخردلة كما لا يخفى

بتوقف خ

بتوقيف خ

الدائمة
لانحصار الحركة في هذه الثلث كما مر لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة
الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك لان الهرب عن الحالة
المنافرة وطلب الحالة الملائمة في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان يكون
هربا فلان كل نقطة نقطة يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها
اي عن تلك النقطة بعينها توجه اي توجه الجسم المتحرك اليها اي الى تلك النقطة
والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان يكون هو بعينه توجها اليه اي الى ذلك
الشيء وذلك من اجلى البديهيات واما انها اي الحركة المستديرة ليست طالبة
لحالة ملائمة فلان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته
اي سكنت الطبيعة الجسم كما ان طبيعة الجسم الثقيل تحركه حتى اذا اوصلته
الى المركز سكنته وطبيعة الجسم الخفيف تحركه حتى اذا اوصلته الى المحيط
سكنته والحركة المستديرة القائمة بالفلك ليست كذلك لما عرفت انها لا
انقطاع لها ولا جائز ان يكون حركة الفلك قسرية لان القسر خلاف الطبع
فوجود القسر فرع وجود الطبع فحيث لا طبع لا قسر ضرورة فان قيل

قبل لم لا يجوز ان يكون عرضية قلنا قد مر ان في ذات الفلك مبدا ميل مستدير
فلا يكون عرضية **فصل** في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة
عن المادة اي ليست حالة في الجسم سارية فيه كقوة ما الجسمانية لان القوة
المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية هي التحريكات التي لا بداية لها ولا
نهاية كما عرفت ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك اي تقوى على افعال غير متناهية
بحسب من القوة فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية اما الصغرى فمعلومة
مما سلف واما الكبرى فتحتاج الى تمهيد مقدمتين كما اشار اليه بقوله وانما
قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى على تحريكات غير متناهية لان كل قوة جسمانية
فهي قابلة للتجزي لان انقسام محلها الذي هو الجسم يوجب انقسامها فالجزء
منها يقوى على شيء والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء التي يقوى عليها الاجزاء
والا لكان الجزء مساويا للكل في التاثير هف لانه يستلزم ان لا يكون الجزء
جزءا والكل كلا ومتى كان كذلك اي متى كان الجزء يقوى على شيء والجملة يقوى
على مجموع تلك الاشياء فالمجموع من تلك القوة لا يقوى على غير المتناهي لان الجزء

متناهية اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدا معين او على جملة غير متناهية
والثاني باطل اذ المجموع يقوى على ما هو زايد فيلزم الزيادة على غير المتناهي
المتسق النظام في الجهة التي هو بها غير متناهية وهذا خلف وانما قيد باتساق
النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يتسق النظام غير مستحيلة كالشهور
والاعوام الماضية فانها غير متناهية مع ان الشهور اكثر من الاعوام وكذا
حكم الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير النهاية لكن يرد عليه
ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق لا يوجبه اجزاء الحركة فعلم ان الجزء
يقوى على جملة متناهية من مبدا معين والجزء الآخر مثله ان يقوى على جملة
متناهية فالمجموع المركب من تلك الاجزاء لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام
المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما لم يقل يوجب التناهي لان المقصود
سلب اللانهاية عن المجموع فانه يقتضي اللانهاية فتامل فثبت ان كل ما يقوى عليه
القوة الجسمانية فهو متناه فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية
اعلم ان للفلك محركين قريب وبعيد كما ان للانسان نفسا ناطقة

اى المحرك البعيد

نفسا ناطقة وقوى تفيض منها عليه وشيء في اعضائه والاول
مجرد والثاني مادي لان التحريكات الاختيارية الجزئية الواقعة في الفلك
اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي اي الحركة الارادية لا تقع الا عن تصور
وذلك لانها تابعة للارادة التابعة للشوق المنبعث عن التصور وهذا
فنقول الفلك اما ان تقع حركاته الارادية الجزئية عن تصور كلي او جزئي
لا سبيل الى الاول وهو ان يقع الجزئية بالتصور الكلي لان التصور الكلي
نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه اي عن التصور الكلي
بعض الحركات الجزئية دون البعض والا لزم الترجيح بلا مرجح الا
بتبع الكل فان تصورت الحركة الكلية لا الحركة الى ذلك المكان المعين امتنع
ان يوجب ذلك التصور الحركة الى ذلك المكان فمبدا التحريكات الجزئية الارادية
الواقعة في الفلك له تصورات جزئية تقع بها الحركات الجزئية في الفلك
وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم وهي
اصغر وترتسم وهي اكبر كما اذا تصورنا جسما بقدر ذراع وآخر بقدر

مبدا له تصورات جزئية

اي اختلاف الصورتين بحسب شخصيتهما

بقدر ذراعين فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين
في الحقيقة او لاختلاف المأخوذ عنه وهو ذو الصورة بالصغر والكبر
او لاختلافهما في المدرك لا سبيل الى الاول وهو ان يكون الاختلاف
وهو المحل
في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين في الحقيقة لانا نتكلم في الصورتين
من نوع واحد كما مثلنا كل جسم بقدر ذراع وآخر بقدر ذراعين
فان حقيقتهما واحدة وهي حقيقة الجسمية ولا سبيل الى الثاني وهو ان
يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف المأخوذ عنه بالصغر والكبر
لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج كما
اذا توهمنا جسمانيا بقدر شبر وآخر بقدر شبرين فانه ليس لهما في
الخارج شيء واذا ابطل القسمان الاولان فيتعين القسم الثالث وهو
ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلافهما في المدرك فتكون الصورة
الكبيرة منهما اي من الصورتين المختلفتين بالصغر والكبر مرتسمة في محل
غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة فينقسم لا محالة ذلك المحل الذي ارتسم

ترتسم فيه ثم ان الصورتان في الوضع وما هذا اي الانقسام شانه فهو جسماني
لامتناع انقسام المجرد فليس المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا مجردا بل قوة جسمانية
وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان يكون لاختلاف العوارض كالشكل والسواد والبياض
قلنا نتكلم على تقدير عدمها فان قيل قد ثبت بالبراهين ان القوة الجسمانية لا تقوى
على تحريكات غير متناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت
عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح قلنا هذه التحريكات
صادرة عنها بواسطة طريان انفعالات غير متناهية عليها من النفس المجردة والثابت



بالبراهين ليس امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية بواسطة الانفعالات الغير
المتناهية الطارية عليها فلا يكون تناقضا ولما فرغ من الفلكيات شرع في العنصريات
اي في بيان الاحوال المختصة بالاجسام العنصرية فقال الفن الثالث في العنصريات
وهي العناصر الاربعة وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلاثة من الحيوانات والنباتات
مباحث العنصريات
والمعادن او بغيره كالكائنات الجو وهو مشتمل على ستة فصول **فصل** في البسائط
العنصرية وهي اربعة لانه اما ان يكون حارا او باردا وعلى التقديرين اما ان يكون
يابسا او رطبا فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هي الارض والحار اليابس

هو النار ولطافة الرطب هو الهواء هذا باعتبار الكيفية واما باعتبار الحركة فمنها خفيف
مطلق يتحرك بالطبع حركة نحو المحيط وهو النار او خفيف مضاف لا يتحرك نحو المحيط لكن
يكون اميل الى المحيط من بقية العناصر وهو الهواء فانه لا يطلب ما يطلبه النار ولكن ميله
الى المحيط اكثر من ميل الماء والارض وكان خفيفا بالاضافة اليهما او ثقيل مطلق يتحرك
بالطبع حركة الى المركز وهو الارض ومحله الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز
العالم وثقيل مضاف لا يتحرك نحو المركز وهو الماء لكن يكون اميل اليه من بقية
العناصر فهو ثقيل بالاضافات اليهما وكان من حقه لبساطته ان يحيط بالارض الا
انه لما حصل في بعض جوانبها تلال ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات الفلكية
سال الماء بالطبع الى الاغوار وانكشفت المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله تعالى
ورحمة ليكون منشأ للنباتات ومسكنا للحيوانات المتنفسة واعلم ان العنصر في اللغة
العربية الاصل وكذا الاسطقس في اللغة اليونانية ولما كان اصل المركبات هو البسائط
اطلق على هذه البسائط الاربعة العناصر والاسطقسات وقد يطلق عليها الاركان
ايضا لانها اجزاء المركبات وكل واحد منها اي من هذه العناصر الاربعة يخالف الآخر في صورته
الطبيعية اي النوعية والا لاستغنى كل واحد منها عن الآخر والملازمة ظ لما تقدم في اثبات
الصورة النوعية والثاني باطل اذ لا يشتغل

والا لشغل

اذ لا يشتغل شيء منها بخاصة الآخر بل لاستغنى اي صاحبه فيه الآخر فالمقدم
مثله بط وكل واحد منها قابل الكون والفساد وقد عرفت معناهما لان الماء
ينقلب حجرا وذلك مشاهد في مياه بعض العيون ومنه الحجر المشهور في الفارسية
بمرمر او الحجر بالنصب عطف على قوله الماء ينحل بالحيل ماء كما ثبت في قلل الجبال
~~فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة~~ كما يعد اصحاب الاكسير كما قيل من حل
الطلق استغنى عن الخلق وكذا الهواء ينقلب ماء كما ثبت في قلل الجبال فانه يغلظ
الهواء لشدة البرودة ويتقاطر دفعة قال الامام لو كان كذلك لكان ينبغي ان
يتم الثلج والمطر الى ان ينقل الفصل والهواء اذ بعد نزول الثلج والمطر
يصير الهواء ابرد ويوم الصحو ابرد من يوم المطر واجيب عن ذلك بان عدم
حصوله لوجود مانع او فقدان شرط لم يطلع عليه والماء ايضا ينقلب هواء
بالحر الشديد كما نشاهد في تحلل الابخرة بحيث يلطف بالحرارة وكذا الهواء
ينقلب نارا فيما اذا اعملت الاشتعالية للهواء مع تحريك شديد كما يكون للحدادين
والنار ايضا ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح اي نشاهد في الشعلة

المنفصلة من المصباح فانها لو بقيت نارا لرؤيت ولاضرقت
ما يقابلها من بعض الجوانب كما لو كانت في ضمة فاذن انقلبت هواء
واعلم ان هذه الانقلابات الجارية في جميع العناصر تدل على اتحادها
في الهيولى كما اسلفنا الاشارة اليه ونقول ايضا الكيفيات القائمة
بهذه العناصر كالحرارة والبرودة زائدة على الصورة الطبيعية اي هذه
الكيفيات مغايرة للصورة النوعية لانها اي العناصر تستحيل في الكيفيات
مثل التسخن والتبرد اي مثل ما يعرض للماء من ان يسخن وان يختلف
عليه الجمود والسيلان مع بقاء الصورة الطبيعية اي مع ان الماء ماء فلو
كانت الكيفيات نفس الصورة النوعية لاستحال ذلك اي تبدل الكيفيات
مع بقاء الصورة والا لكان الشيء الواحد زائلا وباقيا معا وهو محال ولما
حقق البسائط اراد ان يشير الى كيفية حصول المركبات منها فقال والبسائط
اذا اجتمعت في المركبات وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة وكسر
كل واحد منها سورة كيفية الآخر اي حدتها فيحصل من ذلك الامتزاج كيفية متو

49

اعلم بان بهذا التعريف [illegible]

متوسطة بين الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائه اي اجزاء المركب وهي
المزاج والمراد بكونها متوسطة انها تستحر بالقياس الى البارد الذي في
حال البساطة وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا الرطوبة واليبوسة
والمراد بكونها متشابهة ان لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها
في البعض الآخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد في القوة واعلم
ان بعضهم قد اطنبوا ههنا بايراد الاسولة والاجوبة وقد اعرضنا
عنها صفحا اذ الغرض في شرح المختصرات لبيان حل ما فيها واما تحقيق
الحق وايصال الكلام الى المقطع فموضعه اللايق به الكتب المبسوطة
فهولاء بذلك قد اضاعوا المرام ولم يبلغوا الكلام الى التمام **فصل**
في كائنات الجو التي حدوثها من العناصر بغير تركيب يصل الى حد المزاج
ولما ذكرها يتعلق بالبسائط لغرض ما منها اي من هذه الجهة وهي تنقسم الى ما
يحدث فوق الارض والى ما يحدث فيها واشار الى الاول بقوله اما السحاب
والمطر وما يتعلق بهما كالثلج والبرد وغيرهما فالسبب الاكثري في ذلك [illegible] في حدوثهما

وانما قيد السبب بالاكثري لما ذكرنا من انه قد يحصل لا لتلاقي البخار كما نشاهد في قلل الجبال فان الهواء يجمد سحابا لشدة البرد مع عدم انضياف بخار متصعد من موضع الى موضع [illegible]

من المطر والضباب والرياح

لما تفانى اجزاء البخار الصاعد والبخار عبارة عن اجزاء هوائية مازجها
اجزاء صغار مائية لا يتميز بعضها عن بعض للحس لغاية الصغر لان ما يجاور الماء
يستفيد كيفية البرد من الماء واعلم ان هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها
بل هي مقدمة تعليل لما في اثناء البحث فتامل ثم الطبقة الهوائية التي
تنقطع عنها تاثير شعاع الشمس بالانعكاس لكونها بعيدة عن الارض
غير قريبة منها حتى تنعكس الشعاع منها اليها وتسمى بالطبقة الزمهريرية
تبقى تلك الطبقة باردة فاذا بلغ البخار الصاعد في صعوده اليها تكاثف
ذلك البخار بسبب البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار المتكاثف
وتقاطر لثقل الحاصل من التكاثف فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو
المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل
اجتماعها او لا يصل فان وصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها نزل
السحاب ثلجا لان تلك الاجزاء الصغار حين انعقدت به وانضم بعضها
الى بعض فهبط كالقطن المحلوج وقد ذكر بعض الناس ان الثلج

الثلج ينزل على شكل الاشكال المخمس وان لم يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل
اجتماعها بل بعد اجتماعها ينزل السحاب بردا مستديرا لانمحاق زواياه
بسبب الحركة الشديدة هذا اذا وصل البخار الى الطبقة الزمهريرية
اما اذا لم يصل الى الطبقة الباردة لغلبة حرارته ولطافته وحركته فان
كان البخار كثيرا قد ينعقد سحابا ماطرا ان كان فيما دون الطبقة الباردة
برد عاقد فان الهواء المجاور للماء والارض يستفيد كيفية البرد منهما
ولهذا قدم هذه المقدمة وقد لا ينعقد ذلك البخار الصاعد سحابا اذا لم يكن
هناك برد عاقد ويسمى ضبابا وبالفارسية يقال له ميغ وان كان البخار
المتصاعد قليلا فاذا ضربه البرد فان لم يجمد فهو الطل وبالفارسية
يقال له شبنم وان انجمد فهو الصقيع وهو الذي ينزل بالليل شبيها
بالثلج يقال له بالفارسية شبنم افسرده واعلم ان قوله فالسبب الاكثري
اشارة الى ما قيل من ان احكام هذا الباب ليست مما يقام عليها البرهان
بل معنى قولنا هذا سبب لكذا انه يجوز ان يكون هذا سببا موجبا لحدوث
ذلك

بحسب حكم العقل وان جاز ان يحدث بامر آخر فليس لنا ان نجزم بان هذا
هو السبب قطعا دون غيره نعم ربما امكن القطع في هذه الاحكام لصاحب
الحدس والتجربة دون غيرهما فافهم واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان
وهو اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية لا يتميز بعضها لحس من غاية
الصغر اذا احتبس بصيغة المعلوم فيما بين السحاب بان اصعد من الدخان
الى العلو لبقاء حرارة يمزق السحاب تمزيقا عنيفا وكذا اذا ثقل بزوال الحرارة
بالبرد ومزق السحاب في نزوله تمزيقا شديدا فيحصل ذلك الصوت الهائل
وهو الرعد بتمزيقه وتعلقه وان اشتعل الدخان بالحركة فان الابخرة
المتصاعدة فلا تخلو من الدهنية فاذا اشتدت الحركة لا محالة اشتعلت
كان برقا ان كان لطيفا وصاعقة ان كان غليظا فلا ينطفي في الجو بل
ينزل الى اسفل واما الرياح فقد يكون ان يحدث ويحصل بسبب ان السحاب
اذا ثقل لاستيلاء البرد عليه اندفع الى اسفل فيتموج به الهواء فصار
ذلك الهواء المتموج ريحا عاصفة والمراد بتموج الهواء حالة شبيهة

يعني ان اختلاف الالوان الذي يرى في قوس قزح انما هو بسبب ضوء الشمس يختلط مع لون الغمام الكثيف
او الجبل الكثيف هنا وكنا مر ان الاجزاء الرشية لابد وان يكون وراءها شيء ملون اذا لم يكن وراءها ملون لم يكن
مرآة كالبلور فانه اذا استتر من الجانب الآخر صار مرآة من الجانب الذي يليك والغالب ان لهذا القوس ثلثة الوان
قيل لان الناحية العليا يكون اقرب من الشمس يكون انعكاس البصر اقوى فيرى حمرة ناصعة والناحية
السفلى ابعد واقل اشراقا فيرى حمرة في السواد وهو الارجواني ثم يتركب فيما بينهما لون كراثي من اشراق
لحمرة الفوقانية وكدورة الظلمة السفلانية وزيفه الشيخ بان هذه العلة تقتضي ان يكون الاقرب ناصع الحمرة
ثم لايزال كذلك على التدريج يقرب الى الارجوانية فيكون طرف الآخر ارجوانيا فاما انفصال هذه الالوان
بعضها عن بعض حتى يكون بعضه شابه الارجوانية وبعضه شابه الكراثية فهو بعيد لان تولد الكراثي من
الارجوانية والاحمر الناصع ايضا بعيد لان الكراثي لا مناسبة له مع كل واحد منهما لان تولد الكراثي من
الاصفر والاسود هذا ما قيل في حدوث قوس قزح وسبب اختلاف الوانها تمت واما الهالة فانها
انما يتخيل من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية مستديرة يعني اذا حدثت في الهواء اجزاء رشية صيقلة وضعها
كوضع دائرة واحاطت بغيم رقيق لطيف بحيث لا يستر ما وراءه عن الابصار وانعكس ضوء البصر منها
الى القمر لان ضوء البصر وغيره اذا وقع على الصقيل انعكس الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء
منه فيؤدي كل واحد من تلك الاجزاء ضوء القمر فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة تمت ان الدخان
اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل فيه وانقلب الى النارية والتهب شبه شهب كالمنطفي فاعلم ان
ههنا مقدمة يجب ذكرها وهي ان النار البسيطة غير ملونة اذ لو كان النار الصرفة ملونة لكانت النار التي
تحت الفلك ملونة ولو كان كذلك لكانت مانعة من الابصار والتالي كاذب فالمقدم مثله ولان النار
كلما كانت اقوى كان لونها اقل فان كير الحدادين اذا قويت النار فيها ذهب لونها والنار المتعلقة
باصل الفتيلة لا يرى لونها فثبت ان النار التي تحت فلك القمر بسيط ليس لها لون فالدخان المتخلل
اليابس المتصعد لاكتسابه الحرارة اذا بلغ حيز النار الصرفة اشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال
فيه ممتدا الى الطرف الآخر وهو المسمى بالشهاب وانما شرط كون الدخان لطيفا اذ لو كان غليظا فاذا وصل
الى كرة النار حدثت منه علامات هائلة حمر وسود اذ هو مستعد للاحتراق فيبقى الاحتراق فيه زمانا
وقيل قد يبقى تحت كوكب يدور مع النار بدوران الفلك اياما فان قلت لم قد قال يرى كالمنطفي وانما
كان ينطفي في بعض الاوقات كما شاهد انطفاء النار الضعيفة عند القوية قلت لانها لا ينطفي في
اكثر الاوقات بل يتخلل الدخان بتمامها نارا صرفة فصارت غير مرئية لعدم لونها فيظن انها
طفئت وليس كذلك بل طفي نادرا تمت

شبهة بتموج الماء وقد يكون اي وقد يحصل الرياح لاندفاع اجزاء
السحاب بعرض ذلك الاندفاع فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى فيتموج
به الهواء فيحصل الرياح وقد يكون الرياح لانبساط الهواء بالتخلخل
في جهة تخلخل الهواء عبارة عن ازدياد حجم من غير ازدياد جسم آخر اليه
واندفاعه الى جهة اخرى فيتموج به الهواء فيحصل به الرياح وقد
يكون الرياح بسبب برد الدخان المتصاعد الى الطبقة الباردة ونزوله
وتموج الهواء بسبب ذلك وقد يسمى باسم جهاته كالشمال والجنوب وغيرهما
ومن الرياح ما يكون سموما محرقا لتكيفه بكيفية سمية لاحتراقه بالاشعة
في نفسه او بمروره بالارض التي غلب عليها الحرارة جدا واما قوس
قزح فهي انما يحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رطبة رشية شبيهة
كرشحات الماء صقيلة وضعها كوضع دائرة كما قال مستديرة واختلاف
الوانها بالحمرة والصفرة والخضرة بسبب اختلاط ضوء النير والوان
الغمام المختلفة قال الشيخ ابو علي سينا لست احصله واما الهالة فهي

[illegible]

فهي دائرة بيضاء تامة او ناقصة ترى حول القمر فابيضاضها لاجل ما ارتسم
ضوء النيّر في اجزاء رطبة صيقلة رشية مستديرة وضعها كوضع دائرة واما
الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار المسخن بفلك الاثير وكان الدخان
لطيفا اشتعل فيه النار لكبريتية ودهنية فيرى كالكوكب فانقلب الى النارية
وتلهب بسرعة حتى يرى كالمنطفئ وان كان الدخان غليظا بقي الاحتراق فيه
زمانا وربما يرى على شكل حيوان واعلم ان الحكماء اختلفوا في الآثار الظاهرة
في الجو العالي كالهالة وقوس قزح هل هي خيالات ام لا فذهب المشاؤون
الى انها خيالات والآخرون الى انها امور موجودة في الخارج ومعنى الخيال وهو
ان يرى صورة الشيء مع صورة شيء مظهر له كالمرآة فيظن ان الصورة الحاصلة
فيه وليست حاصلة في نفس الامر ولما فرغ من بيان الكائنات فوق الارض
اراد بيان الكائنات تحت الارض فقال واما الزلزلة وانفجار العيون
فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض اما لغلظته او لكون وجه الارض متكاثفا
يميل الى جهة مسدودة ويبردها مجاوره في الارض فينقلب مياها مختلطة

مختلطة باجزاء بخارية اذا كانت قليلة فاذا كثر البخار بحيث لا يسعه
الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون واذا كان لها مدد وبابا
يستتبع كل جزء بجزء آخر حدث منها العيون الجارية والا فالراكدة واذا
غلظ تحت الارض ريح او بخار او دخان بحيث لا ينفذ في مجاري الارض [illegible]
ولم يمكنه النفوذ لغلظته او لكون مجاري الارض مستحصفة ويتحرك فاذا
لمحاولة الخروج فتزلزل الارض وربما اشتعلت لشدة حركتها وكون المادة
دخانية فيحدث منها نار عظيمة او صوت هائلة **فصل في المعادن**
كل جسم مركب من العناصر فمن شأن صورته النوعية حفظ تركيبه بمنعها
اجزاءه العنصرية المتداعية بطباعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر
في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة المعدنية والجسم المركب المتنوع
بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية والتنمية لا غير فهي النفس النباتية
والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر
من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به

[illegible] بمنعها عن الانفكاك

فهي ما

نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك للكليات في الانسان والانفس الحيوان
الانجم ولما كان المعادن اقرب الى البسائط قدمها والابخرة والادخنة المحتبسة
في الارض اذا لم يكن كثيرة اختلطت تلك الابخرة والادخنة المحتبسة على ضروب
من الاختلاطات المختلفة في الكم بان يكون بعضها اقل وبعضها اكثر والكيف و
بحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة فيتكون ويحصل منها اي من تلك الابخرة
والادخنة المختلطة على انحاء متفاوتة الاجسام المعدنية فان غلب البخار على
الدخان تولد منه الشب والياقوت والبلور والزيبق والزرنيخ والرصاص
وغيرها من الجواهر المشفة واذا غلب الدخان على البخار تولد الملح والزاج و
الكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه الاجسام المعدنية المذكورة
مع بعض تتولد الاجسام الارضية مثل الذهب والفضة فان قيل لم قيد
البخار بان لا يكون كثيرة في تولد المعادن قلنا لان الابخرة اذا كانت كثيرة
تصاعدت فيكون منها ما مر في الفصل السابق ولهذا لا يكون وجود المعادن
كثيرا **فصل** في النبات وله قوة عديمة الشعور يصدر عنها حركات مختلفة

مختلفة وهي حركاته في الاقطار الثلثة وافعال مختلفة من التغذية والتنمية
وتوليد المثل بالات مختلفة هي القوة الغاذية والنامية والمولدة فان
الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالالات المختلفة وتسمى تلك القوة العديمة
الشعور نفسا نباتية وهي اي النفس النباتية كمال اول الكمال ما يكمل به النوع
في ذاته او في صفاته والاول اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه
على النوع ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية
ناقصة غير محصلة بل انما تكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني
اعني ما يكمل به النوع في صفاته مما يتبع النوع من العوارض وهو الكمال الثاني
لتاخره عن النوع فقوله اول احتراز عن الكمالات الثانية لجسم طبيعي احتراز
به عن كمالات الجسم الصناعي كالشكلات التي للسرير آلي اي يكون ذا آلات
تصدر عنها الافاعيل المختلفة بتوسطها واحترز به عن كمالات البسائط
العنصرية الا ان الطبيعة النارية تفعل الحرارة لا باعتبار انه متوسط
بينها وبين الشيء من جهة ما يتولد وينمو ويغتذي اي له آلات مختلفة

تصدر عنها هذه الافاعيل بحسب دون غيرها وبه احترز عن النفس الحيوانية و
الانسانية فلها اي فللنفس النباتية قوى غاذية وهي التي تحيل جسما اخر اي الغذائي
الى مشاكلة الجسم الذي هي اي تلك القوة فيه اي في ذلك الجسم فتلصق القوة الغاذية
بالجسم الذي هي فيه بدل ما يتحلل عنه اي بدل ما يتحلل بالحرارة عن ذلك الجسم الذي
هي فيه ففعل الغاذية هو الاحالة الى مشابهة المغتذي وتحلل خلل الفعل هو
الغذاء وغايته اخلاف بدل ما يتحلل ولها قوة نامية وهي التي تزيد في الجسم
الذي هي فيه زيادة في اقطاره واطرافه طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال
النشو على تناسب طبيعي قبل قوله الى ان يبلغ كمال النشو يخرج احتراز
عن نحو السمن بان النمو والسمن يشتركان في الازدياد في الاقطار بانضياف
مادة الغذاء اليه ويفترقان في طلب كمال ما يقتضيه الطبع اذ لا يقصد في
السمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وفيه نظر لان الزيادة في السمن
ليس في الاقطار الثلثة بل في العمق والعرض فقط فلا حاجة الى الاحتراز عنه
بقوله الى ان يبلغ كمال النشو اللهم الا ان يقال ذكره لزيادة التوضيح في

في مقام التوجيه لا للاحتراز وقوله على تناسب طبيعي احتراز به عن الزيادات
الخارجة عن المجرى الطبيعي كالاورام وفيه نظر لان الورم غير داخل في قولنا يزيد
في الاقطار الثلثة الا اذا قيل يجوز ان يتورم جميع البدن من العظام والقلب
وفيه بعد لامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثر بل واعلم
ان ما يبقى القوى لاجل حفظ الشخص ولها قوة مولدة وهي التي تاخذ من الجسم
الذي هي فيه جزءا بعد الهضم التام وتجعله اي تجعل تلك القوة ذلك الجزء الماخوذ
مادة ومبدءا لمثله اي لمثل ذلك الجسم الذي هي فيه وهذه القوة انما هو لاجل حفظ
النوع والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله اذ هذه الافاعيل
يتم الاحالة الى مشاكلة الصور العضوية فلها خدم اربع قوة جاذبة وماسكة
وهاضمة ودافعة للثفل وقوله والنامية تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية
وتفعل الى ان تعجز فيموت وح يعرض الموت يجوز ان يكون هذا جوابا لدخل
وهو ان يقال لم لا يجوز ان يكون القوة الغاذية والنامية قوة واحدة فاجاب
بان احدهما تفنى والاخرى تبقى والباقي غير الفاني فاحدهما غير الاخر كما ذكرنا

فصل في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية قوله وهي كمال اول لجسم طبيعي
آلي بمنزلة الجنس وقوله من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز
لها عن النفس الانسانية فلها قوى مدركة للجزئيات ومحركة اما المدركة فهي اما في
الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس السمع وهي قوة مودعة في
العصب المفروش في مقعر الصماخ تدرك بها يؤدي اليها الهواء المنضغط فاتح بين
قارع ومقروع وهو الصوت والحرف والبصر وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان
النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المتشعبتان
الى العينين من شأنها ادراك الاضواء والالوان والشم وهي قوة مودعة
في زائدتي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي تدرك بها ما يأتيها من الروائح
والذوق وهي قوة مودعة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من
شأنها ادراك الطعوم بشرط اتصال اللعاب والرطوبة العذبة الغير الطعم
الى في الفم واللمس وهي قوة منبثة في جميع البدن ظاهره وباطنه تدرك بها الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة

والخشونة وهو من اهم القوى في الحيوان اذ لو لم يكن هذه القوة لضاع الحيوان
بان يوقع نفسه في النار مثلا ولا يحس بالحرارة فتغلب عليه وتهلكه ولذا
كان منبثة في جميع البدن واما القوى المدركة التي في الباطن فهي ايضا خمس
الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة واما الحس المشترك وهو قوة
مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة الحاصلة في الدماغ من طرف الجبهة
الى طرف القفا كما شرح في علم التشريح يقبل الحس المشترك جميع الصور المنطبعة
في الحواس الخمس الظاهرة ولهذا يسمى حسا مشتركا فكان جميع الحواس الخمس الظاهرة
يؤدي اليها ما ارتسم فيها من الصور قوله ويعبر البصر اشارة الى الدليل على
وجود هذه القوة يعني هذه القوة موجودة لانا نشاهد القطرة النازلة
خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما في
البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل كما وجدناه خارجا وهو القطرة والنقطة
فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر فيها يتصل الارتسامات
المتتالية بعضها ببعض فيحصل خطا وايضا فانا نحكم على هذا بانه ابيض طيب الرائحة

حلوة والحاكم لا محالة يحكم بحضرة المحكوم به وعليه فلا بد فيهما من قوة تدركهما جميعا
واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ يحفظ جميع صور
المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا
عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل فلو لم
يكن تلك الصورة محفوظة فيها زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي
شاهدناها قبل ذلك وهي خزانة الحس المشترك لان الحس المشترك من شانه ادراك
المحسوسات والخيال من شانه حفظها والمدركة غير الحافظة فان المدركة هي
القابل والقابل غير الحافظ فان الماء يقبل الاشكال ولا يحفظها بل هي خزانة
الحس المشترك واما الوهم فهو قوة مرتبة في اخر التجويف الاوسط من الدماغ
المسمى بالدودة تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة
في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه وهذه القوة حاكمة
على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام العقل للقوى العقلية باسرها
ودليلهم على اثبات الوهم هو ان معاني الجزئية لا يجوز ان تنطبع في النفس بناء

بناء على انها منتزعة عن الصور الجزئية فلا تنطبع الا حيث تنطبع تلك الصور
فيه وفيه نظر لانا لا نسلم ان انطباع الجزئية المنتزعة يستلزم انطباع الصور
المنتزعة عنها فيهم واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ
وهو موضع في آخر هذا التجويف فيه بل هو صحيح فيه الا ان هذه القوة وذلك لانه محل
ورود الصدمات وفيه حكمة البالغة عن ادراك الافهام يحفظ ما يدركه
القوة الوهمية من المعاني الجزئية غير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي
خزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس المشترك واما المتصرفة فهي قوة
مرتبة في مقدم البطن الاوسط من الدماغ من شانها تركيب بعض ما في (في آخر)
(يعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة)
الخيال من الصور او ما في الحافظة من المعاني مع بعض وتفصيل بعضه
(ويعني بالمعاني ما لا يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة)
عن بعض كما اذا تصورنا انسانا ذا راسين وهو المركب وتصورنا
عديم الراس وهو التفصيل وانما علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع
بان الآفة اذا تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي نسبت
اليه واعلم ان الحكم بكون هذه القوى مدركة انما هو على التغليب فان بعضها
[illegible]

وتركيب المعاني بعضها مع بعض مثل ان
تتصور صداقة زيد مع شجاعته وتركيب
بعض الصور ببعض المعاني مثل ان
تتصور سواد عمرو مع عداوته وتحليل
بكر مع صداقته وهذه القوة يستعملها
العقل تارة والوهم اخرى وبالاعتبار
الاول يسمى مفكرة لتصرفها في المواد
الفكرية وبالاعتبار الثاني يسمى متخيلة
لتصرفها في الصور الخيالية م ر

مدرک کالحس المشترک والوهم وبعضها یعین علی ادراک الباقی فلهذا اطلق
مدرک علی الکل کما عند المنطق الممکنة من القضایا والمطلقة من الموجهات
تغلیبا ولما فرغ من بیان القوی المدرکة شرع فی بیان القوی المحرکة فقال
واما القوی المحرکة فتنقسم الی اضطراریة وطبیعیة والاختیاریة الی باعثة
تحث علی جلب المنافع ودفع المضار وفاعلیة تعد العضلات للحرکة واما الباعثة
فهی التی اذا ارتسم فی الخیال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت القوی
الفاعلة علی التحریک وهی ای الباعثة ان حملت الفاعلة علی التحریک لطلب
به اشیاء المختلفة ضارة فی نفس الامر او نافعة لحصول اللذة یسمی قوة
شهوانیة وان حملت الباعثة الفاعلة علی التحریک لیدفع به الشیء المتخیل
ضارا فی نفس الامر او مفیدا طلبا للغلبة یسمی قوة غضبیة والنفس بحسب
هاتین القوتین اعنی الشهوانیة والغضبیة تسمی امارة واما القوة الفاعلة
فهی التی تعد العضلات جمع عضلة بالفارسیة واهیة تصدر عنها الاعضاء
بواسطة تمدید العضلات وارخائها وانما قدم القوی المدرکة علی القوی

القوی المحرکة لتوقف الحرکة الارادیة علیها **فصل** فی الانسان وهو
یختص بالنفس الناطقة وهو یشارک النفس النباتیة والحیوانیة فی افعالهما
ویمتاز عنهما بادراک الامور الکلیة وصدور الافعال الفکریة فلذا عرفها
بقوله وهی کمال اول لجسم طبیعی آلی کالجنس یتناول القوی النباتیة والحیوانیة
من جهة ما تدرک الامور الکلیة وتفعل الافعال الفکریة کالفصل یخص
بالانسان فلها ای للنفس الناطقة باعتبار ما یختص بها من الآثار قوة عاقلة تدرک
النفس الناطقة بها التصورات والتصدیقات البدیهیة والکسبیة و
تحکم ببعضها علی بعض وقوة عاملة تحرک بدن الانسان الی الافعال الجزئیة
بالفکر والرویة علی مقتضی آراء تخصها مثلا اذا فکر الانسان وادی
فکره الی الاعتقاد ان المسافر الی موضع کذا ینبغی ان یعطی کذا اعتقادا
یقتضی صدور المسافرة عنه حرکت قوته العاملة بدنه الی المسافرة علی
وفق مقتضی الاعتقاد المذکور فقبل النفس العاملة فی ما بین القوتین
اعنی العاقلة والعاملة هی المطمئنة والقوة العاقلة من ما بین القوتین

لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات من
البديهيات والنظريات وذلك في مبدا الفطرة بل هي مستعدة لها كاستعداد
الطفل للكتابة وهي العقل الهيولاني تشبيها بالهيولى الاولى التي
ليست في نفسها ذات صورة وهي قابلة لكل صورة والمرتبة الثانية ان
تحصل لها اي للنفس الناطقة المعقولات البديهية وتنتقل الى الذي
يمكن له الانتقال من البديهيات الى النظريات كقوة الصبي الذي تعلم وعرف
القلم والدواة وبسائط الحروف على ان يكتب وهي العقل بالملكة لتحصيلها
ملكة الانتقال من الاوائل الى الثواني والمرتبة الثالثة ان تحصل لها
المعقولات النظرية لا بمطالعتها بالفعل بل لكونها صارت مخزونة عندها
كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان غير كاتب بالفعل وهي العقل
بالفعل وان كان بالقوة بالنسبة الى ما بعد الآن فهي قريبة من
الفعل جدا والمرتبة الرابعة ان تطالع النفس المعقولات المكتسبة
كالمستكمل للصناعة للكتابة حال مباشرته لها وهي العقل المطلق

المطلق ويسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم العقل
بالملكة الذي من شانه الانتقال وهو مناط التكليف بالشرائع ان كان في
الغاية بان يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة ويتمثل معه المط وحاصله مع
فلا يكون هناك حركة اصلا ويسمى حدسا وذلك اذا كان ذا ملكة اتصال بعالم
الغيب يسمى قوة قدسية لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية وقاذورات
العلائق الطبيعية واعلم ان القوة العاقلة يريد بها النفس الناطقة و
هي بالحقيقة ذات القوة العاقلة لا نفسها مجردة عن المادة ليست جسما و
لا حالة في جسم ولا يقبل الاشارة الحسية اصلا لانها لو كانت ذات وضع
فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من
الجواهر فهو ينقسم في جميع الجهات على ما عرف في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل
الى الثاني وهو ان تنقسم النفس لان معقولاتها ان كانت بسيطة لا جزء
لها اصلا يلزم انقسامها لان الحال في احد جانبيها اي جانبي النفس على تقدير
الانقسام غير الحال في الجانب الآخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين

الكدر ضد اللطيف

فلا تكون البسيطة بسيطة هذا خلف وان كانت معقولات النفس مركبة
من بسائط فصاعدا وكل مركب انما يتركب من البسائط وينتهي اليها فتكون هو
ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط
فان المركب انما يتعقل بتعقل البسائط هذا خلف اي كون البسيط منقسما
ثم انه اشار الى دليل آخر على ان القوة العاقلة بالمعنى المذكور وهو ان المراد
بالقوة العاقلة النفس الناطقة مجردة وقال ونقول ايضا ان التعقل بالآلة
الجسمانية والا لعرض لها الكلال لضعف البدن كما هو حال القوى الجسمانية من
مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك اي لا يعرض لها الكلال لضعف البدن
لان البدن بعد الاربعين يأخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة
هناك تأخذ في الكمال واما الخرافة الطارئة في آخر سن الشيخوخة فليس لضعف
القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير المشرف على الاختلال و
ذلك الاستغراق يعوقها عن تعقلاتها ونقول ايضا ان النفوس الناطقة
حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطاطاليس بعد ما ذهب

وذهب اليه افلاطون لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة
متعددة والاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية او لوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جائز ان يكون الاختلاف بينها بالماهية ولوازمها لانها ان
الماهية ولوازمها مشتركة بينها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز بالضرورة
اعلم ان هذا الكلام سقيم والصحيح ان يقال الامر المشترك لا يكون سببا للامر
المختص كما مر فتامل ولا جائز ان يكون الاختلاف بينها بالعوارض المفارقة
لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القوابل لامتناع وجود العارض بدون
وجود المعروض لان الماهية لا تلحق العوارض لذاتها والا لكان العارض
لازما هذا خلف والقابل للنفس الناطقة وعوارضها انما هو البدن وذلك لان
النفس عبارة عن جوهر يتعلق بمادة هي البدن فتكون تلك المادة قابلة لها و
لعوارضها فاذا فرض انه لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفس موجودة
فيكون حادثة ضرورة وهو المدعى تم القسم الطبيعي ويتلوه القسم الالهي
ان شاء الله العزيز القسم الثالث من كتاب الهداية في الالهيات وهذا من شعبة الشيء

مباحث الالهيات

مثلا الامكان والحدوث والقدم والوحدة والكثرة لا يبقى شيئا منها صحيحا [illegible] والوجود
غير مختص بالامكان في الماديات او المجردات اما ان
ممكنة للحلول في الماديات فلان الاعراض
غير مختصة بالماديات لان [illegible]
الا معد [illegible] ان
ما نبها الحلول بجزء الامور
الاجسام النفس [illegible]
ما لا يحلول بما النفس [illegible]
الناطقة والمجردات كالعقول
البيانية [illegible]

بأسم اشرف اجزائه والمراد ان القسم الثالث في احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى الاصل اعني المادة وهو ان القسم الثالث مرتب على ثلثة فنون لان الموجود الذي لا يفتقر الى المادة اما ان يكون ممكن الحلول في المادة كالعوارض العامة او يكون ممتنع الحلول فيها وح اما ان يكون واجب الوجود لذاته او ممكن الوجود لذاته فلهذا ترتب على ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود كالعقول والنفوس وسماها تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان الماهية تنقسم الى الكلي بحسب الوجود الذهني والى الجزئي بحسب الوجود الخارجي وكذا غيره فقال وهو مرتب على سبعة فصول فصل في الكلي والجزئي وهو كل مفهوم لا يتحيل على العقل فرض اشتراكه بين كثيرين من حيث انه حاصل في العقل والجزئي وهو ما يتحيل فيه ذلك على ما عرفت في المنطق اما الكلي كالانسان مثلا فليس واحدا بالعدد اي بالشخص بعينه موجودا في جزئياته والا لكان الشيء الواحد بالعدد اي بالشخص بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض وكونه عالما وجاهلا هذا خلف اي اتصاف الشيء الواحد في حالة واحدة

واحدة بالاضداد محال كما لا يخفى بل هو ان الكلي معنى واحد بالعدد ذلك في الذهن كما اشار اليه بقوله معقول مرتسم في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته الموجودة في الخارج والمطابقة على معنى ان ما في النفس من المعنى المعقول لو وجد في الخارج بوجود اي تشخص من التشخصات الخارجية لكان ذلك المعنى بعينه هو ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا فان قيل المعقول في النفس موصوف بتشخصه في نفس تشخصه فكيف يكون كليا فجوابه على ما ذكره بعض مشايخنا هو ان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال له لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور في دون الصورة الحالة ضرورة ان الصورة الحالة لازمة للحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم المتميز بها اما على سبيل

على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئية فانما يتعين بمشخصاته الزائدة
على الطبيعة الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك وانما قلنا بزيادة
المشخصات على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من الشركة
والتشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية
فصل في الواحد والكثير فيقال على ما لا ينقسم من الجهة متعلق بلا ينقسم
فتأمل الذي يقال له الفهم بانه واحد فقد يقال على كثيرين لكن جهة الوحدة غير
جهة الكثرة لامتناع ان يكون الشيء واحدا وكثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة
اما مقومة لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في المقوم لها
اوجب ذلك المقوم الحكم بالاتحاد في جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة لها و
لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذلك
العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه او لا مقومة ولا عارضا فالاول
وهو ان يكون جهة الوحدة مقومة لتلك الكثرة فقد يكون بالجنس ان كانت
مقولة في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالانسان والفرس المتحدين في الطبيعة

فعلى ... سقام المرأس اجل الطعام

الطبيعة الجنسية اعني الحيوانية وقد يكون بالفصل ان كانت مقولة في
جواب اي شيء هو في جوهره كزيد وعمرو المتحدين في الطبيعة العقلية اعني الناطق
وقد يكون بالنوع ان كانت جميع المقومات من الجنس والفصل كزيد وعمرو
المتحدين في الجنس اعني الحيوان وفي الفصل اعني الناطق والثاني وهو ان
يكون جهة الوحدة عارضة فقد يكون بالمحمول ان كانت هناك موضوعات
لها محمول واحد كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع
ان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك المحمولين
على الانسان وان لم يكن مقومة ولا عارضة بسبب واحد اعرضتها فهو كما يقال
نسبة النفس الى البدن هي كنسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة هنا التدبير
ليس مقومة ولا عارضة للمنتسبين بل للنفس والملك وقد لا يقال الواحد على
كثيرين كما قال وقد يكون بالعدد كزيد ويسمى الواحد بالشخص والواحد
بالشخص ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له مفهوم سوى نفي الوحدة
الشخصية كنفس الوحدة وان كان له مفهوم سواه فاما ان يكون ذا وضع

عجب نه لمش اوله کو کلم دو شبدر آه و فریاده ملول اولمش کیجه کوندز کیجر حسرت فرح شاده

فهو النقطة الشخصية كمعنى النقطة او لا يكون ذات وضع وهو الواحد المطلق
كالمفارق من العقل والنفس وان كان قابلا للقسمة فاما ان ينقسم بالفعل فهو الواحد
بالاتصال كما قال وقد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة
في الحقيقة كالماء وان انقسم بالفعل فهو الواحد بالتركيب والاجتماع كما قال وقد يكون
بالتركيب وهو الذي يكون له كثرة بالفعل كالبيت وقد يقال الواحد بالاتصال المقدارين
يتلاقيان عند حد مشترك كضلعي الزاوية المحيطين بها او يتلازم طرفاهما
بحيث يلزم حركة احدهما حركة الآخر كبعض الاعضاء بالنسبة الى بعض آخر وقد
يكون الواحد حقيقيا وهو الذي لا ينقسم بوجه من الوجوه اصلا كالواجب تعالى
واما الكثرة فلا يبعد ان يتصور المتعلم عند البحث عن الكثرة فيحصل له جزء
اشتباه في ما هو دابه في هذا الكتاب فقال وهو بداية الاثنان اي العرضان فان
التقابل انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان
في شيء واحد اي موضع واحد وهو احتراز عن الجسم الابلق وقد من جهة واحدة
ليدخل المتضايفان في التعريف كذلك اذا كان ابا من جهة وابنا من جهة اخرى

فهو الذي يقابل الواحد فيكون له ايضا معان متعددة مختلفة وبما كان التقابل من عوارض اقسام الكثرة صح

في ماهيته فلذا اورد بداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك الاشتباه صح

اخرى فان الابوة والبنوة وان اجتمعا فيه لكنه من جهتين مختلفتين و
لا حاجة الى زيادة في زمان واحد كما قال وقع في عبارة بعضهم لان الاجتماع
لا يكون الا في زمان واحد واقسامه اي اقسام التقابل اربعة احدها الضدان
وهما الموجودان غير المتضايفين اي الضدان امران موجودان ليس
تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كالمتضايفين كالسواد والبياض فانهما
امران موجودان يمكن تعقل احدهما مع الذهول عن الآخر وثانيها المتضايفان
وهما موجودان يعقل كل منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة فانهما
موجودان لا يمكن ان يتعقل احدهما مع الذهول عن الآخر واعلم ان ذكر
التوقف في تعريف المتضايفين على ما وقع في بعض العبارة باطل لانه يستلزم
تقدم احد المتضايفين على الآخر وهو محال لانهما يعقلان معا فتامل و
ثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران احدهما ان يكون وجوديا
والآخر عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود بحسب شخصه او
نوعه او جنسه وهما العدم والملكة الحقيقيتان كالبصر والعمى فان العمى

لانا التوقف علة تقدم الموقوف عليه على الموقوف لا يجوز تقدم احدهما على الآخر كما قال فانهما [illegible]

عدم البصر عن موضوع من شأنه البصر والعلم والجهل فان الجهل عدم العلم
عن موضوع من شأنه العلم وان اعتبر فيهما كون الموضوع في وقت يمكن
اتصافه به فعدم وملكة مشهوران ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب
كالفرسية واللافرسية وذلك في القضايا في الوجود العيني اعلم ان تقابل
السلب والايجاب راجع الى القول او العقد اي يكون المتقابلان فيهما اما
في القول كما ذكرنا او في العقد والتصور كمعناه ولا تحقق لواحد من
المتقابلين في تقابل الايجاب والسلب في الخارج فانه ليس في الخارج شيء هو
ايجاب او سلب بل هما من العقود العقلية على ما في العقل من النسبة الثبوتية
او القول الدال عليها واعلم انه لا تقابل بين الاعدام اصلا اذ العدم
المطلق لا يقابل العدم المطلق لامتناع كون الشيء مقابلا لنفسه ولا العدم
المضاف لكونه مجتمعا معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف
لصدقهما على كل موجود هو غير الموجودين الذين هما عدمهما فصل
في المتقدم ماله التقدم والمتأخر ماله التأخر والتقدم والتأخر بديهيا

متعلقا للاتصاف بالامر الوجودي ح

الواردتين ح

[illegible]

بلغ

٥٩

بديهيا التصور يعرف كل واحد بلا فكر ورؤية والمتقدم يقال على خمسة اشياء
احدها المتقدم بالزمان المتقدم بالزمان هو الكائن في الزمان المتقدم كتقدم
نوح على ابراهيم عم وآدم على محمد عم وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع
وهو المتقدم بالطبع الذي لا يمكن ان يوجد الاخر بكسر الخاء يعني المتأخر
الا وهو اي المتقدم الذي موجود وقد يمكن ان يوجد المتقدم وليس الاخر اي
المتأخر بموجود وهذا معنى قولهم من ان المتقدم بالطبع هو ما يحتاج
اليه المتأخر ولا يكون علة كافية في وجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين
فانه لا يمكن ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد
الواحد وليس الاثنان بموجود والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر
على عمر وعثمان والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود
معين كقرب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب فان الصف الاقرب
متقدم على الابعد والخامس المتقدم بالعلة وهو ان لا يمكن ان يوجد المتقدم
الا والمتأخر موجود كما انه لا يمكن ان يوجد المتأخر الا والمتقدم موجود

وهو عبارة عن تقدم شخص على آخر بالزمان ح

كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا اى الحركتان معًا في الزمان
فان قيل لما كانتا في الزمان معًا فما معنى التقدم فيهما قلنا هو الحكم
العقلي بانه وُجِدَ فَاُوْجِدَ فتامل وانما التأخر فيقال على ما يقابل المتقدم
فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم والتعويل في هذا الاختصار على الاستقراء
فصل في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده
من غيره كالمبدا الاول تعالى وهذا هو القديم الذاتي المنحصر في الله تعالى
بالاتفاق من المتكلمين والحكماء والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه المتكلمين خ
كالفلك على رايهم والمحدث بالذات على عكس القديم بالذات هو الذي يكون
وجوده من غيره كجميع الممكنات والمحدث بالزمان على عكس القديم بالزمان
هو الذي يكون لزمانه ابتداء ثم اشار الى تفسير ذلك بقوله وقد كان
وقت لم يكن هو اي الحادث الزماني فيه اي في ذلك الوقت موجودا ثم
انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية
وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة واما كونه مسبوقا بمدة فواضح

فالقديم بالذات اخص مطلقا من
القديم بالزمان وهو اعم من وجه
من المحدث بالذات وهو اعم
مطلقا من المحدث الزماني
والبواقي متباينة

فواضح مما عرفت في تعريف الحادث الزماني فتدبر واما كونه مسبوقا بمادة
فاشار الى دليله بقوله لان امكان وجوده اي الحادث الزماني
سابق على وجوده والا اي وان لم يكن وجود الحادث الزماني مسبوقا بامكانه
لما كان الحادث الزماني قبله اي قبل وجوده ممكنا ضرورة بل اما واجبا او
ممتنعا ثم صار ممكنا اي موجودا بالوجود الامكاني على ما هو المتعارف فيلزم
انقلاب الشيء من الوجوب الذاتي او الامتناع الذاتي الى الامكان وهذا هو الذاتي خ
اي الانقلاب محال لان هذه المعاني اي الوجوب والامتناع والامكان لوازم
الماهية ومقتضيات الذات وفي الممتنع زوال مقتضى الذات عن الذات فلذا
وهذا هو المراد مما تسمعهم من ان قلب الحقائق محال وذلك الامكان القائم
بالحادث قبل وجوده امر موجود ثابت في الخارج اذ لا فرق بين قولنا
اي موجود
امكانه معدوم منفي وبين قولنا لا امكان له فلو لم يكن الامكان وجوديا
لصدق قولنا امكانه منفي فيصدق انه لا امكان له هذا خلف اي سلب
الامكان عن الممكن محال وقد يطلق للفرق البين بين قولنا عمر زيد لا اي عدمي

وبين قولنا لاعمى زيد ولما اثبت ان كون الامكان وجوديا بين ابطال ثبات
افتقاره الى المحل بقوله والامكان اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون لا جائز
ان يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان
الوجود له اي الامكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون
الامكان قائما بنفسه لامتناع قيام الاضافة بانفسها فيكون قائما بالمحل وهو
المادة فالحاصل ان المراد بالمادة محل يقوم به امكان الحادث قبل وجوده
وهو المدعى **فصل** في القوة والفعل والقوة عند الحكماء هي الشيء
الذي هو مبدا التغير في آخر وانما اعتبر الحيثية ليتناول التعريف القوة التي هي
مبدا باعتبار حدوث ومبدا باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار انه
معالج مغاير اياه باعتبار انه معالج فافهم ثم اشار الى البرهان على وجود
القوة في الاجسام بقوله ولكل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة
المحسوسة من الآثار والافعال بيان لما يصدر كالاختصاص باين وكيف
وحركة وسكون وهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان الجسم لاجل ذلك

من حيث هو آخر ح

ذلك المذكور من الآثار والافعال اما ان يكون لكونه اي الجسم جسما اي يكون
علته اي الطبيعة الجسمية العامة في جميع الاجسام او لامور اتفاقية او لقوة
موجودة والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه لان الاشتراك في العلة
يوجب الاشتراك في المعلول والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك المذكور
من الآثار مستمرا على النظام الابدي او الاكثري لان الامور الاتفاقية هي التي
لا يكون دائمة ولا اكثرية فاذن هو اي المذكور من الآثار يكون صادرا
عن قوة موجودة فيه وهو المطلوب فان قيل اذا كان الآثار مستندة الى القوة
وقد استندت الى الصورة النوعية فيما تقدم في الطبيعي فما الفرق بينهما قلنا
الفرق هو ان القوة اعم لان الصورة النوعية يكون من الجوهر لا محالة بخلاف
القوة فان ذلك ليس بلازم فيها مثل الحرارة يجوز ان يكون مبدا التغير في
آخر فهي قوة وليس بجوهر **فصل** في العلة والمعلول العلة يقال لكل ما له
وجود في نفسه ثم يحصل منه وجود غيره وهذه العبارة لا ينطبق الا على
بعض العلل والعبارة الجامعة ان يقال العلة هي ما يحتاج اليه الشيء مطلقا

اذ لا يصدق على علة العدمي الا انه اف
في هذا التعريف الوجود ولا ينطبق
الا على ما له الوجود

وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية ثم اشار الى تفسير كل منها
على وجه يعلم منه دليل الانحصار فقال اما المادة فهي التي يكون المعلول معها جزء
لكن لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل بل بالقوة كالطين للكوز
واما العلة الصورية فهي التي يكون جزءا للمعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول
موجودا بالفعل كالصورة التي للكوز ولهذا كان الجزء الصوري اشرف من
المادي واما العلة الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول اي الفاعل ما
يكون مؤثرا في وجود المعلول كالفاعل الصانع واما العلة الغائية فهي التي للكوز
يكون لاجلها وجود المعلول اي هي ما يكون مؤثرة في مؤثرية الفاعل وهو الداعي
كالغرض المطلوب من الكوز وهو شرب الماء واعلم ان هذا الحصر غير حاصر لخروج الشرائط
وارتفاع الموانع عنه وقد يجاب بان فاعلية الفاعل انما يتم بدون ذلك كان
معدودا في الفاعل فتامل ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة حقيقية ولم يتعدد
الا انه بل كان واحدا حقيقيا من جميع الجهات والاعتبارات كالواجب تعالى
استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب

مركب وينعكس بعكس النقيض الى ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثنان ودل على الاصل
بقوله لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر عنه الآخر لجواز تعقل
كل منهما مع الذهول عن الآخر فمجموع هذين المفهومين اي المصدرين او احدهما
ان كانا داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته هذا خلف لانه خلاف الفرض
وان كانا خارجين عن ذات المصدر كانا اثرين للمصدر مصدرا لهما لان الشيء
ما لم يستقل في الفاعلية لم يكن مصدريته في شيء والآخر يستقل فاذا
كانت المصدرية خارجة عنه عارضة له كان موصوفة بها لا محالة كان عروضها
فانهم ليس بمدخلية من الغير كما مر فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك فان
كانا او احدهما داخلا فيه لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما
ان يتسلسل او ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات والتسلسل محال فينتهي لا محالة
الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده
عند وجود علته التامة ثم اشار الى تفسير العلة التامة بقوله اعني عند تحقق
جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول وفيه نظر لانه ليس بجامع فان المبدا الاول تعالى

في تحققه اي

ضمه بو لكل تجاب اوله بكا مذنب دينا كرورم هر بجه مذ عبيد بيسكر مذ مبوكه

علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير ولا يصدق عليه
جملة الامور لكونه واحدًا حقيقيا من جميع الجهات والاعتبارات والعبارة الجامعة
ان يقال انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها لو لم يكن واجب الوجود
اي يجب تحقق علة التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو محال والا
لما وجد لكنه قد وجد لان المعلول عبارة عن حادث يكون وجوده بتاثير غيره
او يكون ممكن الوجود فيحتاج المعلول لكونه ممكن الوجود الى من يخرجه
من القوة الى الفعل فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد
فرضنا ما حاصلة هذا خلف لانه خلاف المفروض فبان بهذا الدليل ان المعلول
يجب وجوده عند تحقق علته التامة هذا هو الوجوب السابق ثم انه ما دام موجودًا
يجب له الوجود لامتناع اجتماع النقيضين وهذا هو الوجوب اللاحق المسمى
بالضرورة بشرط المحمول فالمعلول مع امكانه محفوف بوجوبين ولا منافاة لان
الامكان من ذاته والوجوب من غيره كما قال فيكون واجبا لغيره ممكنا بالذات لانا
لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي اي مع قطع النظر عن تحقق العلة التامة وشرط

لانه ان المعلول

مصور ائمه اى دلبر رجا قطع ائكم سندن اولب جسم رهيم اولسه قوبتزه آه ائكم سندن

المحمول لا يجب لها اي لماهية المعلول الوجود ولا العدم بل يخرج كل منها
بمرجح خارج وهو المعني بالامكان الذاتي هداية اعلم ان من الاوهام العامية
ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه الى الباعث لا يلزم من فنائها
فناء المعلول بل يبقى موجودًا بعد فنائها ولذلك لا يتحاشون عن القول بانه
لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب وهمهم ما
يشاهدون من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فاورد المص هذه
الهداية لازالة هذا الوهم الباطل كون الشيء موجودًا لا ينافي تاثير العلة
فيه لان الشيء اذا كان معدومًا ثم صار موجودًا فاما ان يوصف العلة
بكونها مفيدة لوجوده حال العدم وحال الوجود او لا الثاني يجب الجائز
ان يفيد العلة وجوده حال العدم والحال ان يجمعا والا لزم اجتماع الوجود
والعدم معا وهو ظاهر فاذن يفيد وجوده حال الوجود فكون الشيء موجودًا
لا ينافي كونه معلولا وهو المط فلتكن قيل هذا تحصيل للحاصل وهو محال
قلنا ان تاثير العلة في المعلول حال الوجود ليس معناه انها تعطيه وجودًا

اشیا که ز جوهر عبارتست عقل است و نفس جسم هیولا صورتست

مستنداً الى فاعله يكون ذلك تحصيل الحاصل بل معناه ان وجوده حال اتصافه
بالوجود انما هو بوجود علته فافهم قال فان قيل البناء فجوابه ان يقول
البناء انما يبقى موجوداً بعد زوال وجود البناء لكون البناء انما هو علة
لحركة الاجزاء بعضها مع بعض وذلك لم يبق بعد فنائه والذي يبقى هو تماسك
الاجزاء وهو معلول ليبس العنصر وشكل التيامها المانعة من الانفكاك [illegible]
للبناء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك فصل في الجوهر والعرض وقبل
الخوض في بيانهما اشار الى تقسيم ينتفع به في ذلك فقال كل موجود فاما ان
يكون تخصصاً بحيث سارياً فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر
او لا يكون كذلك فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى الموجود الساري حالاً
والمسري فيه محلاً ولابد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لامتنع ذلك
الحلول اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته
الى ثالث فحلول احدهما في الآخر دون ثالث يكون ترجيحاً بلا مرجح وهو
محال فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجاً الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة

صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعاً والحال عرضاً فقد مر ان الهيولى يفتقر الى
الصورة في بقائها وان الصورة يفتقر الى الهيولى في تشخصها فلابد للاحتياج ههنا
من جانب المحل فقط بل من جانبيه وجانب الحال ايضاً والحق ان افتقار الحال
من لوازم الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر الى ما له فالحال مفتقر بالضرورة
وصواب هذا التقسيم ان يقال الافتقار اما ان يكون من جانبين و
هما الهيولى والصورة او من جانب الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع
والموضوع والهيولى يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل والعرض
والصورة يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا
التقسيم فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في ضمن الاعيان اشارة الى
مقابلة الوجود والذات في الاعيان الخارجية كانت لا في موضوع وخرج
منه ايضاً بقوله الجوهر واجب الوجود لكن تصور الوجود ماهية كما يجيء ان
شاء الله تعالى نعم لو اطلق الجوهر على المستغني عن الموضوع مطلقاً دخل
فيه الواجب تعالى لكن لا يطلق الاسم عليه واما العرض فهو الموجود في الموضوع

ثم اشار الى تقسيم الجوهر بقوله الجوهر اذا كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو
الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن
كذلك اي ان لم يكن حالا ولا محلا ولا مركبا منهما فان كان متعلقا بالاجسام تعلق
التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فاذن اقسام الجوهر خمسة والجوهر
ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان ما تحته مركبا من
جنس وفصل وليس كذلك لان النفوس ليست مركبة لانها تتعقل الماهية البسيطة
الحالة فلا يكون النفس مركبة والا لزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة
الحالة فيها هف اي انقسام البسيطة محال وفيه ما مر من المنع هذا اقسام الجوهر
واما اقسام العرض فتسعة والاكثرون اثبتوها بالاستقراء الكم والكيف و
الاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو
الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته والقيد الاخير لخروج الكم بالعرض
فانه يقبلهما اما لكون الكم موجودا فيه كالمعدودات او لكونه موجودا في
الكم كالشكل او لكونه موجودا في محل الكم كالبياض او لغير ذلك واعلم ان المساواة

وانما اورد القيد الاخير لاخراج ما

المساواة هو الاتحاد في الكم فمعرفتها موقوفة على معرفة الكم فتعريفه بها يكون
دوريا والصحيح ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته وينقسم
الى منفصل ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية
للآخر كالعدد فانه مركب من الوحدات وليس فيها واحد يكون حدا مشتركا بين
سائر الاجزاء لانك اذا اشرت من العشرة الى الستة مثلا تنتهي اليه الستة و
ابتداء الاربعة الباقية من السابع لا منه فلم يكن ثمة امر مشترك بينهما والى متصل
ان كان بين اجزائه امر مشترك وهو المقدار فان قار الذات يجتمع اجزاؤه في الوجود
كالخط فانه يمكن ان يعرض فيه نقطة هي نهاية لجزء آخر والسطح فانه يمكن ان يعرض
فيه خط يكون نهاية لجزء وبداية لآخر وكذا الخط فانه يمكن والثخن المسمى بالجسم
التعليمي وهو اتم المقادير فانه يمكن ان يعرض فيه سطح يكون بداية لجزء
ونهاية لآخر والى متصل غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه في الوجود معا وهو
الزمان فانما فيه جزء هو حد مشترك بين سائر الاجزاء كالحال فانه نهاية الماضي
وبداية المستقبل وليس اجزاؤه مجتمعة في الوجود لما عرفت من انقضائه على

يكون نهاية لجزء من بعضها
يكون بداية لجزء آخر ح

على سبيل التجدد والتصرم واما الكيف فهو هيئة في شيء والهيئة والعرض
متقاربا المفهوم لا تفاوت بينهما الا بالاعتبار بمعنى ان العرض يقال باعتبار
الجنس م عروضه والهيئة باعتبار حصوله وهو بمنزلة الجنس يتناول ساير الاعراض وبقوله
خرج الكم م لا يقتضي قسمة لذاته وبقوله ولا نسبة خرج الاعراض النسبية وهذا التعريف
منقوض بالوحدة والنقطة فالاولى ان يقال ولا لا قسمة وقد يقال لا انتقض
بالنقطة لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض بها
وارد اللهم الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في الاقسام
الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام ويقسم
الكيف الى اربعة اقسام لان الكيفيات محسوسة باحدى الحواس الظاهرة
وهي تنقسم الى راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر ويسمى انفعاليات
والى غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى انفعالات واما الكيفيات
نفسانية اي مختصة بذوات الانفس سواء كانت نفسا انسانية او
حيوانية او نباتية وان كانت غير راسخة يسمى حالات كالكتابة في ابتداء الخلقة

الخلقة وان كانت راسخة يسمى ملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك
من الصنايع واما كيفيات استعدادية يوجب الاستعداد نحو الدفع واللاانفعال
كالصلابة ويسمى قوة او يوجب الاستعداد نحو الانفعال والقبول كاللين ويسمى
ضعفا ولا قوة واما كيفيات مختصة بالكميات وهي اما ان يختص بالكميات
المتصلة كالمثلثية والمربعية المختص بعضها بالسطح والاستقامة والانحناء
المختصين بالخط او يختص بالكميات المنفصلة واشار الى مثاله بقوله و
الزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة وهيئة يحصل للشيء وهذا
بمنزلة الجنس يتناول ساير الاعراض وبقوله بسبب حصوله في المكان اما حقيقي خرج عنه غيره والمكان ح
ككون زيد في المكان الذي يخصه او غير حقيقي ككونه في البيت او في السوق
او في البلد او في الاقليم فان هذه الاينيات غير حقيقية مختلفة قربا وبعدا
ولهذا اذا سئل عن زيد بانه اين هو صح ان يجاب عنه بكل واحد منها واما
متى فهي حالة وهيئة تحصل للشيء وهذا بمنزلة الجنس يتناول ساير الاعراض
وبقوله بسبب حصوله في الزمان خرج غيره وهو اما حقيقي ككون الخسوف

في ساعة كذا او غير حقيقي لكونه في يوم كذا او شهر كذا او سنة كذا واما الاضافة
فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة بازاء حالة اخرى
لا تعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة فان الابوة نسبة تعرض للاب
بالقياس الى البنوة التي هي نسبة ايضا وكذا البنوة واما الملك فهي حالة تحصل
للشيء بسبب ما يحيط به اي بكله او ببعضه وينتقل اي المحيط بانتقاله الفم للشيء
لكون الانسان متقمصا ومتعمما ونحوهما واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء
بسبب نسبة اجزاء بعضها الى البعض وبسبب نسبتها اي الاجزاء الى الامور الخارجة
كالقيام والقعود والاستلقاء والاضطجاع والقيد الاخير اي الثاني
ليحصل الفرق بين وضع الانتصاب والانتكاس فتدبر واما الفعل فهو حالة
للشيء بسبب تاثيره في الغير كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل ح
تحصل بسبب تاثره من غيره كالمتسخن ما دام يتسخن واعلم ان الفعل للشيء
يطلق على المؤثر بعد انقطاع تاثيره او يقال عند استمرار تاثيره وانقطاعه
انه فعل والانفعال يطلق على المتاثر بعد انقطاع تاثيره او بعد انقطاعه

الغنوة وح

انقطاعه يقال انه انفعل بخلاف ان يفعل وان ينفعل فانهما لا يطلقان
الا على المؤثر والمتاثر حال التاثير والتاثر فعلى هذا يكون ذكر ان يفعل وان
ينفعل خيرا من ذكر الفعل والانفعال ولما فرغ من الفن الاول في الامور العامة
شرع في الفن الثاني فقال الفن الثاني في العلم بالصانع و صفاته وهو مشتمل
على عشرة فصول فصل في اثبات الواجب لذاته اي في اقامة البرهان على ان في الوجود
موجودا واجب الوجود لكنه اشار اولا الى شرح مفهوم الاسم بقوله وهو
الموجود الذي اذا اعتبر من حيث هو هو ان مع قطع النظر عن كل ما سواه
لا يكون قابلا للعدم اي هو الموجود الذي يمتنع لذاته عدمه يعني ان هذا
الامتناع ليس له من غيره بل من نفس ذاته وبرهانه اي البرهان على وجوده اي
بقوله انه لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود لذاته يلزم منه المحال
ان عدم الواجب يستلزم المحال فيكون محالا وما عدمه محال يكون وجوده
واجبا ضرورة ثم اشار الى الملازمة بقوله لان الموجودات باسرها اي
حتى اذا لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود ... يكون جملة مركبة مما

من آحاد كل واحد منها أي من تلك الآحاد ممكن لذاته فيحتاج كل واحد منها إلى
علة خارجة أي خارجة عن سلسلة الممكنات إذ لو لم يكن خارجة لزم الدور أو
التسلسل والعلم به بديهي أي التصديق بالاحتياج إلى العلة بعد ملاحظة الإمكان
بديهي والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته لانحصار الموجود
في الواجب والممكن فيلزم واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال **فصل**
في أن وجود واجب الوجود نفس حقيقته أي المفهوم من أحدهما ليس غير المفهوم
من الآخر بل عينه لأن وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها
لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى ولو كان الوجود
عارضا لها أي للحقيقة لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا إلى الغير وهو
الحقيقة افتقار الحال إلى المحل فيكون وجود الواجب ممكنا لذاته لأن كل
مفتقر إلى الغير فهو ممكن فلا بد له أي لوجود الواجب من مؤثر فكل ممكن
فلا بد له من علة وذلك المؤثر إن كان نفس تلك الحقيقة الواجبة يلزم
أن يكون تلك الحقيقة موجودة قبل الوجود لأن العلة الموجودة فيه للشيء

للشيء لكونها مفيدة للوجود يجب تقدمها على المعلول بالوجود حتى يمكن
إعطاء الوجود منها فيكون الشيء موجودا قبل نفسه أي وجود الواجب
متقدما على نفسه بنفسه وإن كان ذلك المؤثر غير تلك الماهية الواجبة يلزم
أن يكون لذاته محتاجا في وجوده إلى الغير وهذا أي الاحتياج على الواجب تعالى
إلى الغير محال **فصل** في أن وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته وفي هذا
الفصل مطلبان أما الأول فلأن وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته
لكان معلولا لذاته أي لكان عارضا لامتناع الجزئية المستلزمة للتركيب وإذا
كان عارضا لها كان مفتقرا إليها فيكون ممكنا فيحتاج إلى مؤثر وذلك
المؤثر لا يجوز أن يكون سببا منفصلا بل ملاقيا وهو الذات والعلة ما
لم يجب وجودها استحال أن يوجد المعلول وذلك الوجوب لما اعتبر في ذات
الواجب وهو الوجوب بالذات إذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات
فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال لأنه يلزم تقدم الشيء على
نفسه وامتناع ذلك من أجلى البديهيات وأما المطلب الثاني فلأن تعينه لو كان

لو كان زائداً على حقيقته لكان تعينه معلولاً لذاته لما مر من التقدم في الوجود
والوجوب والعلة ما لم يكن متعينة لا توجد المعلول اي العلة ما لم توجد المعلول
والتعين من لوازم الوجود فيكون التعين حاصلاً قبل نفسه وهو محال فصل
في توحيد واجب الوجود وبيان ان نوعه منحصر في شخص لو فرضنا
موجودين واجبي الوجود فكانا مشتركين في وجوب الوجود على ما هو
المفروض ومتغايرين بامر من الامور والا لم يكن الاثنينية فما به الامتياز اما ان
يكون تمام الحقيقة او لا يكون تمام الحقيقة بل جزءها لا سبيل الى الاول لان
الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجاً عن حقيقة
كل واحد منهما لانا لو فرضنا وجوب الوجود قيداً مشتركاً وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز فوجوب الوجود يكون خارجاً عن حقيقتهما ضرورة
وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود لا سبيل
الى الثاني لان كل واحد منهما اي من الواجبين حينئذ اي حين اذا لم يكن الامتياز
تمام الحقيقة يكون مركباً مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل محتاج الى الكل

٦٩

الى الكل وهو جزؤه فيكون كل واحد من الواجبين ممكناً لذاته فيلزم الانقلاب
وهو محال فظهر قبل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز في امر عارضاً وهو
خلاف ما ثبت بالبرهان فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع
جهاته اي ليس له حالة منتظرة يعني كان الواجب لذاته يستغني في وجوده
من جميع ما سواه يستغني فيما يترتب على الوجود من الصفات الكمالية
عما سواه فان ذلك اصل وذلك فرعه لان ذاته كافية فيما له من الصفات
فيكون واجباً من جميع جهاته فلا يكون له حالة منتظرة واشار الى بيان
الاول بقوله وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية
اي في وجود شيء منها لكان حصول الشيء من صفاته من غيره بالضرورة فيكون
حصول ذلك الغير ووجوده علة لوجود تلك الصفة في ذات الواجب وعدمه
وغيبته اي غيبة ذلك الغير لعدمها اي لعدم تلك الصفة في ذات الواجب وذلك علة له
لان وجود العلة علة لوجود المعلول وعدمها علة لعدمها ولو كان كذلك اي
لو كان وجود تلك الصفة معلولاً لحصول ذلك الغير وعدمها معلولاً لغيبته

لم يكن ذاته اي ذات الواجب اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط يجب لها
الوجود بيان ذلك انها اذا اعتبرت في من حيث هي هي بلا شرط اي مع قطع النظر
عن كل الغير وجودًا فعدما فاما ان يجب لها الذات مع وجود تلك الصفة
وهو محال لاستحالة وجود المعلول مع قطع النظر عن وجود العلة او مع عدم
تلك الصفة وهو ايضا محال بعين ما ذكرنا ولا يخفى ان وجوب الذات لا يخرج في
نفس الامر عن هذين الامرين المحالين على تقدير اعتبار الذات بلا شرط فيكون
وجوب الذات ايضا محالا لا لوم يعتبر مع شرط فلا يلزم اعتبار وهو الثاني
فتامل وهو المراد بما قال لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها
فان كان اي الوجود مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها غنيا وان
كان مع عدمها من غيبته وكلاهما خلاف المقدر واذا لم يجب وجودها بلا
شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته لانه عبارة عن موجود اذا اعتبرناه
من حيث هو مع قطع النظر عن كل ما سواه وجب الوجود وح لم يبق كذلك
سهف لما قرر المرات الانقلاب محال فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك

لا يشارك الممكنات في وجوده الخاص يعني ليس الوجود المطلق معنى واحدًا
نوعيًا مقولًا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتواطي فقول الانسان
على افراده لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود اي الطبيعة
النوعية من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن العروض للماهية له او اللاتجرد
او لا يجب له اي للوجود شيء منهما اي من التجرد واللاتجرد فانحصر الاحتمالات
العقلية في هذه الثلثة وكل واحد منها محال كما قال فانه وجب التجرد وجب ان يكون
وجود الممكنات مجردًا غير عارض للماهيات لامتناع تنافي اللوازم مع اتحاد
الملزوم وهو ح اي عدم عروض الوجود في الماهيات الممكنة محال لانا نعقل
المسبع المحيط باضلاع سبعة مع الشك في وجوده الخارجي بل مع الشك
في وجوده الذهني ايضا لانا اذا تصورناه نعلم منه مثالا وصورة لكن
لا نعلم منه ان ذلك المثال هو نفس ماهيته بل نشك فيه فلو كان وجوده اي وجود
المسبع نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة
وهو ح وكان الاولى ان يقال لكان الشيء الواحد متصورًا او غير متصور في

سه في حالة واحدة وهو محال فليتأمل وان وجب للوجود اعني الطبيعة النوعية
اللامجرد وهو العروض للماهية لما كان وجود الباري مجردا بعين ما سلف من
امتناع اتحاد الملزوم مع تنافي اللوازم هف اي اللامجرد في ذات الباري تعالى
محال لما اثبتنا بالبرهان من ان وجوده عين ذاته فلم يمتنع وراء الوجود شيء
يعرض له الوجود وان لم يجب له اي للوجود شيء منهما كان كل واحد منهما اي من
التجرد واللاتجرد ممكنا فيكون كل واحد منهما لامكانه معلولا لعلة فيلزم
افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون كافيا فيما له من الصفات هف
لان خلاف ما ثبت بالبرهان فان وجود الواجب غير مشارك لوجود الممكنات
بل مباينة مع اشتراكهما في مطلق الوجود وهو مقول عليها قولا عرضيا
بالتشكيك فان قيل المثال الجزئي لا يثبت القاعدة الكلية ايضا لا نم انه لو
لم يجب له شيء منهما كان لعلة وانما يكون ان لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع
قلنا ان نعمل المسح مع الشك في وجوديته يكفي في انتقاض الحكم بان وجود
الممكنات باسرها مجرد وانه بصدد ذلك وان كل ممكن له علة لا محالة لكنه لو كان

كان وجوديا كانت علته وجودية ولو كان عدميا كانت علته عدمية
وهو عدم علة الوجود **فصل** في ان الواجب تعالى عالم بذاته لانه
اي الواجب مجرد عن المادة ولواحقها اذ لو لم يكن مجردا بل ماديا لكان منقسما
الى الاجزاء فيكون مفتقرا اليها وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن فيلزم ان يكون
واجب الوجود ممكنا هف وكل مجرد عن المادة فهو عالم بذاته لنفسه فاشار الى بيانه بقوله
لان ذاته اي ذات المجرد حاصلة عنده فان حقيقة كل موجود حاصلة
له عند حصوله والا لم يكن حقيقة له لان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء
هو هو ولو لم يحصل للشيء حقيقة عند حصوله لكان ذلك الشيء حاصلا
بدونها فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له هف فيكون المجرد عالما بذاته لان
العلم حصول حقيقة الشيء المجرد عن المادة ولواحقها عند الذات المدركة
فان الباري تعالى عالم بذاته وهو المدعى بداهة لما ذكر ان الادراك هو حصول
الحقيقة عند المدرك كان مظنة ان يقال الادراك بهذا المعنى اضافة بين العاقل
والمعقول والاضافة يقتضي تغاير المتضايفين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته

اما الصغرى فظ واما الكبرى فح

اذ لو تعقل الشيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته وانه محال فبطل ما ذكرتم
في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته فاورد من السادة لرفع هذا
الاعتراض فقال تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول
وذلك لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك
بالذات وهذا اي حصول حقيقة الشيء مطلقا اعم من حصول حقيقة الشيء
المغايرة ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم اي لا يلزم من انتفاء حصول الحقيقة
المغايرة انتفاء حصول الحقيقة مطلقا لان كذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم
فان الاخص ملزوم والاعم لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم
ثم اورد دليلا آخر على عدم وجوب المغايرة بين العاقل والمعقول فقال
ولان كل واحد من الناس ذاته بذاته من غير ان يكون العاقل مغايرا للمعقول تعقل صح
والا اي وان كان مغايرا لكان له اي لكل واحد من الناس نفسان احدهما
عاقل والآخر معقول هف اي تعدد النفس محال اذ لا يشعر كل واحد من ذاته
الا نفسا واحدة **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانها مجردة

عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما بالكليات
فالواجب لذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها في الفصل
السابق واما الكبرى فلان كل مجرد بالامكان يمكن ان يعقل وهذا بديهي
ولا خفاء فيه لان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض
جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا
وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لانه
اذ لا منافاة بين تعقل وتعقل ولكل واحد من المعقولات فاما ثابت له او
مسلوب عنه فيمكن ان يقارن الضمير كما في قوله كل ما يمكن سائر المعقولات
في النفس لان الادراك والتعقل هو حصول التعقل المعقول في العقل
اي النفس المجردة عن المادة ولواحقها فتعقل المجرد مع المعقولات يكون
حصوله معها في العقل وهذا مقارنة اياها في العقل كل ما يمكن ان يقارنه
سائر المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته في الخارج
وهو اعم من مقارنته في الخارج المعني يكون عاقلا لها اذ لو لم يكن كذلك لزم ان

مرض الحبيب فعدته ٭ فمرضت من حذري عليه ٭ فشفي الحبيب فزارني ٭ فشفيت من نظري اليه

ان يكون جهة المقارنة المطلقة متوقفا على المقارنة في العقل وهذا يستلزم
ان يكون الشيء شرط نفسه بيان انه لا يشترط ان الجهة المقارنة المطلقة متقدم
على المقارنة المطلقة لكونها اعم متقدم على المقارنة في العقل وشرط المتقدم
شرط للمتأخر فان كل ما هو شرط للحيوان شرط للانسان فلو كانت جهة المقارنة
المطلقة مشروطا بالمقارنة في العقل وهذا اشتراط الشيء بنفسه وهو محال
لانه يقتضي ان كون الشيء متقدما على نفسه فاعرف فان الكلام غامض وكل
ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده والا لكان له حالة ...
منتظرة فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات سوى ما مر من انه واجب من
جميع جهاته فان قيل لو كان الباري عالما لكان عاقلا لشكل الصورة
وقابلا لها وهو محال لامتناع كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا لان القابل
هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني لامكان
تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر فيلزم التركيب في ذات الباري لو كان
فاعلا وقابلا وايضا فنسبة القابل الى الصورة بالامكان ونسبة الفاعل ...

قالوا خاب القلب في نار الفراق   قال لي فاصبر يكاد الانشقاق

الفاعل بالوجوب وفي المتخيل كون الشيء الواحد ممكنا وواجبا قلنا لا يجوز
ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء ومفيدا له وهذا لا ينافي كونه مستعدا للشيء
انه لا يمتنع لذاته ان يتصور ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك
التصور فلو فعلم انهما متنافيان فان العقل يجوز ان لا يمتنع على الشيء تصور
آخر وان كان متقدما عليه بالذات ومن اعتقد ان علم الباري بالاشياء
نفى فيخرج انه على ما هو المشهور من مذهب الحكماء اعتقد نفي العلم بالحقيقة وذلك
لان جعل العلم نفس الذات فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فيكون
العلم بالحقيقة وفيه نظر لانا نمنع كون العلم هو الارتسام لا غير بل العلم هو
الحصول عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بان يرتسم صورة منها
فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم **وصل**
في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي اي على وجه لا يتغير بتغير تلك
الجزئيات لا على وجه جزئي يتغير بتغيرها كعلمنا وانما قلنا انه عالم بالجزئيات
لانا نعلم اسبابها لما مر من انه تعالى عالم بذاته علما تاما والعلم التام بالعلة

يستلزم العلم بمعلولاته ولوازمه فيلزم علمه تعالى بالمعلول الاول وما بعده
ويدخل في ذلك سلسلة المعلولات كلها وهو المراد بما قال فوجب ان يكون عالما
بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها بذاتها والا لما كان عالما بها
ايضا لما علمنا ثم اشار الى ذلك العلم على الوجه الكلي لا على الوجه الجزئي بقوله لكن
لا يدركها مع تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة فيكون لكل واحد
منها اعني الوجود والعدم صورة عقلية على حدة بالضرورة وواحدة من
الصور لا يبقى مع الثانية لانا اذا اعتقدنا انها موجودة زال اعتقاد كونها
معدومة وبالعكس فيكون واجب الوجود متغير الذات اذ قد يحصل فيه صورة
انها موجودة وقد يحصل صورة عكسه فلا يبقى احدهما مع الاخر وهذا هو التغير
في الذات سوا تغير الواجب الوجود تحقيقه لما مر من انه ليس له حالة منتظرة بل
الواجب يدركها الجزئيات على وجه كلي توضيحا فقال كما يعلم ان الكسوف الجزئي
بعينه بانك تقول فيه بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا وافقا
في الجانب الشمالي من فرض الشمس بصفة كذا لكونه واقفا في عقد الراس وهكذا

وهكذا الى جميع العوارض فانك من هذه الصور المفروضة قد علمت هذا الكسوف
الجزئي كما قال كذلك ما علمته اي هذا الكسوف جزئيا لان ما علمته لا يمنع حمله
على كثيرين فانا اذا تصورنا كسوفا بهذه الصفات لم يمنع العقل بمجرد هذا
التصور عن حمله على كسوفات متعددة وهذا العلم الكلي غير كاف بوجود ذلك
الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة والاحساس بل ذلك التعقل
باين قبله وبعده وكما لم يكن الحاصل في صفا الله سوى ما ذكرنا كما عرفت لم يعلم
الجزئيات الا على الوجه الكلي وفيه نظر **فصل** في ان الواجب الوجود
مريد للاشياء وجوادا ونفيا لما هذا الفصل مطلبان اما الارادة فلان الاطلاق
هو معلوم عند المبدا وهو ان ذلك المعلوم خير فانه منبع كل فيضان الخير
لم يكن ما يقتضيه الاطلاق فلذا قال وهو غير مناف لماهيته فان الصادر عنه
لازم لحقيقته واللازم لا يكون منافيا للملزوم وفايض عن ذات المبدا وكماله
المقتضي لفيضانه فذلك الشي مرضي له وهذا هو الارادة واما جوده وافادته
ما ينبغي لا لعوض اصلا فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل بقصد وشوق له

الكمال او بفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي من الوجه
الاحسن لا لغرض وشوق والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال
منتظر والقسم الثاني حق وهو الجود لانه الذي بسط بساط الوجود على الكل
باسره من الازل الى الابد بلا غرض وشوق الى ما يكون عوضا عن افادة ولما
فرغ من الفن الثاني شرع في الفن الثالث فقال **الفن الثالث**
في الملائكة بلسان الشرع وهي بلسان الحكماء العقول المجردة اي الجواهر المجردة
غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد ان
يتعلق بالجسم بهذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو من
شان النفوس لكن العقول لكمالاتها الفطرية مستغنية عن الاستكمال فهي
لا يتعلق بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت من موضوعات العلم
الالهي كان من الواجب ان يبحث هو القسم الذي هو في العلم الالهي فلهذا
عقد الفن الثالث لاثباتها وبيان احوالها ويشتمل الفن الثالث
على اربعة فصول **فصل في اثبات العقل** واقامة البرهان على وجوده

وجوده وبرهانه ان الصادر عن المبدا الاول انما هو الواحد لانه اي المبدا
بسيط اذ التركيب ينافي الوجوب الوجود على ما مر والبسيط لا يصدر عنه
الا الواحد كما تبين في البرهان وذلك الواحد الصادر من المبدا اما ان يكون
هيولى او صورة او نفسا او عقلا ولم يتعرض للجسم لانه مركب ليس بواحد ولا جايز
ان يكون الصادر الاول هيولى فان الصادر الاول علة لما بعده فلو كانت هيولى
لكانت الهيولى علة للصورة وهو محال لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة
فلم يكن صدورها عنه تقدمها على صدور الصورة ولا جايز ان يكون
ذلك الواحد الصادر صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى لما مر في صدر
الكتاب ولا جايز ان يكون ذلك الواحد عرضا لانه لا يتقدم وجوده قبل وجود
الجوهر ولو كان هو الصادر الاول علة لما بعده فيلزم تقدمه على الجوهر بالعلية
وهو محال ولا جايز ان يكون ذلك الواحد نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود
الجسم اي لو كان الصادر الاول هو النفس والصادر الاول علة موجبة
لما بعده فيكون النفس علة لما بعدها ولا يوجد الجسم بعد فيلزم كونها فاعلة بدون
الجسم

وهو مح اذ النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام فان الجسم آلة لها والا
فلا فرق بين النفس والعقل ولما بطل هذه الاقسام فتعين ان يكون الصادر
الاول عقلا وهو المط **فصل** في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر
في الافلاك اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او عقولا متكثرة
ولم يقل اما ان يكون واجبا لانه تبين انه لا يصدر عنه امور متكثرة وفي افلاك
كثرة لتركبها من الهيولى والصورة ولا يكون مصدر الواحد منها ولا
الاكثر ولا يجوز ايضا ان يكون نفسا لما مر من ان فعل النفس متوقف على
الجسم لا جائز ان يكون المؤثر في الافلاك عقلا واحدا لاستحالة صدور
جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا
سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة
لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني وهو ان يكون المحوي علة لوجود
الحاوي لانه اي المحوي اخس لانه في سلسلة الممكنات ابعد في الرتبة من المبدا
فيكون اخس واصغر وهو ظاهر لكونه محويا محاطا والاخس يستحيل ان يكون

يكون سببا للاشرف الاعظم كما يشهد به استقامة الذهن وهذه مقدمة
اقناعية ما دام عليها برهان ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي مع كون
الحاوي اعظم واشرف لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي لا ان وجوب
وجود المعلول ووجوده متاخر عن وجود العلة واذا كان كذلك اي اذا كان
وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا
يكون ممتنعا لذاته والا لكان وجوده اي المحوي معه اي مع الحاوي لا متاخرا عنه
هف لانا قد فرضناه متاخرا عنه واذا كان عدم المحوي مع عدم الحاوي وجود
الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته لان معية عدم المحوي ووجود الخلاء معية
زمانية لا ينفك احدهما عن الآخر فلا يتخالفان في الامكان والوجوب واذا كان
الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته هف اي امكان الخلاء باطل
كما اشرنا اليه في مباحث الطبيعي فظهر ان المؤثر في الافلاك والاجرام العالية
عقول متكثرة وهو المط ثم اشار الى دفع معارضة على الدليل القائم على عدم
علية الحاوي بقوله نهاية الحاوي وهو الفلك الاعظم مع سبب المحوي متقدم وج

متاخرا عن وجود الحاوي مع

مع

وهو العقل الثاني معا في رتبة الابداع لكونهما معلولا واحدا في درجة وهو العقل
الاول مع ان السبب اي سبب المحوي متقدم على المحوي ضرورة تقدم العلة على المعلول
والحاوي ليس بمتقدم عليه بتقدم العلة التامة وكان من الواجب ان يكون متقدما
لان ما مع المتقدم كان ما مع المتاخر متاخر بهذا تقرير المعارضة واشار الى الجواب متقدم خ
بقوله لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما
اي بالعلية بل يجب ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع علتين على معلول واحد
وهو محال لانه يلزم احتياج المعلول بكل منهما لانه علة تامة له واستغناؤه
عنه من اجل وجود الاخر وهو محال هذا اي جواب سوال مقدر تقديره ان
يقال الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان كذلك جاز ان
يعدم ما كما هو شان الممكن لكن جواز انتفائهما يستلزم الخلاء هف فاجاب
بقوله وذلك لا ينتفي الخلاء والملاء فان عند انتفائهما يكون الامر كما هو الآن
فوق المحدد فكما ان فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء
وكذلك الامر عند انتفائهما نعم لو وجد الحاوي دون المحوي لكان خلاء كما قال

قال لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي
وذلك غير لازم لما عرفت **فصل** في ازلية العقول وابديتها الازل ممكن
الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي
ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم و
الابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم
اما كونها ازلية فلوجوه لكنه لم يذكر من تلك الوجوه الا واحدا كما قال ان واجب
الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تاثيره في معلوله والا لكان لا محالة منتظرا
هف كامر واذا كان كذلك كان العقل الاول ازليا لان المعلول يجب وجوده
عند وجود علته التامة المستجمعة للشرايط وارتفاع الموانع والعقول
ايضا كالواجب في مستلزمة لجملة ما لا بد منه في تاثير بعضها في بعض لان
كل ما يمكن لها اي للعقول فهو حاصل بالفعل والا لكان شيء منها اي من جملة
ما لا بد منه حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون اي العقول
مقارنتها الحادث المادي مادية هف ويلزم من هذا اي مما بينا من استلزام

استلزام العقول جملة ما لا بد منه في تأثيرها بعضها في بعض اذ لو لم يكن كذلك لكان
المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شيء
منها اي من العقول لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده ضرورة استلزام
انتفاء المعلول انتفاء علته التامة والا يلزم وجود الملزوم بدون وجود
اللازم وهو محال فيكون الباري تعالى او شيء من العقول فاعلا للتغير والحوادث
بحق اي تغير من الامور واللازم كونها مادية على تمام انتفا **فصل**
في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني المراد من العالم
الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية قد مر ان
واجب الوجود واحد من جميع جهاته متعال عن ان يشتمل على اجسام مختلفة و
اعتبارات متكثرة وان معلوله الاول هو العقل المحض غير متعلق بالمادة
لا بحسب ذاته ولا بحسب افعال ذاته والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها
كثرة وتركب فيكون لمبادئها وعللها كثرة وتركب لما بينا من ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره

صدوره عن واجب الوجود والا لم يكن صدوره عنه بل باعتبار ان له اي العقل
الاول ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود بعلتها بناء على السابق
كما سبق فيلزمه وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود بالغير وامكان الوجود
لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين وهو وجوب الوجود بالغير مبدا للعقل
الثاني وباعتبار الآخر وهو امكان الوجود لذاته مبدا للفلك والمعلول الاشرف
يجب ان يكون للجهة التي هي اشرف جهات العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود
بالغير مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا للفلك اذ
لا يخفى ان العقل الثاني لكونه جوهرا مجردا موثرا اشرف من جرم الفلك المادي
غير المؤثر في شيء ما والمعلول يجب ان يكون مشابها للعلة مناسبا لها لكونه ظلا
بمنزلة الظل في الشخص فتامل وبهذا الطريق المذكور من اثبات كون المعلول الاشرف
للجهة التي هي اشرف يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى صدور العقل والفلك الى
العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر وهو مبدا العناصر ومدبر لما تحت فلك
القمر وهو العقل الفعال لعدم تناهي ما يصدر عنه من الآثار المختلفة في عالم
الكون والفساد

وهو معلول العقل المدبر للفلك الاخير وهو علة لسبب عالم الكون والفساد

وسمي بلسان الشرع جبرائيل عليه السلام فعدد العشرة في العقول لما ظهر
بالدليل على معنى انه لا يجوز ان يكون اقل منها ولعل انها منحصرة في هذه
العشرة فمما لا مجال للعقل فيها لجواز ان يكون غير متناهية او محصورة في
عدد غيره واعلم ان ضعف كلامهم ههنا بين لانه ان لم يجز ان يصدر عن
العقل بعض الجهات شيء منها بطل ما ذكروه والا فالدليل على انتهائه الى العقل
العاشر ولذا قيل ان الكلام في اثبات العقل سنة كلام الصوفية فيصدر
عنه اي عن العقل الفعال الهيولى العنصرية والصور النوعية المختلفة
بشرط استعداد الهيولى واختلاف الصور بحسب استعدادات المواد وليس
استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير
الاستعداد لعدم تغير العقل المفارق بل استعدادها اي استعداد
المواد بسبب الحركات السماوية والاتصالات الفلكية وكل حادث في عالم العناصر
مسبوق بشرط سبق حادث آخر لان الحركات الجزئية الحادثة في الفلك اما ان
توجد دفعة لا يكون كل حادث حادثا بل يكون الحركة الحافظة للزمان من

من الازل الى الابد بين الحركات الجزئية الحادثة او بعد حدوث حادث آخر
العلة اذا كانت دائمة يكون المعلول كذلك
لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحوادث فتعين الشق الثاني وهذه الحوادث
اما ان يوجد على الاجتماع في الوجود او على التعاقب في الوجود لا سبيل الى
الاول وهو الاجتماع والا لزم امور لها ترتب في الوجود والاجتماع كل منها
اي الحوادث لما كانت عندهم غير متناهية موجودة في ازمنة
الى الآخر بلا نهاية وهو محال فقبل كل حركة حركة وقبل كل حادث حادث لا الى
اول وهو المطلوب فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية قلنا
اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدأ معين الى غير النهاية واخرى مما قبله بمرتبة
واحدة و طبقنا الثانية اي الناقصة على الاولى اي الزائدة بمرتبة والاطباق
بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الجملة الاولى والجزء الثاني بالثاني
وهلم جرا فاما ان يطابق الى غير النهاية بان يوجد بازاء كل جزء من الزائد جزء
من الناقص او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد كالناقص
هف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بقدر
متناه لما فرضنا انها زائدة بمرتبة واحدة والزائد على المتناهي بقدر متناه يجب

ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجلتين على تقدير لا تناهيهما وهو محال خاتمة
في احوال الآخرة ان هذه خاتمة القسم الثالث من كتاب الهداية في احوال النشأة
الاخرى للنفس الناطقة من اللذة والالم ومراتبهما هداية اعلم انه اورد في الخاتمة
مسائل عديدة وسماها بالهدايات لانه ناسب الهداية فيه او تمام مسكر ما النفس بعد
خراب البدن وعروض الموت اما ان تفسد او تبقى وعلى الثاني اما ان لا تتعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ او لا تتعلق بل تبقى موجودة بلا تعلق به لا سبيل
الى الاول وهو فسادها اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان شيء منها يقبل
الفساد وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل لان القابل
يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فتكون النفس مركبة وقد بينا انها
بسيطة هف ولا سبيل الى الثاني وهو القول بالتناسخ لان النفوس حادثة
مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن من الابدان لا بد ان تحدث
نفس على ما مر من بياننا مذهب ارسطو واختاره فيكون التناسخ محالا
ولان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس من مبدائها فكل بدن

بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى غير ما استحق بالاستعداد
من المبداء على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان ثم يجب ان لم
وهو محال اذ يستشعر كل واحد من الناس من ذاته الا نفسا واحدة واذا
بطل القسمان الاولان تعين الثالث فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت و
ثبت بقاء النفس بعد خراب البدن اراد ان يبين ان لها سعادة وشقاوة
وسبب السعادة حصول اللذات الحقيقية وسبب الشقاوة حصول الالام المؤذية
فصل اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم كالحلو عند الذوق والنور
عند البصر والنافع لمن حيث هو ملائم لان الشيء قد يكون ملائما من جهة دون
اخرى والتلذذ انما يكون من تلك الجهة التي هو منها ملائم وهذا كالدواء
النافع المر فانه ملائم من حيث هو نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث
انه نافع ادراك له من حيث هو ملائم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر
لا من حيث هو ملائم فلا يكون لذة والملائم للنفس الناطقة من جهة قوتها
العاقلة انما هو ادراك المعقولات بان تتحلى النفس من تصور فقد يمكن

ان ينبغي لها من ادراكه

في العوالم وبهذا يعد
المسمى بالقوة النظرية وليس
لك لذة في قوتها العملية وان حصلت في قوتها
اللذة لها بالقوة العملية فانما هي خارجة في قوتها العلمية
النظرية من صحب ان النفس تختص في
بالقوة النظرية بما هي

ان نبات الحق الاول تعالى وتقدس وانه عطف على قوله الى الحق الاول واجب
الوجود لذاته في جميع جهاته اي مستغني في الوجود وما يترتب عليه من الصفات
الكمالية بمعنى عما سواه بريء من النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه
الاصوب في نظام الوجود عموماً ثم ادراك عطف على تصورها يترتب الخ
اي بعد الحق الاول من العقول المجردة والنفوس الفلكية التي نسبتها الى الافلاك
كنسبة النفوس الناطقة الى الابدان الانسانية على ما مر والاجرام السماوية من
الافلاك والكائنات العنصرية من البسايط والمركبات حتى النفس بعد تصور
المعقولات وادراكها بحيث يرتسم فيها جميع الموجودات من الواجب
الممكنات والمفارقات والماديات على الترتيب الذي هو بها هو في الواقع
وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت اي كما كان حاصلاً قبل الموت فتكون
اللذة العقلية حاصلة لها بعد الموت وانما قلنا انه ان هذا الادراك
حاصل بعد الموت لان النفس بعد تحصيل المعقولات لا تحتاج في تعقلاتها
الى الالة الجزئية فتكون اللذة حاصلة بعد الموت وعدم حصولها اي عدم

قوله على الترتيب الذي هو بها هو آه
تنبيه الادراك العقلية اشرف من الادراك الحسية الحيوانية ومدركات العقل من مدركات الحس اما الاول
فلان العقل يصل الى كنه المعقول ويتغلغل فيعقل حقيقة المكتنفة بعوارضها كما هي الا ترى كيف يميز
بين الماهية واجزائها وصفاتها ثم يميز بين الجزء الجنسي والجزء الفصلي وجزء الجنس وجنس الجنس وجنس الفصل
وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز بين الخارجي اللازم والمفارق ويميز بين ما يكون لازماً
للماهية بوسط وبين ما يلزمها بلا وسط فقد تحققت ان الادراك العقلي فقد تغلغل في ماهية الشيء
وتغلغل في اعماقها ووصل الى اجزائها اما الحس فلا يدرك الا الكيفيات بعوم الاحساس سطوح الاجسام الخ
كحرج وهذا معنى قول الشيخ ان الادراك العقلي خالص عن الشوب والحسي مشوب كله واما الثاني فلان
مدركات الحواس ليست الا الكيفيات المخصوصة كالالوان والطعوم والروايح والحرارة والبرودة
ومدركات العقل هي ذات الباري تعالى وصفاته وافعاله ومعلوم انه لا نسبة لاحدها الى الاخر في الشرف
ثم ان عدد تفاصيل المعقولات لا يكاد يتناهى وذلك لان اجناس الموجودات وانواعها غير متناهية وكذلك
المناسبات الواقعة بينها والمدركات بالحواس محصورة في اجناس قليلة فان تكثرت فانما تكثرت
بالاشد والاضعف كالطلاوة المختلفين فعلم مما ذكرنا انا اذا قايسنا بين اللذتين اعني العقلية
والحيوانية من حيث الكمية والكيفية وجدنا العقلية اقوى كيفية واكثر كمية فاذا كانت الكمالات العقلية
اكثر وادراكاتها اتم كانت اللذة التابعة لها اشد لان نسبة اللذة الى اللذة نسبة الكمال الى الكمال و
الادراك الى الادراك فاذن اللذة العقلية اشد واتم من الحسية بل لا نسبة لها الى الحسية تمت
قوله وانا قلنا ان القوة الى الة جسمانية والدليل على انها لا تحتاج في تعقلاتها الى الة جسمانية سواء لو كان
ادراكها بواسطة لما ادركت نفسها ولا التها ولا ادراكها لنفسها والتوالي كلها باطلة فكذا المقدم
بيان الشرطية ما مر في الاول ان القوة الحاسة لما كانت ادراكها بواسطة الالة لا جرم ما ادركت
ذاتها ولا التها فكذا ههنا التلازم ان الالة تحيل ان تكون متوسطة بين النفس ونفسه وبين ادراكه لنفسه
وبينه وبين ادراكه لتلك الالة والا لكانت متوسطة بين نفسها وغيرها وهو محال واذا استحال ان تكون
الالة متوسطة بين القوة وبين هذه الامور الثلثة وكان ادراكها لا يتم الا بتوسط الالة وجب ان لا
تكون القوة مدركة لهذه الامور واما فساد التوالي فظاهر لانا نعلم بالضرورة ان قوتنا العاقلة تدرك
نفسها والجسم الذي ندعي كونها الة لها وهو القلب والدماغ فعلمنا انه لا حاجة بالقوة العاقلة في تعقلها
الى شيء من الالات واذا ثبت ان النفس غنية في تعقلها عن الالة فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت
تمت

٨٤

عدم حصول اللذة بالتعقلات حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام

المانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية وما يحجب النفس حال

الادراك من السرور فانه ليس بلذته الادراك بل هو شيء قليل و من اللذة

الالهية انك يرجح عليه من اللذات البدنية واللذات الادراكية يكون

بعد الموت شيء لا نسبة بينه وبين هذه اللذة الجسدية بهداية الالام ادراك

المنافي من حيث هو مناف اعتبار الجنسية لغير ما ذكرنا في اللذة والمنافي

للنفس الناطقة انما هو الهيئات المضادة للكمال من الاعتقادات الردية

المنافية للحق والاخلاق المذمومة البدنية المنافية للسعادات

فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال ادركت

المنافي من حيث هو فيعرض لها الالم العقلي فبداية النفس الكاملة بالاعتقادات

البرهانية اي الجازمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق

الجسمانية اتصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي في حضرة جلال رب

العالمين في مقعد صدق اي في مقعد حسن عند مليك مقتدر فيحصل لها

قوله في مقعد صدق المراد ضد الكذب اي مقعد لا يوجد فيه الكذب لانه كل صادق ويتجلى عليه الكذب فمن وصل اليه يتجلى عليه الكذب لان مظنة الكذب الجهل والواصل اليه يعلم الاشيا كما هي والمقعد يدل على اللبث لا بد على الجلوس لان القعود جلوس فيه مكث بدليل ان الزمن يسمى مقعدا ولا يسمى جليسا ومنه قواعد البيت نقل بعض المحققين المعنى مقعد صدق اي حين هو مقام الوصل في حضرة الاسماء حال البقاء بعد الفناء ومقام الفرق بين الذات والصفات كما ينبغي بالذات في مقعد صدق وبالصفات عند مليك يريد مملكة الوجود على حسب الحكمة ومقتضى العناية على احسن وجه واتم نظام والمراد من قوله عند قربه بالمنزلة مقتدر ويقدر على تصريف جميع ما في ملكه على مشيته وتسخيره على مقتضى ارادته لا يمتنع عليه فاعلم ان هذا المقام الاعلى انما يستوجب النفس اذا حصل لها بعد استكمالها بالحكمة النظرية التنزه عن العلائق الجسدانية حالة تدبيرها في البدن ....

اعتقادات من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر

فان لم يحصل لهما مع حصول الاعتقادات البرهانية المنتزهة عن العلائق الجسمانية

بل بقي فيها الهيئات البدنية تصير بسبب تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال

بالسعادة فيتاذى بها اذى عظيما لكن ليس هذا الامر من الحاجب والتاذى

لازما بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذي كان لاجله ومدة بقاء هذا

الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ تلك الهيئة قوة وضعفا

مع تكرر الافعال التي تنبعث تلك الهيئات بتكررها وحداثة النفوس الناطقة اذا

كانت خالية عن الكمال فطرت لها ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول من

المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال فاذا فارقت اي النفس

معها سبب الكمال وهو البدن وقواه يعرض لها من اجل ذلك الالم العظيم

وهو اي ذلك الالم الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة وحداثة

النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم والشرف اي لم يحصل العقول لطفة اذا

فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها

سلامتها

ای تلك الهيئات وما يلزمها الحجاب ح

الالم خ

وليس خ

لسلامتها عن المي الشوق والهيئة المضادة النجاة في العذاب والخلاص من

الالم فكانت البلاهة الصرفة ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء اي ناقصة

وهي التفطن الذي يوجب الشوق الى الكمال وسماها بتراء لعدم بلوغها الحد

يوجب انبعاث صاحبها الى تحصيل الكمال واما اذا لم يكن خالية عن الهيئات

البدنية مع عدم اكتساب الكمال فيتالم بفقدان البدن الذي به كانت متمكنة

من تحصيل مقتضى الهيئة الردية وتبقى في كونها مقيدة بسلاسل

العلائق فتكون اي تلك النفوس في غصة وعذاب اليم لكن هذا ليس لازما

كما ذكرنا ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع

الى كتابنا المسمى ببرهان الاسرار تمت هذه الرسالة الشريفة

المسماة بحل الهداية

في تاريخ سنه ١٠١٠

في الوثوق خ

دار امیدوم حقکیم حق ایله باطل فرق اوله اول ایکنکل ارسنن اولدی حکمک حکم جون

نعم الدم والايام والذين تحاصلت ... والعيش والقلب غافل

وما رسول الموت ...

ونعمك في الدنيا غرور وحسرة

وعيشك في الدنيا محال وباطل

بو كلا سوز دكنه ناموسله ايله عار نيسته كيم ساوز اولدخوب لره بخشش يمان

الاحسن ان لا يجعل الكاف في قوله ليس كمثله شيء زائدا ويكون من قبيل الكناية

لان المقصود في نفي شيء بنفي لازمه اذ يجوز نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم

نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد

لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ

اذ لو كان له اخ لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد

نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود فيكون

الجار والمجرور متعلق بمحذوف وهو كائنا وهو منصوب المحل على انه خبر ليس شرح

لكان في

ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد جسم من الاجسام حيزان

طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما

الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك الحالة اما ان يطلب الحيز الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه

فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي

حصل فيه فالمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا

لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه في اما ان لا يكون على سمت الحيزين

او يكون عليه وح اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله

طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى جهتهما طبعا فاذا

وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام الثلثة

باسرها بطل المقدم فقد ثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المط

بتلی قلبم اما قامتنک ای سرو روان   یوزم اوسته آقدر دیرلرم آب روان

عاشقی خوبلر ناشقه عرض ایله سلد
عاملک خوبلر ناشقه عرض ایله سلد
نکار اولمز اگا کندو نکار ببا کوزلر

بکرار اولمز اکا قلمز سجود
قنق بابدکم فشوکل جوانبه قلمز سجود
فنق بابدکم وکول ور بوزلک وسوزنه قیلدلر

نیتی خالص وکوکول ور بوزلک وسوزنه قیلدلر
کر شیه یار اوجق
غم و لبر نجا اولسه پاینمزکی
کلی عالمه ترک ایلیدی پاینمزکی

سرو رعنا نیست بر بالای دلبر آن نازنی
افتاب طلعتش کرده طلوع از برج زین

به نسب نیست نسبت مردم
هیچی را بنفس خود شر نیست

ای دل ایدر سکه کور جانکی جانان اسکنده
کم قول اولیه سنی حضرت سلطان اسکنده

قال بعض الحکماء الاخ الصالح خیر لک من
نفسک لان النفس امارة بالسوء و
الاخ الصالح لا یامرک الا بالخیر

سمری صنم کلدی کجه سینه بکدک قامته
واعظا رغط وراز اندجه وقت نماز

دوشرنه قضا یاغسه بنم باشمه کوکدن   یارب یا نکلب بر بو قضادن یره دوشمز

الذکیة بالکسر وبحرها تکون بالسان
وبالضم وبحرها تکون بالقلب

٨٥

دلبرن تنکر الف ابلی زنیستک خط
وا بیر ماهی الذیک لبر لسانی

بکوی دوست می باید چشم خون نشان رفتن
که دست خشکی نتوان جانب آن آستان رفتن

نشان عشق اکر داری براهی عاشقی میرو
که بی راهی خطرناک است نتوان بی نشان رفتن

تا نیست شدن بود وقت کل از لطف و طبع نیست
ساقی بیار باده علی رغم من یتوب

نشان سلطنت وملک خوبان بروی چون طغرای بجای پیشی
کرشیده ابروان بروی جو طغرای بجای پیشی

من کجا ان کلشنک جورنه قاتلنمزدم
جان کجا کلشنک جورنه قاتلنمزدم

تو دلبرم احد ذات و دلی انیاده و دخی بر نفس بر جان بوخ
جلدم کل اچیلن جورلر جوری کوردم
کیدی کوزم آکوی دلبره سلامی کوردم

کیدی نمیزی و دیده ملکها وار السلام
پس ندر جنته ویه باغ جنان اورمه
بوزنکی دیر بوزرکه باغ جنان اورمه

ولمی وار لبک که چشمه جان اورمه

بلا ماتم ور الکسه عید اسه بو عالم اچون
نکسک بلمیکه یا بغم وغم ماتم اچون

الله شادی ویره بنا غم لو خدایا بو ندر
غم بنم جونکی یارا ولدی یا بنا غم اچون

اول هلال ابروکه کوردیکه کوزم کریان اولور   عاقبت اولدرکم کورنسه ماه نو باران اولور

قال وهو مرتب على ثلثة فنون اه اقول مباحث هذا القسم
منحصرة في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال
والثاني فيما يختص بالفلكيات والثالث فيما يختص بالعنصريات
ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي
من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث
فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي الابعاد ونحوها
وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وحركتها
على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات
كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث
وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها اظهر ولما
تحقق التقديم كما تحقق الجنس لعمومه التقديم على الفصل على ما تقرر في باب
القول الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني اشرف
موضوعا وثباتا اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن

الفن الثالث مما ينبغي ان يقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكرنا
في تعليم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال
البحث في الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب
المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط
العلوية وهو باب السماء والعالم او بالبسائط السفلية وهو باب
الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها
صور حافظة للتركيب وهو باب الاثار العلوية او التي لها صور
من شانها الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صور من
شانها الحفظ مع التنمية وهو باب النبات او التي لها صور من
شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي
لها نفس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان
فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن ليس اجلى التقسيم
بجعل الاقسام ستة الاخيرة فنا واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر
لانها اجزاء اما عن العناصر او عما حدث منها

قال بعض الحكماء فضول الكلام من فضول الطعام وفضول الطعام من فضول الشهوة وفضول الشهوة من قلة الورع وقلة الورع من كثرة الحرص وكثرة الحرص من طول الامل وطول الامل من نسيان الموت ونسيان الموت من حب الدنيا وحب الدنيا من نسيان الآخرة ونسيان الآخرة من الغفلة والغفلة من قلة ذكر الله وقلة ذكر الله من قلة الايمان وقلة الايمان من كثرة الذنوب وكثرة الذنوب من الجهالة والجهالة من الكفر والكفر من الحزن وحول العين من قسوة القلب وقسوة القلب من اكل الحرام واكل الحرام من نسيان الموت ونسيان الموت من طول الامل وطول الامل من حب الدنيا وحب الدنيا من راس كل خطيئة

[illegible]

تاريخ جامع محمود پاشا لا محمد پاشا
هي راحة الارواح

تاريخ تدريس عرب زاده
فرد ثمانية

تاريخ فتح قسطنطنية
بلدة طيبة

تاريخ قتل ملا مسعود محبوب دده
انه خير الجهاد

تاريخ جامع مراد پاشا
جنة وحريرا

تاريخ وفات سلطان محمد بن بايزيد خان
رحمة ربه دائمة

تاريخ فتح حصن دراز لسنان پاشا
بسم الله فتحا حسنا

تاريخ خراب سواز
خراب

تاريخ جبه [illegible]
ضد

تاريخ خروجه
ضاد

عشرات

آحاد

ص	ف	ع	س	ن	م	ل	ک	ی	ط	ح	ز	و	ه	د	ج	ب	ا
هشتاد	هفتاد	شصت	پنجاه	چهل	سی	بیست	ده	نه	هشت	هفت	شش	پنج	چهار	سه	دو	یک	

غ	ظ	ض	ذ	خ	ث	ت	ش	ر	ق
هزار	نهصد	هشتصد	هفتصد	ششصد	پانصد	چهارصد	سیصد	دویست	صد

حسن خوبت غارت جان می کند بوی زلفت قصد ایمان می کند

حاشیه خواجه زاده
علی ملا زاده

تاریخ فوت السید الشریف

استاد بشر حیات عالم ● سلطان جهان شریف ملت
اندر ششم ربیع ثانی ● در هشتصد شانزده ز هجرت
از دار فنا بچارشنبه ● فرمود بدار خلد رحلت

١٦

[illegible]

عجایب [illegible]

٨٩٨

رباعی تاریخ اسلام

از زبان فارسی فرق میان دال و ذال
با تو گویم زانکه او نزد افاضل مبهمست
پیش ازو در لفظ مفرد گر صحیح و ساکنست
دال خوانند آنرا و باقی جمله ذال معجمست

نه در چشم آدمی [illegible]
سر منبر [illegible] و پادشاه عدل
ور زر و در مصحف و در شیخ پیر [illegible]
روی خوب و خط نغز و سبزه و آب روان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله لما كانت الحكمة اقول يشير به الى تقسيم الحكمة باعتبار الموضوع الى
اقسامها ليتميز العلم المطلوب الذي هو الطبيعي والالهي عند الطالب تميزا
تاما ليحصل له بصيرة فيما يطلبه ولما كان الانسب تقديم التعريف على
التقسيم ساق الكلام على وجه يتضمن التعريف قبل ذكر الاقسام قوله علما
باحثا اقول البحث هو اثبات المحمولات للموضوعات والمراد من كون
العلم باحثا كون البحث واقعا فيه لان العلم نفسه باحث قوله عن احوال
الموجودات اقول احتراز عن العلوم الباحثة عن احوال المعدومات الخارجية
كالمنطق فانه باحث عن احوال المعقولات الثانية التي لا وجود لها في الخارج
قوله بل صيغة الجمع للاشارة الى ان موضوع الحكمة ليس شيئا واحدا هو الموجود
الخارجي والا لما كان البحث فيه عن الاحوال المختصة بالانواع لان
الاحوال المختصة بالانواع تكون عرضا للموجود الخارجي بتوسط تلك
الانواع فيكون عارضا له بالامر الاخص فلا يكون عرضا ذاتيا قوله

قوله على ما هي عليه متعلق بقوله باحثا اي يبحث فيه احوال الموجودات
الخارجية عليها على الوجه الذي هي اي تلك الموجودات على ذلك الوجه في
نفس الامر احترز بهذا القيد عن العلوم التي يبحث فيها عن احوال الموجودات
الخارجية لكن لا على الوجه الذي هي عليه في نفس الامر بل من غير ملاحظة وضع واعتبار
كالعلوم العربية الباحثة عن احوال الالفاظ على الوجه الذي هي عليه في اعتبار
الوضع ككون اللفظ معربا او مبنيا متصرفا او غير منصرف والى غير ذلك على
ان من يجعل موضوعه موجودا خارجيا فلا بد من خروج مباحث الامور
العامة التي محمولاتها امور اعتبارية كالوجوب والامكان والقدم والحدوث
وغير ذلك لان الموجودات الخارجية تتصف بها في حد نفسها من غير ملاحظة
وضع واعتبار بخلاف الاحوال التي يبحث عنها في العربية فان اتصاف
الالفاظ بها باعتبار الوضع لا يقال يلزم ان يكون جميع القضايا
المستعملة في العلوم العربية كاذبة لعدم مطابقتها لنفس الامر فان الصدق
هي مطابقة الحكم لما في نفس الامر لا للوضع والاعتبار لانا نقول انما يلزم

الكذب لو حكم في تلك القضايا بانها كذلك في نفس الامر مع قطع النظر عن الوضع
والامر ليس كذلك فانهم يحكمون مثلاً بان بعض الالفاظ معرب وبعضها مبني
في وضع الواضع وهذا الحكم مطابق لنفس الامر فلا يكون كاذبة لا يقال
فيلزم ان لا يخرج تلك العلوم بقوله على ما هي عليه في نفس الامر لانا نقول
معنى قوله على ما هي عليه في نفس الامر ان يكون البحث عن احوال الموجودات
على الوجه الذي هي عليه في نفس الامر من غير ملاحظة الوضع والاعتبار فتامل
وقوله بقدر الطاقة البشرية متعلق بقوله باحثا بعد تقييده بقوله
على ما هي عليه في نفس الامر وفائدته اشارة الى ان كون البحث في الحكمة
عن احوال الموجودات على الوجه الذي هي عليه في نفس الامر انما هو في زعم
الباحث بقدر الطاقة فلا ضير ان وقع فيها حكم غير مطابق للواقع و
يحتمل ان يكون المراد التنبيه على ان ليس البحث فيها عن جميع الاحوال على
ما يشعر به قوله احوال الموجودات اذ لا تفي بها الطاقة البشرية بل
البحث عنها هي الاحوال التي يحيط بها القوة البشرية وعلى هذا يكون

يكون متعلقا بقوله باحثا من غير اعتبار تقييده بقوله على ما هي عليه
في نفس الامر قوله والموجود ينقسم الخ اقول اراد بقوله موجود لا
بقدرتنا ولا اختيارنا ما لا يكون لقدرتنا تاثير في وجوده وعدمه فان
وجود السماء وكونها كرية مثلا ليس باختيارنا ولو اردنا عدمها او
كونها على شكل آخر لم يكن لنا سبيل الى ذلك بخلاف التدابير البشرية فيما
ينبغي ان يفعل وما لا ينبغي فان تلك التدابير انما توجد وتعدم بحسب قدرتنا
واختيارنا وعلى هذا فالغاية من القسم النظري حصول اليقين بحال
الموجودات التي لا يتعلق وجودها وعدمها بفعل الانسان والغاية
من القسم العملي ليس حصول اعتقاد ورأي فقط بل حصول اعتقاد
ورأي في امر يحصل بكسب الانسان ما هو الخير في ذلك الامر وبالحقيقة تكون
غايته تحصيل الخير قوله لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج بلا مادة
اقول واعلم ان هذا العلم هو الذي يبحث فيه عن احوال الموجودات التي
لا تفتقر لطبيعتها الى المادة الجسمية وهذه الامور على اقسام منها ذوات

ومنها صفات فالذوات كذات الاحد الحق والعقول والنفوس

الصفات مثل الوحدة والكثرة والعلية والمعلولية وغير ذلك والصفات

على قسمين ما يخالطها المادة الجسمية وما لا يخالطها والقسم الثاني الذي ليس

مخالطته على سبيل الوجوب والافتقار والامكان من الامور التي لا

تفتقر لطبيعتها الى المادة وهذا كالوحدة والكثرة فانهما تارة تعرضان

للاجسام وتارة تعرضان للمجردات ولهذا قسم بعضهم الحكمة النظرية الى

اربعة اقسام بحسب انقسام الموجودات فان الموجود اما ان يفتقر الى

المادة الجسمية في الوجود العيني او لا يفتقر والاول اما ان لم يجرد عنها في

الذهن فهو الطبيعي والا فهو الرياضي والثاني اما ان لا يقارنها فهو الالهي

والا فهو العلم الكلي والفلسفة الاولى ولا منافاة بين التقسيمين لدخول

القسمين من التقسيم الرباعي اعني الالهي والعلم الكلي تحت قسم واحد

من الثلاثي اعني الالهي قوله او على لا يوجد فيه الا معها اقول وههنا

اعتراض مشهور ذكره صاحب المطارحات وهو ان علم الحساب من العلم

العلم الرياضي مع انه باحث عن احوال الاعداد التي توجد في الاعيان

غير مقارن للمادة الجسمية فان المفارقات ذوات اعداد كالماديات و

اشار الشيخ في الشفا الى الجواب بان الحساب ليس نظره في العدد وعوارضه

مطلقا بل من حيث يصير بحيث يقبل اي نسبة اتفقت وذلك يكون في هيولى

الاجسام او في وهم الانساني وفي الطبيعي هو غير مفارق عن المادة واما العدد

اللاحق للمفارقات فانه ثابت على ما هو عليه غير قابل اي نسبة اتفقت

فعلم الحساب ينظر في العدد بما ذكرنا من الاعتبار واما النظر في العدد وفي

عوارضه مطلقا فهو من الالهي لا من الحساب وقد يقرر الجواب بان العدد

اذا اعتبر من حيث هو كان مستغنيا عن المادة ويبحث عنه في الالهي واذا

اعتبر من حيث هو في اوهام الناس او في الموجودات المادية متفرقة و

مجتمعة فهو علم العدد الذي يعد من اقسام الرياضي يرد عليه ان العدد

المأخوذ بهذا الاعتبار كما لا ينفك في الوجود عن المادة كذلك لا ينفك

عنها في التصور ايضا فيلزم ان يكون علم الحساب من الطبيعي فتأمل

قوله اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث اقول وذلك مثل التدوير و
التثليث وغيرهما من الاشكال الهندسية فانها وان لم توجد في الخارج الا
في المادة لكن لا يتوقف تعقلها على تعقل المادة وكذلك العدد واحواله وانما جعل
اوسط لان موضوعه يحتاج الى المادة في الوجود دون التوجه وكانما فوق الطبيعي
لتعلق موضوعه بالمادة من كل وجه دون الالهي لاستغناء موضوعه
عن المادة من كل وجه الذي هو منشأ النقصان وانما سمي رياضيا لانهم كانوا
يفتتحون بهذا التعليم فكان رياضة النفوس به اولاً قوله والحكمة العملية
ايضا ثلثة اقسام اقول المدنية قد قسمت الى قسمين الاول ما يتعلق بالملك والسلطنة
ويسمى علم السياسة والثاني ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى علم النواميس
ولهذا جعل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة وليس ذلك منافيا لمن جعلها
ثلثة لدخول القسمين من هذه الامور الاربعة تحت قسم واحد من الثلثة
قوله اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس الانسانية اقول اعلم ان للنفس
جهتين جهة الى عالم الغيب وهي باعتبارها من الجهة متأثرة مستفيضة عما فوقها
المبادي

فوقها من المبادي العالية وجهة الى عالم الشهادة وهي باعتبارها من الجهة
مؤثرة ومتصرفة فيما تحتها من الابدان ولا بد لها بحسب كل جهة من قوة ينتظم
بها حالها هناك والقوة التي بها تأثرها وتستفيض من المبادي العالية يسمى
قوة نظرية والقوة التي بها مؤثرة ومتصرفة يسمى قوة عملية ولها بحسب كل
قوة كمال فكمالها بحسب القوة النظرية هي الادراكات التصورية والتصديقية
المطابقة وكمالها بحسب القوة العملية هي الاعمال والاخلاق واذا عرفت هذا فنقول
المراد بخروج النفس الى كمالها الممكن ليس حصول كمالها الممكن بل كمالها الممكن
الحاصل لها بحسب القوة التي في التعريف مسامحة فيدخل في تعريف الحكمة المنطق
لانه كمال للنفس باعتبار قوة النظرية الا ان يراد بالكمال المعتد به فان المنطق
لكونه باحثا عن احوال المعدومات ليس كمالا يعتد به والعمل ايضا لانه كمال للنفس
لكنه باعتبار العملية قوله والاولى مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى تحصل
بالالهي والثانية باعتبار النشأة الاولى تحصل بالطبيعي اقول فان قيل
النفس لا تتوقف في الوجود على المادة فيجب ان يكون البحث عن جميع احوال النفس

من الطبيعي فلا وجه لايراد بعضها في الالهي وان لم تتوقف فيكون البحث
عنها من الالهي فلا وجه لايراد بعضها في الطبيعي قلنا النفس في ابتداء وجودها
وتحصيل كمالاتها متوقفة على البدن ومشروطة به فيكون البحث عنها باعتبار
النشأة الاولى من الطبيعي وفي بقائها ولذاتها والامها العقلية غير متوقفة
عليه وغير مشروطة به فيكون البحث عنها باعتبار النشأة الاخرى من الالهي هكذا
قيل وفيه بحث لان النفس لما كانت مجردة عن المادة وغير مخالطة لها لم يندرج في
موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير فلا يكون
البحث عن احوالها من الطبيعي اصلا ومجرد التوقف على المادة في الوجود غير
كاف في الاندراج في موضوع العلم الطبيعي فالصواب في الجواب ان يقال معرفة
احوال النفس باعتبار النشأة الاولى في العلم الطبيعي ليس من جهة انه يقع البحث
عن احوالها قصدا بل يبحث فيه عن احوال بدن الانسان الذي هو من اقسام الجسم
الطبيعي من حيث ان له نفسا تدبره وتتصرف فيه وغير ذلك وبتبعية هذا
البحث يعلم احوال النفس باعتبار تعلقها بالبدن **قوله** كالدوائر الموهومة

الموهومة المبحوث عنها في الهيئة **قوله** ليس البحث عن احوال الدوائر في
الهيئة باعتبار انها موضوعة لها حتى يرد خروجها من اقسام الحكمة بل لانه
ما ينكشف به احكام الافلاك والارض وينضبط احوال الحركات من السرعة
والبطء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالالات فان موضوعها
الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث مقاديرها وحركاتها و
اوضاعها اللازمة لها **قوله** الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال
قوله فان قلت ان كان موضوع العلم الطبيعي مطلق الجسم الطبيعي لم يجز
ان يبحث فيه عن الاحوال المختصة بالفلكيات والعنصريات لان عروض تلك
الاحوال على مطلق الجسم يكون بتوسط امر اخص فتكون عرضا غريبا
وان كان موضوع العلم الطبيعي انواع الجسم الطبيعي لم يجز ان يبحث فيه
عن الاحوال المشتركة التي تعرض الانواع بتوسط امر اعم وهو الجسم مطلق
فتكون ايضا عرضا غريبا **قلت** الموضوع هو الانواع لا المطلق
فان قلت يقال اذا كان عروض الاحوال العامة للموضوع بتوسط امر اعم
والجواب

داخل لم يكن عرضاً غريباً كما هو رأي البعض والجسم داخل في انواعه بهو
جنسها فلا تكون الاحوال العارضة للانواع بتوسط عرضاً غريباً لها
او يقال نحن نعتبر الاحوال المشتركة بقيود مخصصة لكل واحد من انواعه
فيتحقق المساواة فتكون اعراضاً ذاتية قوله باحث عن احوال الجسم الطبيعي من
حيث انه واقع في التغير اقول المشهور ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم
الطبيعي من حيث الحركة والسكون ولما اورد عليه ان الحركة والسكون اذا كانا
قيداً للموضوع لا يجوز ان يبحث عنهما فيه لان الاعراض المبحوث عنها هي التي
تعرض للموضوع بعد تمامه والقيد من تمام الموضوع فلا يكون عرضاً ذاتياً
مبحوثاً عنه مع ان البحث عنهما واقع فيه عدل الشارح عن اعتبار الحركة والسكون
الى اعتبار التغير الذي هو اعم لئلا يرد عليه الاعتراض لان قيد الموضوع على ما
اعتبره هو التغير مطلقاً والمبحوث عنه هو الحركة والسكون المندرجان
تحته فلا اشكال وقد يجاب بان المراد من حيث استعداد الحركة والسكون
فيكون قيد الموضوع هو الاستعداد والحركة والسكون من الاعراض المبحوث

المبحوث عنها فلا اشكال اعترض بانه يلزم ان لا يبحث فيه عن استعداد
الحركة مع ان البحث عنه واقع فانه يبحث فيه بان الفلك قابل للحركة المستديرة
ويمكن ان يقال قيد الموضوع هو استعداد الحركة المطلقة والبحث انما وقع
عن استعداد الحركة المستديرة فلا اشكال قوله او عن الاحوال المختصة بالفلكيات
اقول نوقش في كون الاستدارة من الاحوال المختصة بالفلكيات لثبوتها في
بعض العناصر كالنار مثلاً على الرأي الاصح واجيب بان المراد الاستدارة
مع الحركة على الاستدارة وهذا مختص بالفلك وليس بشيء لان كلا منهما حال
على حدة من جهة بيرهما مستقل فالصواب اعتبار التقييد بانه مختص
قوله فينبغي لطالب كل علم اقول قيل عليه ينبغي ان يقول لكل طالب علم
ليفيد العموم المقصود والجواب ان ترتب الحكم على المشتق يفيد علية
المأخذ فيفيد الكلام علية الطلب فيفهم منه انه لا بد لكل طالب علم للاشتراك
في الطلب الذي هو العلة قوله لانه من المبادي التصورية اقول قيل عليه
كون الشيء من المبادي التصورية يقتضي كونه متصوراً قبل التصديق
المراد من الشيء الموضوع

بمسئلة من مسائله ولو عند الشروع او بعض بالمسائل لا كونه متصوراً
قبل الشروع والجواب ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل
وكون الموضوع من المبادي التصورية يقتضي كونه متصوراً قبل الشروع في
التصديقات بالمسائل اذ معنى الشروع في الشيء هو التلبس بجزء من اجزائه كما
يقال شرع فلان في المشي اذا مشى شيئاً ما فظهر انه لا بد قبل التلبس بتصديق ما
من التصديقات من تصور الموضوع فان قيل ههنا انما يصح في المبادي ان
تكون مبادي بالنسبة الى جميع التصديقات التي هي اجزاء للعلم لا مطلقاً فان
الشيء اذا كان مبدأً لبعض التصديقات دون بعض لم يصح الحكم بان كونه
مبدأً يقتضي كونه متصوراً قبل الشروع قلنا تصور موضوع العلم مبدأ
بالنسبة الى جميع التصديقات التي هي اجزاؤه لان موضوعات المسائل اما
نفسه واما انواعه واما اعراضه الذاتية واما اعراض انواعه واما انواع اعراضه
وتمام تصورها انما يكون بتصوره فيكون مبدأ بالنسبة الى الجميع لكن
الاولى في التعليل ان يقال لانه من المبادي التصورية للعلم مطلقاً او بالنسبة

اي جميع التصديقات التي هي اجزاء العلم

بالنسبة الى جميع اجزائه قوله فلهذا يريد المص تحقيق ماهية الجسم آه اقول
لما كان مباحث المادة والصورة من مسائل الالهي وابطال الجزء الذي لا
يتجزى من مسائل الطبيعي وكان للقائل ان يقول لم خلط المص المباحث
الالهية بالمباحث الطبيعية اشار الى الجواب بانه لما بدء بالطبيعيات
التي هي مبادي الالهيات كما فعله المعلم الاول وكان موضوع الطبيعي هو
الجسم الطبيعي فلا بد من تحقيق ماهيته المؤلفة من المادة والصورة ليتكمل
بصيرة الطالب فوجب اثباتهما وبيان احوالهما ولما كان مباحث اثبات
المادة موقوفاً على ابطال الجزء الذي لا يتجزى وجب التصديق به ولو قال
في ابتداء التعليم انه مركب من المادة والصورة واحال بيانه الى الالهي
لكان ذلك دغدغة للمتعلم واعترض بان ما يبرهن عليه في مباحث الجزء الذي
لا يتجزى وهو ان الجزء ممتنع ويلزمه ان الجسم لا يتركب من الاجزاء التي لا يتجزى
وما يبرهن عليه في مباحث المادة والصورة هو ان المادة والصورة
موجودتان ويلزمه ان الجسم مركب منهما فان نظر الى نفس ما يبرهن
عليه

فكلاهما من الالهي وان نظر الى المآل فكلاهما من الطبيعي فما معنى
عدّ احدهما من الطبيعي والآخر من الالهي وجوابه ان الجزء الذي لا يتجزى لما كان
ممتنعا عندهم لم يمكن البحث عن احواله في الالهي بحثا عن احوال الموجودات
فيجب ان يقال معناه ان الجسم لا يتركب منه وهذا بحث عن احوال الجسم
الطبيعي فيكون من العلم الطبيعي واما المادة والصورة فموجودتان
عندهم فلا حاجة الى اعتبار التاويل في مباحثهما وارجاعهما الى مباحث
الجسم الطبيعي مع ان اثبات ان الجسم مركب منهما في الحقيقة اثبات انهما موجودتان
في الجسم وهو اثبات اجزاء موضوع العلم الطبيعي وموضوعه واجزاؤه
لا يثبت في ذلك العلم لان الموضوع ما يطلب له اعراض ذاتية وما لم يعلم وجوده
استحال ان يطلب له ثبوت شيء قوله لكن هذا المط لما توقف على بطلان
الجزء اقول لا يقال فح يتوقف تصور الموضوع الذي هو من المبادي
التصورية للعلم على بطلان الجزء الذي لا يتجزى هو من المسائل فيدور لانا نقول
يكفي في المبدئية التصور بوجه ما والموقوف على بطلان الجزء هو التصور

التصور بتمام الحقيقة فلا دور قوله جوهر ذو وضع اقول قابل للاشارة
الحسية وبه احترز عن المجردات فانها وان امكن قابلة للانقسام لكنها ليست
بذات وضع فلا يكون اجزاء لا يتجزى قوله لا بحسب الخارج اقول القسمة الخارجية
هي القسمة الفكية فانها انما تكون باحد الوجهين القطع والكسر والفرق بينهما
ان القطع يحتاج الى آلة نفاذة فاصلة بالنفوذ وله نوع اختصاص
بالاجسام اللينة والمانع منه الصلابة تمنعها من النفوذ والكسر يحصل
في الاجسام الصلبة بالمصادمة والمانع منه الصغر اذ لا يتصور
عند غاية الصغر انفصال شيء عن شيء بالصدمة ويمكن جعل كل شيء من
الصغر والصلابة مانعا عن كل من الكسر والقطع فتامل قوله ولا بحسب
الوهم اه اقول القسمة الوهمية هي ان يحكم الوهم بان ما جعلناه شيئا
غير شيء والمانع منه الصغر لان ادراك الوهم انما هو بواسطة الحس الظاهر
فالجزء اذا صغر جدا غاب عن الحس فلا يستحضره الخيال فلا يقدر الوهم
على تمييز طرف عن طرف قوله والفرض العقلي اقول الفرق بين القسمة
الوهمية

والغرض ان الوهم ربما لا يقدر على تميز طرف عن طرف لغاية الصغر فيقف
عن القسمة بخلاف العقل فانه لا يقف لاحاطته بالكليات المشتملة على الصغر
والكبر والمتناهي وغير المتناهي فان قلت فكيف يتصور النزاع في كون الجزء
منقسما بالفرض العقلي قلت المراد بعدم وقوف قسمة العقل هو ان الشيء
اذا كان له حظ من الامتداد فيكون منقسما بالفرض العقلي بمعنى انه يحكم العقل
بان فيه شيئا غير شيء حكما مطابقا للواقع فلا يكون الصغر والصلابة وغيرهما
مانعة منه بخلاف الفكية والوهمية واما ما ليس له امتداد اصلا فلا يتصور فيه
فرض مطابق فان فرض الانقسام فيه كاذب قطعا لا عبرة به فحاصل النزاع
بين الفريقين هو انه هل في الجسم اجزاء ليس لها امتداد وقد اصلا ام لا فالمتكلمون
ذهبوا الى ان اجزاء الجسم جواهر ذوات اوضاع ليس لها حظ من الامتداد
اصلا فلا يكون منقسما بالفرض المطابق كما لا ينقسم بالفك والوهم والحكماء
ذهبوا الى ان كل جوهر ذي وضع لا يخلو عن امتداد وقد ان لم ينقسم فكا
ووهما لغاية صلابته او صغره لكن ينقسم بالفرض المطابق هذا وقد خبط

خبط في هذا المقام اقوام فلا تتبع اهواءهم بعدما جاءك من العلم قوله
ونقض بالبرهان على بطلانه من وجهين آه اقول اعلم ان لهم في ابطاله طريقين
احدهما ما يدل على استحالته وجوده وهو ان المتحيز بالذات لا بد ان يكون ما يحاذي
منه جهة الفوق غير ما يحاذي منه جهة التحت وكذا الكلام في سائر الجهات فيكون
كل متحيز بالذات منقسما في الجهات الثلث لا يقال هذا الدليل كما يدل على استحالة
الجزء يدل على استحالة النقطة فيكون منقوضا بها لانا نقول النقطة غير متحيزة
بالذات وغير قابلة للمكان والبداهة تحكم باختلاف الجهات والاطراف فيما هو
متحيز بالذات وقابل للمكان دون ما هو متحيز بالعرض فتامل والله الموفق
والثاني من الطريقين ما يدل على استحالة تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى لا على استحالته
مطلقا وهو ما ذكره المص من حجب المتوسط للطرفين عن التلاقي ولما كان الطريق
الثاني كافيا في غرض المص ههنا اعني اثبات الهيولى اورده ولم يتعرض للاول
ونقض بكلامه على وفق مرامه هو انه لو جاز تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى
لجاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية واللازم بط والملزوم مثله وعلى هذا

يكون الملازمة بينه وبين ما عرض اضحاج الى ما يختلف التاريخ قوله وتعدد افراده

مع ترتيب المذكور ايضا ممكن اقول رد عليه لجواز ان يمتنع تعدد افراده

لوجوب انحصاره في شخص او يجوز التعدد ويمتنع الاجتماع على الترتيب لا بد لنفي

ذلك من الدليل قوله والا لزم تداخل الاجزاء اقول لا نسلم ان اريد التداخل

بالكلية فلا نسلم لزومه لجواز ان يكون عدم منع الوسط من تلاقي الطرفين بتداخل

بعض ما كل من الطرفين فيه وان اريد التداخل في الجملة فلا نسلم استلزامه لعدم

الوسط والطرفين وعدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد لانا نقول

المراد الاول ومنع لزومه بناء على جواز ان يكون عدم المنع بتداخل بعض ما كل

من الطرفين في الوسط غير ضار لان فيه المط لا نسلم ان ما ذكره دفع للسند

وهو لا يستلزم اندفاع المنع الا اذا كان مساويا له ولا مساواة هيهنا لجواز

ان يكون عدم المنع لعدم التلاقي لانا نقول المساواة هيهنا معلومة بالضرورة

لان الكلام في الاجزاء التي يتالف الجسم منها تالفا حقيقيا وهو انما يتصور

بالتلاقي وعدم المنع عن تلاقي الطرفين لا يكون الا بالتداخل بالضرورة قوله

تشبيها بلا مرجح وانما يلزم ذلك لو لم يكن متميزا اصلا ولا يلزم من عدم

التميز في الوضع عدمه في سائر الوجوه ولبس بحث اذ مرجح ملاقات

احد النهايتين لاحد الطرفين والاخرى للاخر ح

قوله وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء اقول وهذا مبني على

ان يكون حكم الاجزاء في التداخل وعدمه واحدا فاذا تداخل اثنان

منها عند الملاقات تداخل ثلثة او اكثر والا فيكفي في عدم منع الوسط

تلاقي الطرفين تداخل الوسط مع احد الطرفين قوله فملاقات احدهما

اقول اعترض عليه بانا لا نسلم انه لو لم يتميز احدهما عن الاخرى في الوضع

كان ملاقات احدهما لاحد الطرفين والاخرى للاخر هو وضعهما فقط

بالضرورة فلو لم يتميز فيه يلزم الترجيح بلا مرجح قطعا وان كان مكابرة لا

يلتفت اليه وقد قرر بعض الفضلاء ثمة الجواب عن اصل الاشكال بانه اتحد محل

النهايتين من الوسط كانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم

ان يكون ما يلاقي احدهما ملاقيا للاخرى بالضرورة فيكون كل واحد من الطرفين

ملاقيا للنهايتين معا فيكونان متلاقيين معا فلا يكون الوسط مانعا وقد

فرضناه مانعا هذا خلف وان لم يتحد لزم الانقسام قطعا فتدبر فانه

نفيس قوله لو جاز وجود جزء الذي لا يتجزى اقول فيه منع لجواز انحصاره

في فرد ولو سلم تعدد افراده فلم لا يجوز ان يمتنع الاجتماع لا بد لنفي ذلك من دليل
والاولى ان يقال لو تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية
بحيث يكون واحد منها على ملتقى الاخرين فان هذا الدليل كالدليل السابق
انما هو لبيان امتناع تالف الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى لا لبيان انتفاء الجزء
مطلقا ويمكن منع هذه الملازمة ايضا بان يقال انه لو تركب الجسم من
اجزاء لا تتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون واحد منها على ملتقى
الاخرين لجواز ان يكون تالف الجسم منها بان يقع جزء آخر وجزء آخر على جزء آخر
ثم يقع التماس بين الاجزاء الاربعة من غير ان يقع واحد منها على الملتقى وقد يدفع
بانه على تقدير تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى يجب بالضرورة ان يقع جزءان
متماسان ويقع على احدهما جزء ثالث فاذا تحرك الجزء الثالث فاتصافه بالحركة
اما حال كونه على الجزء الاول بتمامه او في الجزء الثاني او عند كونه على الملتقى والاولان
باطلان لان كونه في الجزء الاول حاصل قبل الحركة وكونه في الثاني حاصل قبل الفراغ
منها فتعين الثالث اعني اتصافه بالحركة حال كونه على ملتقى جزئين وفيه المط

مباحث اثبات الهيولى

المط قيل هذا البيان انما يتم لو وجدت حركة الجوهر الفرد على الاطلاق فتامل
قوله كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر اقول وانما قال المص كل جسم فهو
مركب من جزئين لان الغرض من هذا الفصل اثبات الهيولى في الاجسام
فلا بد في اثباته من التعرض للصورة الجسمية دون النوعية فاكتفى بهما ولان
الكلام هيهنا في الجسم المطلق فيكفي في تحققه الصورة الجسمية والهيولى والصورة
النوعية انما يعتبر في كون الاجسام انواعا مخصوصة قوله المدرك من الجسم في بادي
النظر اقول لم يرد ان يكون المدرك من الجسم في بادي النظر انما المحسوس فقط بل يريد
ان الجوهر لا يتعلق به الاحساس بل اذا ادرك الحس بعض اعراض الجسم
كالسطح واللون وادى ذلك الى العقل حكم العقل بوجود جوهر قابل للابعاد
الثلثة حكما ضروريا غير مفتقر الى ترتيب قياس وهو المعني من الصورة قوله في
اما اجزاء لا تتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها اقول منع هذا الحصر باحتمال ان
تكون تلك الاجزاء الغير المنقسمة في الجهات الثلث غير منقسمة اصلا او في بعض الجهات
وقابلة للانقسام الى غير النهاية في بعض اخرى فلا يكون اجزاء لا تتجزى ولا اشياء تنتهي
بالانقسام اليها

فالاولى ان يقال اما الاجزاء التي لا تتجزى او ما هو في حكمها فان الاشياء التي يكون غير منقسم في
بعض الجهات كالخطوط والسطوح في حكم الاجزاء التي لا تتجزى لان الدليل الدال على
بطلان تألف الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى يدل على بطلان تألفه من تلك الاشياء
ايضا فيقال مثلا لو تألف الجسم من الخطوط الجوهرية والسطوح الجوهرية لجاز
ان يترتب ثلثة خطوط متلاقية بحيث يكون واحدها وسطا بين الطرفين والتالي
باطل والمقدم مثله واما بطلان التالي فلان الخط الوسطاني لا يخلو اما ان يمنع تلاقي الطرفين
اولا والاول يستلزم انقسام الخط في جهة العرض والثاني التداخل قوله فيلزم
تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية اقول هذا هو مذهب النظام وهو ايضا
باطل لانه لو تألف الجسم من اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه
لان قطعه بالحركة موقوف على قطع نصفه الموجود بالفعل وقطع نصفه على
قطع نصف نصفه الموجود بالفعل وهكذا الى غير النهاية ولكل قطع زمان فيلزم
ان لا يقطع بالحركة الا في زمان غير متناه وهو محال قوله فثبت ان الاجسام القابلة للانفصال
الانفكاكي جسم متصلا اقول فيه الذي ثبت بالبرهان هو ان الجسم مثلا اما منفصل

متصل واحد او فيه ما هو متصل واحد قلنا انا نختار الثاني ونقول
ان الماء مركب من اجسام صغار قابلة للانقسام في جميع الجهات وهما وليس شيء من
تلك الاجسام الصغار قابلا للانفصال بحسب الخارج لا قطعا ولا كسرا كما هو مذهب
ذي مقراطيس ومن تابعه فنقول وهذا الجسم الذي هو متصل واحد في حد
ذاته ولا منفصل لا متداخل بطرؤ عليه الانفصال فلا يتم الدليل على اثبات الهيولى
فدفع بعضهم هذا الاشكال فقال ان تلك الاجسام الصغار متوافقة في الماهية
على مذهبه ونحن نقول كل واحد من تلك الاجسام بفرض فيه جزءان متوافقان
في الماهية ومتوافقان فيما بين تلك الاجسام المتفاصلة فيجوز على المتصلين الانفصال
وعلى المنفصلين الاتصال لاتحاد الماهية المقتضية لان الاحكام اللازمة الا ان مانع خارج
عنه وذلك المانع لا يكون لازما للماهية والا لاختص بنوعه شخصه وانما يكون لازما
يمكن مفارقته فيكون قابلا للانفصال بالفعل ويحصل المطلوب فاعترض بان هذا
الكلام جدلي لا يجدي نفعا اذ لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون الاجسام مركبة
من اجسام صغار مختلفة في الماهية بحيث لا يوجد فيها جسمان صغيران متوافقان

في الحقيقة وان لا يكون شيء من تلك الاجسام الصغار قابلة للانقسام بحسب الخارج

قوله لا ينفك عن الاتصال اقول فان قلت ان اراد به انه لا ينفك عن الاتصال المطلق

فمسلم ولكن هذا لا ينافي ان يكون هو القابل للانفصال لان الاتصال لا ينتفي عنه

الانفصال بالجملة بل يزول الاتصال الواحد ويحصل اتصالان آخران والانفصال

انما ينافي الاتصال الزائل لا الاتصال في الجملة والاجتماع لا يلزم الا مع الانفصال

في الجملة لا مع الاتصال الزائل وان اراد اتصاله المخصوص الحاصل فلا نم لزومه

قلت المراد هو الثاني ووجه اللزوم هو ان الصورة قبل طريان الانفصال شيء واحد

لا تعدد فيه اصلا واذا طرأ عليه الانفصال فلا شك انه لا يبقى ذلك الاتصال الواحد

بعينه وهذا ضروري بل ينعدم ويحدث متصلان آخران فظهر ان الاتصال

الحاصل في كل صورة لازم لها ينعدم تلك الصورة بانعدامه فتامل قوله والقابل

يجب ان يكون موجودا مع المقبول اقول ان القابل الحقيقي للشيء يجب ان يكون

موجودا عند وجود مقبوله لان القابل للشيء موصوف به فيجب بقاء الموصوف

عند وجود الصفة والا يلزم وجود الصفة بدون موصوفها وهو مستحيل قوله

قوله والقابل للانفصال الخ اقول اعترض عليه بان الانفصال على ما ذكره ههنا

التفريق عبارة عن شيئين زوال مضاف الى اتصال واحد وحصول مضاف الى

اتصالين آخرين فلا شك انهما انما طرآ ووقعا على الاتصالات الثلثة فيكون

الاتصالات الثلثة قابلة لهما بل الانفصال لانه عبارة عنهما فلا يكون القابل

للانفصال هو ما يقبل الاتصالات بل بينهما تنافي كلي والجواب بان المراد بزوال

اتصال واحد وحصول اتصالين اخرين زوال الاتصال عن شيء موصوف

بالانفصال وحصول الاتصالين الاخرين لذلك الموصوف ولا شك ان القابل

لزوال الاتصال عن الموصوف به وحصول اتصالين آخرين له هو ذلك الموصوف

لا الاتصالات فان القابل للمتقابلين هو ما يتوارد عليه المتقابلان مع بقائه

على هويته الشخصية الا يرى ان القابل لزوال البياض وحصول السواد هو

الجسم الذي يتوارد عليه البياض والسواد مع بقائه على هويته الشخصية

في الحالتين وطرو الزوال والحصول على الاتصالات لا يستلزم ان يكون

قابلة لهما فظهر صحة قوله والقابل للانفصال هو ما يقبل الاتصال الواحد

قابل

قوله فيكون محلاً للصورة الجسمية اقول قيل عليه هذا التزام بعيد اذ ليس يلزم
من كون الشيء محلا للازم كونه محلاً للملزوم والا لزم كون الشيء محلاً لنفسه واعلم
ان الشارح لما اراد بالاتصال معناه الظاهر اعني وصف المتصل احتاج اشتغال
بهذه المقدمة فورد عليه الاشكال فالقوم ارادوا بالاتصال الصورة المتصلة
في نفسها فمرادهم من عدم اشتغال تلك المقدمة وحصول مقاصدهم في هذا المقام
اعني مقام اثبات الهيولى بان لنا جوهراً ممتداً في الجهات الثلث وهذا بديهي
يحكم به العقل بمعاونة الحس فذلك الجوهر الممتد لا يجوز تركيبه من الجزء الذي لا يتجزى
ولا مما في حكمه مما لا ينقسم في جهة او في جهتين بل يجب ان لا يكون له جزء اصلاً او يكون
اجزاؤه اجساماً متصلة في حد ذاتها او منتهية الى ما هو كذلك فقد ثبت لنا
جسم متصل في حد ذاته فهذا المتصل يطرأ عليه الانفصال الانفكاكي فاذا طرأ
عليه الانفصال لا يبقى الجوهر المتصل في نفسه بعينه بل ينعدم ويحدث متصلان
آخران ولو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل في نفسه لزم ان يكون تفريق الجسم
اعداماً له بالكلية وايجاد الجسمين الآخرين من كتم العدم وهو ضروري الاستحالة

الاستحالة فلا بد هناك من امر ثابت على تقديري الانفصال والاتصال ولا يكون
متصلا ولا منفصلا في نفسه بل قابلا لذلك الجوهر المتصل فيكون واحداً بوحدته و
متعدداً بتعدده ومتصلاً مع اتصاله ومنفصلا متعدداً مع تفرقه واذا
كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحداً ومع المنفصل المتعدد متعدداً
كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به اختصاص ناعت فيكون محلاً للمتصل
الواحد حال الاتصال وللمنفصل المتعدد حال الانفصال فيكون جوهراً قطعاً
فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في ذاته هو المسمى بالهيولى قوله اي ذو اجزاء
مفروضة مشتركة في الحدود اقول الامر المتصل في نفسه كالخط والسطح والجسم
يكفي لفرض انفصاله ملاحظة نهاية واحدة فاصلة بين طرفيه فيكون تلك النهاية
بداية لاحدهما ونهاية للآخر وهذا معنى اشتراك الاجزاء المفروضة في الحدود والنهايات
واما اذا انفصل بالفعل يكون لكل من الطرفين نهاية قائمة به فما عدا اشتراك في
النهاية قوله لو لم يكن ذا اتصال لم يكن جوهراً متصلاً اقول ظاهره يشعر بان المراد
ان الاتصال المطلق من لوازم ماهية الجوهر المتصل بحيث لو انتفى الاتصال المطلق

انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال تام لم يكن جوهرا
متصلا فاما ان يكون ذا وضع فيكون جزءا لا يتجزى وقد ثبت بطلانه او لا فيكون
مفارقا اذ المجرد هو خلاف المفروض فعلى هذا لا يلزم ما هو مطلوبه اعني زوال
الجوهر المتصل عند زوال اتصاله الكائن لانه لم يثبت لزوم الاتصال الكائن المخصوص
فتامل فالاولى ان يقال الجوهر المتصل اذا طرأ عليه الانفصال زالت هويته الشخصية
وانعدمت وحصلت هويتان اخريان لان الواحد بالتشخص في نفسه لا يكون واحدا
ثانيا ولا شيئين اخرين لانا نعلم بالضرورة ان الماء الذي في الكوز على تقدير كونه واحدا
متصلا في نفسه اذا جعل في الكيزان فقد زالت عنه هويته الشخصية
الاتصالية التي لم يكن فيها منفصل اصلا وحصلت اشخاص وهي متصلات
متعددة لم تكن موجودة في تلك الصورة الاتصالية
قوله فلو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل الخ

قوله فلو يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل اقول قد نوقش فيه بجواز
ان ينعدم المتصل الواحد ويوجد متصلان آخران وبالعكس فلا يكون
هناك محل قابل لهما باق معهما ونحن نعلم بالضرورة ان الجسم عند انفصاله
لا ينعدم بالكلية ثم قوله والثاني معلوم الانتفاء اقول منع ذلك بجواز
ان يكون حلولهما في الصورة النوعية وليس بشيء لانها مبدأ للفعل
فلا يكون قابلا قوله فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كان الجسم
يصير بالبياض ابيض اقول اعترض عليه بانه ان اراد انه يصير هو
وحده جسما بسبب حلول الجسمية فيه فخبط لان الجسم هو المجموع لا مجرد
الجوهر الباقي وان اراد انه مع الجسمية يصير جسما فهذا المعنى ليس مختصا به
بل الجسمية ايضا معه يصير جسما والجواب ان المراد انه مع الجسمية
وبسببها يصير جسما بالفعل وهذا المعنى مختص به لان الجسمية
جزء صوري للجسم وبسببها يكون الجسم بالفعل بخلاف الجوهر الباقي
لكن هذا الاختلاف في المصادرة فتامل قوله لانها مع قطع النظر عما يقابلها

ذاتيا وينفصل عنه ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب الذات

اقول هذا اشارة الى جواب ع بتقرير لانم لا يجوز ان يكون غنية عن المحل بحسب

ذاتها ولا مفتقرة اليه بحسبها بل يكون كل من الغنى والاحتياج بحسب

خارج ومحصول جوابه انه لا واسطة بين الغنى والحاجة الذاتيين

فيلزم من انتفاء احدهما ثبوت الاخر لان الطبيعة مع قطع النظر عن

الامور الخارجة عنها اما ان يمكن وجودها بدون المحل اولا فان

كان الاول فهي غنية عنه بحسب الذات والا فمحتاجة اليه بحسبها وفيه

بحث اما اولا فلانه ان اراد بامكان الوجود بدون المحل مع قطع

النظر عن الامور الخارجة ان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي الحصول

في المحل ولا عدم الحصول في المحل فنختار انها غنية عن المحل بهذا المعنى

قوله لزم الاستحالة على تقدير الحلول في المحل ثم قوله لان الحلول بالمعنى المذكور

يستلزم الافتقار مسلم لكن لانم انه لو حل الغني بذاته عن المحل

فيه لتخلف عن الذات مقتضاها لان الغني بذاته بهذا المعنى لا يقتضي

الا الاستغناء

العام معنى لا يقتضي الحصول فيه ولا عدم الحصول فيه

بل غايته ما لزم

يقتضي عدم الحاجة حتى يلزم من الافتقار الى المحل بسبب بعض العوارض

انتفاء عدم الحاجة فتخلف عن الذات مقتضاها بل غايته انه لا يقتضي الحاجة

وثبوت الحاجة بحسب الغير لا ينافيه حتى يلزم التخلف وان اراد بامكان

الوجود بدون المحل مع قطع النظر عن الاغيار ان الطبيعة من حيث هي

تقتضي ان يساوي الحصول في المحل وعدم الحصول فيه ولا يترجح احدهما

على الاخر اصلا فهذا المعنى لا يناقض الاحتياج الذاتي الذي هو عبارة

عن اقتضاء الطبيعة الحصول في المحل لثبوت الواسطة بينهما لجواز

ان لا يقتضي التساوي ولا الحصول فيه ولا عدم الحصول فيه لان نقيض

اقتضاء الحصول عدم اقتضاء الحصول لا اقتضاء تساوي الحصول وعدم

الحصول ولا اقتضاء عدم الحصول فان كلا منهما اخص من نقيض اقتضاء

الحصول وكذا الجمع الابين ان الممكن لا يقتضي تساوي الطرفين بحيث لا

يجوز ان يترجح احدهما والا لزم خلوه عن العدم والوجود معا وهو مح

ولا وجود ولا عدمه بل كل من الوجود والعدم بحسب امر خارج عن ذاته

واما ثانياً فلان قولنا ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية عنه بحسب الذات
والا فمفتقرة اليه بحسبها يشعر بان المحل لا يمكن وجودها بدون شيء فهو محتاج
الى ذلك الشيء وليس بمستقيم فان العلة لا يمكن وجودها بدون معلولها مع
انها غير مفتقرة اليه اصلاً فالاولى ان يقال في بيان هذا الشق الامكان سواء
كان امكان وجود الشيء وعدمه في نفسه او امكان وجوده وعدمه لغيره
لا يكون بحسب الغير بل يكون ذاتيا البتة بخلاف الوجوب والامتناع كما قرر في
موضعه فلا يخ اما ان يمكن وجود الصورة بدون المحل بحسب الذات اولا فان
كان الاول يلزم ان لا يحل فيه اصلاً بعين ما ذكر في الشرح وان كان الثاني
فاما ان يجب وجودها بدون المحل بحسب الذات او يمتنع بحسب الذات والاول ممتنع
لانا قد اثبتنا وجودها في المحل في بعض الاجسام فتعين الامتناع بدون المحل
بحسب الذات وهو المط ولا يرد عليه ان يقال لم لا يجوز ان يخلو عن الامكان والوجوب
والامتناع بحسب الذات ويتصف باحدها بحسب الغير لان القسمة بين الامكان
الذاتي والوجوب الذاتي والامتناع الذاتي حاصرة بلا شبهة سواء كان بالنسبة الى

٢٠٤

الى وجوده في نفسه او الى وجوده لغيره وهذا مما تفردت به منه ولو حل
الغني بذاته عن الشيء فيه لتخلف عن الذات مقتضاها اقول قيل عليه استغناء الشيء
بالذات عن المحل اذا كان عبارة عما ذكره فهو امكان وجوده بدون المحل نظرا
الى الذات مع قطع النظر عن الاغيار لا يكون هذا الامكان منفكا عن الشيء عند
حلوله في ذلك المحل لان اللازم من الحلول في المحل هو الافتقار في الجملة ولو بسبب
الغير والافتقار في الجملة لا يرفع الاستغناء الذاتي بالمعنى المذكور فلا يلزم التخلف
اصلا والجواب ان الاحتياج والاستغناء متنافيان قطعا اذ الاستغناء
هو امكان الوجود بدون المحل والاحتياج هو عدم امكان الوجود بدون
المحل غاية الامر ان فاعل احدهما في محل النزاع هو الذات وفاعل الآخر الغير
وتعدد الفاعل لا يجوز اجتماع المتنافيين فاذا طرأ عليه الحاجة ولو بسبب الغير
يزول الاستغناء ولو بحسب الذات لامتناع اجتماع المتنافيين فيلزم التخلف
وقيل ايضا لو صح هذا الدليل لزم ان لا يحل السواد مثلا في الجسم لعين
جريان الدليل فيه بعينه اذ يقال في السواد مع قطع النظر عن الاغيار اما

جواب اذا

نقض اجمالي

اذ دليلنا ان تم وهو اما ان يكون الصورة بذاتها غنية عن المحل او لا

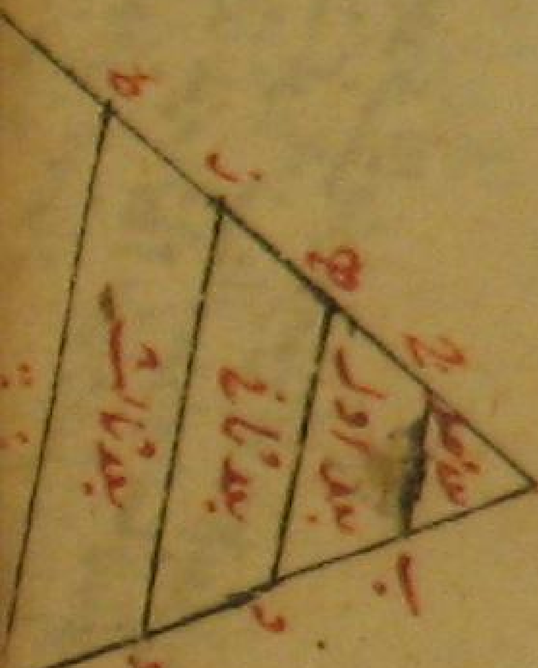
ان يمكن وجوده بدون هذا الجسم المعين في محل اخر اولا فان كان الاول لكان
مستغنيا عنه بحسب الذات فيلزم ان لا يحل فيه وان كان الثاني لكان محتاجا اليه
بحسب الذات فيلزم ان لا يوجد في محل آخر فيكون الدليل منقوضا به والجواب
اختيار الاول قوله مستغنيا عنه بالذات مسلم قوله فيلزم ان لا يحل فيه ممنوع وانما
يلزم ذلك لو لم يكن محتاجا بحسب الذات الى الجسم الذي هو اعم منه وهذا الاحتياج
في الهيولى لان الذي امر اعم يعرض احتياج الصورة اليه يكون هو هيولى اذ
لا ايراد بالهيولى الا جوهر محل الصورة الجسمية فثبت الاحتياج اليها فيتم المط
قوله واجيب عنه بان المراد اقول تحقيق هذا الجواب على ما ذكره بعض
الفضلاء ان ثبوت الجوهر الممتد في الجهات الثلث بديهي وقد ثبت بالدليل
السابق انه لا مفصل لامتداده بل هو متصل في حد ذاته وقد يطلق عليه الاتصال
مبالغة فنقول هذا الاتصال يطرأ عليه الانفصال فمقابله لا يمكن ان يكون
هذا الاتصال الجوهري وهو المراد بالصورة ههنا واما اعتبار كون هذا الامتداد
الجوهري حالا في الهيولى وتسميته بالصورة بهذا الاعتبار فليس مرادا ملحوظا

في هذا المقام فلا دور قوله بل او رد هذا الحكم على سبيل الفرض اقول
ان سلم الشارح ان الحكم على سبيل الفرض متوقف على وجود الصورة فقد تم
المراد وان لم يسلم فقد حكم فيما قبل بان الجسم المتصل يطرأ عليه الانفصال
وهو حكم بالحقيقة على الصورة الجسمية المتصلة في نفسها بطرو الانفصال لان الانفصال في
بالحقيقة انما يطرأ على المتصل حقيقة وليس هو الا الصورة المتصلة في نفسها
مع ان الحكم على الجسم المتصل بطرو الانفصال قبل اثبات الهيولى في الجسم وهو
مبني للحكم عليه بطرو الانفصال الا الصورة المتصلة وهذا كاف في اجراء السؤال
فتامل قوله واما ثانيا آه اقول محصول هذا الجواب ان اللازم مما الحكم على
الصورة بقبول الانفصال هو اعتقاد وجود الصورة وهو لا يتوقف
على اعتقاد وجود الهيولى فلا دور وهو بالحقيقة راجع الى ما ذكره المعترض
في الجواب قوله واما الجواب آه اقول هذا المجيب لم يرد بالاتصال الا
الجوهر المتصل في ذاته وليس هو الا الصورة الجسمية الا انه اطلق عليه الاتصال
مبالغة لا المعنى المصدري فلا غبار في كلامه قوله فتقليل الجدوى اقول كيف يكون

اي لا يريد المعنى المصدري وهو الاتصال م

اي كلام المجيب وهو امير كى ر

فليل الجلدي ﻫ ان فيه بيان ان المراد بالمقدار الامر المتصل الذي انه اطلق
هو عرض كما ان المراد بالصورة الامر المتصل الذي هو جوهر غاية الامر انه اطلق
الاتصال على المتصل مبالغة والشارح ايضا لم يبين مراد المص الآية قوله ان لم
يثبت اه اقول الجنس امر مبهم لا يدخل في الوجود الا بعد تحصله بفصل يعينه لا يوجد في
وهما متحدان بحسب الخارج في الجعل والوجود فالطبيعة الجنسية في الخارج
حقايق مختلفة بحسب فصولها المتنوعة في اختلافها في الاقتضاء واللوازم
بخلاف الطبيعة النوعية فانها طبيعة محصلة لا يتصور اختلاف لوازمها
قوله ولا شك انها ماهية نوعية اقول اعترض عليه بانا لا نم انها طبيعة
نوعية فذلك مما لا سبيل الى اثباته فان ما ذكره من اختلافها بالامور
الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه مم فان الطبيعة الجسمية
مطلقا امر مبهم كما عرفت فلا يتصور وجودها الا بان تتنوع بفصول
مقومة لها وبعد تنوعها تنضم اليها امور خارجة فلم قلتم انها ليست
كذلك قوله ولئن كانت الصورة الجسمية اقول محصوله انا وان سلمنا

سلمنا ان الصورة الجسمية حقايق مختلفة لكن الهوية الاتصالية المشتركة
بين الاجسام كلها اللازمة لها طبيعة واحدة فاحتياجها يستلزم الى الهيولى ح
المط الذي هو وجود الهيولى في جميع الاجسام ويرد عليه منع كون
الهوية الاتصالية طبيعة واحدة نوعية ولم لا يجوز ان يكون حقايق
اي الهوية الاتصالية
مختلفة والاحتياج انما ثبت للهوية الاتصالية اللازمة للاجسام القابلة

للانفكاك ولا يلزم منه احتياج الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام
الغير القابلة للانفكاك فلا يثبت وجود الهيولى في الجميع قوله فوضع
هذا الفصل اقول قيل لما بين ان كل جسم مركب من الهيولى والصورة
وان الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى فقد تبين ان الصورة الجسمية
لا تتجرد عن الهيولى فلا حاجة الى هذا الفصل اللهم الا ان يقال ايراد هذا
الفصل لزيادة الاستظهار قوله لكنه ح لان البعد اه اقول هذا
ركيك جدا لانه اذا فرض فيما قبل الا ان يخرج خطان مستقيمان كانا
ساقا مثلث من مبدا واحد ويذهبا الى غير النهاية ولا يلزم منه
الخطان
متعلق بيخرج

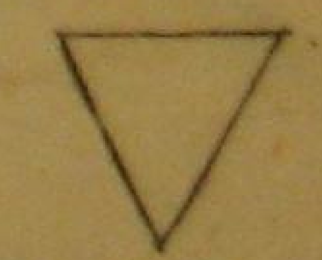


ان يكون انفراج ما بينهما بحسب تزايدهما وهو ظاهر لجواز ان يكون الانفراج
اقل من تزايد الساقين كما اذا كان الزاوية اقل من ثلثي قائمة فالصواب ان يعتبر كون
الانفراج بقدر التزايد في الغرض ويقال لو امكن بعد غير متناه لامكن ان يخرج من
مبدأ واحد خطان مستقيمان كساقي مثلث تزايد البعد بينهما بقدر تزايدهما و
يذهبا الى غير النهاية لكنه محال لانه يلزم منه امكان وجود بعد غير متناه مع كونه
محصورا بين حاصرين وهو محال قوله وعليه منع ظاهر اه اقول اعلم ان المصنف لم
يعتبر في هذا البرهان كون الانفراج بقدر امتداد الساقين كما فعله الشيخ الرئيس
ورد عليه هذا المنع واحتاج في التفصي عنه الى مقدمات ذكرها الشارح نقلا منه
ولما اعتبر الشارح كون الانفراج بقدر امتداد الساقين اقتداء لصاحب المطارحات
لم يرد عليه هذا المنع لانه اذا امتد كل واحد منهما ذراعا كان الانفراج بينهما
ايضا ذراعا على هذا الغرض واذا امتدا مائة اذرع كان بينهما ايضا كذلك فاذا
امتدا الى غير النهاية كان الانفراج ايضا غير متناه قطعا مع كونه محصورا بين حاصرين
نعم يتجه على الغرضين انهما يدلان على استحالة اللاتناهي في جميع الجهات او في جهتين

جهتين حتى يمكن الانفراج بقدر الامتداد ويمكن تزايد الانفراج الى غير النهاية و
لا يدلان على استحالة اللاتناهي في جهة واحدة قوله متزايدة بقدر واحد اقول
انما اعتبر كون التزايد بقدر واحد لانه لو كان زيادة كل بعد اقل من زيادة ما قبلها
جاز ان يكون الزيادات غير متناهية مع كون البعد المشتمل عليها متناهيا
بان يكون مثلا زيادة كل بعد نصف زيادة ما قبلها وكما كان كل خط قابلا للتنصيف
الى غير النهاية لم يلزم من الزيادات الغير المتناهية على هذا الوجه كون امتداد
جميع الزيادات ضعف الزيادة الاولى فضلا عن كونه غير متناهية وانما خصوا
الكلام بالمثل مع ان المقصود حاصل في الزيادة ايضا لكونه اقرب الى الفهم و
الضبط اذ له حد معين بخلاف الزائد وان شئت ان تعمل الشكل المقصود فا
ترسم دائرة باي بعد شئت وتقسم محيطها ستة اقسام متساوية وتخرج
من مركزها خطين محيطين بقسم من تلك الاقسام الستة فيحصل ساقان
يكون تزايد ما بينهما بقدر تزايدهما قوله ولنسم خط ب ج البعد الاصلي
اقول لكونه اصل الابعاد الباقية اذ هي مشتملة عليه وعلى زيادة قوله والذي



بعد اعني د ه البعد الاول اقول لاشتماله على الزيادة اولاً قوله الثالث ان
كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد
المشتملة على تلك الجملة اقول وفيه نظر لانه ان اراد ان كل جملة متناهية من الزيادات
الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فمسلم
ولكن لا يلزم منه وجود الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد وان اراد ان كل جملة
من الزيادات متناهية كانت او غير متناهية فهو موجودة في بعد واحد فوق
الابعاد المشتملة على تلك الجملة فممنوع لان الابعاد المشتملة على الزيادة الغير المتناهية
ليس لها فوق لعدم تناهيها فكيف يوجد الزيادات الغير المتناهية في بعد فوقها
قوله والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد مسلم قوله فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد
بعد هو آخر الابعاد ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد
لانتهائها وليس كذلك بل لعدم الفوقية فان كل بعد نفرض فثمة بعد آخر لا الى نهاية
قوله بسبب احاطة حد واحد بالمقدار اقول وانما قال بالمقدار ليتناول شكل
المسطحات كالدائرة والمثلث والمربع وشكل المجسمات كالكرة والمكعب واراد



واراد بقوله او حدود ما فوق الواحد للاجزاء شكل نصف الكرة ونصف الدائرة
فان شكلها هيئة حاصلة من احاطة الحدين اعني السطحي في شكل نصف الكرة
والخطي في شكل نصف الدائرة قوله فيكون متشكلة اقول انما يلزم تشكل
الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك مما ذكره من الدليل
لتمام اليه الاشارة قوله لا بد من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال
على السوية اه اقول لان الفاعل المفيض للشكل على القابل عندهم موجب
فلا يقتضي بعضاً منها دون بعض الا اذا كان امر مخصص من خارج بخلاف
ما اذا كان الفاعل مختاراً فانه يخصص البعض بحسب ارادته ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون فواعل متعددة لكل منها مناسبة مخصوصة لبعض
من المشكلات يقتضي كل واحد منها في بعضه مناسبة مخصوصة مع شكلها
مخصوصاً لا بد لنفي ذلك من دليل قوله والا لاشتركت اه اقول لما كانت
الصورة الجسمية مشتركة والعرض ان مقتضي الشكل ذات الصورة يجب ان لم
يكن للغير مدخل فيه وجب اشتراك الاجسام كلها في الشكل المعين لاشتراكها

فما يقتضيه اقتضاء تاما وهذا انما يتم لو ثبت ان الصورة الجسمية طبيعة واحدة
ولم يثبت بعد وما ذكره الشارح فيما قبل فقد عرفت حاله قوله مع عدم ان يتصل آه
اقول هذا النقل غير مطابق للكلام المعترض لانه اطلق الاتصال والانفصال
ولم يقيد بما قيدهما به الشارح قوله والحق ان يقال ان تبدل آه اقول اعلم انهم
استدلوا على وجود المقدار ومغايرته للصورة الجسمية بان قالوا الجسم الواحد
كالشمعة مثلا يتوارد عليه مقادير مختلفة عند اختلاف اشكاله من التكعب و
الاستدارة مع بقاء جسميته بعينها اذا لم يطرأ عليها انفصال فثبت ان في الجسم
امرا زائدا على الجسمية يتبدل مع بقائها بعينها والباقي غير الزائل اذا عرفت ذلك
فنقول لو كان تبدل الاشكال في الجسم لا يخلو عن اتصال وانفصال لم يصح سند المنع
المذكور لانه مبني على بقاء الجسمية عند تبدل الاشكال حيث لم يكن تبدل الاشكال
الا بالاتصال والانفصال لم يكن الجسمية باقية بعينها فلم يصح الاستدلال قوله
والمراد بالوضع ههنا آه اقول انما قال ههنا لان الوضع يطلق على معنى آخر و
هو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزاء بعضها الى بعض والى الامور الخارجة

الخارجة عنه قوله فاما ان ينقسم آه اقول فعلى الاول ان يقبل الانقسام في جهة
واحدة بقيد فقط ليخرج السطح وكذا الانقسام في جهتين ليخرج الجسم قوله
انما تركه لان المقابلة ههنا قرينة مغنية عن ذلك القيد قوله وتوسطا بين الخطين
اقول اي بحيث يتلاقى كل واحد منهما متصلين بالآخر ولا بد من هذا القيد لان
لزوم الانقسام في جهة العرض انما لم يكن الا على الثاني والجمع على هذا الوجه
قرينة لارادة التوسط على هذا الوجه قوله هما طرفا السطحين اقول وانما قيد
بتوسط الخط المستقل بين الخطين العرضيين الذين هما طرفا السطحين لان وجود
الخط العرضي وتعدد افراده مما لا شبهة فيه قوله اطراف ونهايات اقول فان الجسم
اذا انتهى في احدى جهاته فقط فلا شك انه يوجد هناك شيء ممتد في جهتين هو
السطح واذا انتهى السطح في احدى جهتيه فقط يوجد هناك بعد ممتد في جهة
واحدة وهو الخط واذا انتهى الخط في امتداده يوجد هناك شيء لا يمتد في جهة
فلا ينقسم اصلا وهو النقطة والمراد بالنهاية ههنا الانقطاع لا النهاية في المقدار
فالمراد ان سطح الكرة متناه مع انه لا خط فيه بالفعل اصلا لانا نشاهد بعض

بمعنى النهاية في المقدار لا بمعنى الانقطاع فان سطح الكرة لا انقطاع له في جهة اصلاً

قوله واما النظر الواقع آه اقول هذا النظر وارد وذلك لان امتناع التداخل في المقادير

من حيث هو مقادير فان ما لا مقدار له اصلاً لا يمتنع فيه التداخل بوجه من الوجوه

وما له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وما له مقدار

في جهتين امتنع التداخل فيه من تلك الجهتين دون الجهة الثالثة وما له مقدار في

جميع الجهات امتنع التداخل فيه بالكلية ولما لم يكن للخط مقدار ما في جهة العرض لم يمتنع

ان يتداخل الخطان او اكثر في تلك الجهة واما قوله بهذا الناظر معترف بان المجموع الخطي

فليس بشيء لان مراده ان الخطوط اذا انضم بعضها الى بعض في جهة الطول المجموع

الخطي منها اعظم من الآخر لكن الكلام في الانضمام في جهة العرض واذا انضم احدها

الى الآخر في العرض يتداخلان ولم يزد مقدار مجموعهما على مقدار الآخر فلا بد مما

يثبته الشارح اصلا قوله الاول التنبيه على ان الزمان آه اقول فيه اشارة

الى ان وجوده بديهي وما ذكر في صورة الاستدلال تنبيه على ذلك وقد يذكر

في بداهة وجوده ان الناس قاطبة يجزمون بوجوده حتى قسموه الى ساعات

ساعات وايام واسابيع وشهور وسنين وفيه بحث لان المجزوم به هو

ان لنا امراً ممتداً منقسماً الى ما ذكر واما انه وهمي او موجود فليس بمجزوم به

بديهة بل يتوقف على الاستدلال قوله بمعنى انا ندرك اقول يشير الى ان

المراد بالامكان ههنا ليس ما يقابل الوجوب والامتناع ليرد انه امر عقلي غير

موجود في الخارج وغير معقول بل المراد به انه امر ممتد يسع قطع المسافة

لكن الكلام في وجوده والشارح قد ادعى الضرورة فيه وانت تعلم ان دعوى الضرورة

في محل النزاع غير مسموعة والظاهر انه امر وهمي يحصل في الوهم من توالي

اجزاء الحركة كما ذكره المتكلمون واعلم ان الحكماء قالوا ان الحركة لها معنيان

احدهما الحركة بمعنى التوسط وهو امر موجود في الخارج غير منقسم مستمر

من اول المسافة الى آخرها تختلف نسبتها الى حدود المسافة وثانيهما الحركة

بمعنى القطع وهي امر ممتد غير موجود في الخارج يحصل في الخيال من استمرار

الحركة بمعنى التوسط وعدم استقرارها والزمان الموجود هو ما كان مقداراً

للحركة بمعنى التوسط وهو غير منقسم كما ان محله اعني الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة

الحلال الزمان المذكور

وامّا الزمان الذي هو امر ممتد فهو مقدار الحركة بمعنى القطع وهو غير موجود
ضرورة ان مقدار غير الموجود لا يكون موجودا بل هو امر يحصل في الذهن من
سيلان الزمان الغير المنقسم الذي يسمى بالآن السيال وان رجع هنا فقد اقتضى
القروية في وجود ذلك الامر الموهوم فتامل فيه اذ ليس يلزم منها اه اقول
اما الحركة البطيئة فلان الحركة البطيئة الموافقة في الاخذ والترك للحركة السريعة
لا يسع قطع المسافة الطويلة لنقصانها عنه واما الحركة السريعة فلان الحركة
السريعة الموافقة للحركة البطيئة في الاخذ والترك لا يسع قطع المسافة القصيرة
لنقصانها عليه والمراد ما كون ذلك الامر واسع القطع المسافة فهو كونه مساويا
كانه قابل ومنطبق عليه قوله وهو ان الابعاد اه اقول والمراد بالابعاد
ههنا هو الامتدادات الخطية ولا يلزم وجودها بالفعل في الجسم كالكرة و
الابعاد الممكنة الفرض في كل جسم غير متناهية والمعتبر ههنا هو الابعاد الثلثة
التي تتقاطع على الزوايا القوائم المسماة بالطول والعرض والعمق لان امكان
فرضها خاصة للجسم بخلاف السطح فلان السطح وان امكن فيه فرض الابعاد

الابعاد الثلثة المتقاطعة لكن لا على زوايا قوائم بل على حادة ومنفرجة قوله
واثنان اه اقول واعلم ان للجهات مطلقة ومطلق الجهات اما الجهات
المطلقة فهي منتهى الاشارات ومنتهى الحركات المستقيمة على اختلاف القولين
والفوق والتحت اللذان منها حقيقيان لا يتبدلان لان احدهما الفوق هو منتهى
منتهى الاشارة الذي من راس الانسان بالطبع الى الطرف الذي اذا خلق الانسان
وطبعه كان راسه اليه والتحت هو منتهى الاشارة الذي يلي قدمه بالطبع
الى الطرف الذي اذا خلق الانسان وطبعه كان قدمه اليه فالفوق والسفل
بهذا المعنى لا يتصور فيهما تبدل اصلا وبهذا يندفع ما ذكره الامام انهما
ايضا يتبدلان بالفرض فانه اذا وقف شخصان على طرفي قطر واحد من
الارض فالجانب الذي يلي راس احدهما يلي قدم الآخر فما هو فوق بالقياس
الى احدهما تحت بالقياس الى الآخر ووجه اندفاعه هو ان الفوق على ما ذكرنا
يلي راس الانسان طبعا اي اذا خلق الانسان وطبعه كان راسه لا ذلك
الجانب والتحت ما يلي قدم الانسان طبعا اي اذا خلق الانسان وطبعه كان

مباحث الجهات

[illegible]

قدّامه اليه ولا شك ان الجانب الذي يلي راس احدهما طبقا لا يلي قدم الآخر بالطبع
والا لكان قدم احد الشخصين لو فرضناه حيث راس الشخص الآخر كانت على النسبة
الطبيعية وليس كذلك فتامل واما الاربع الباقية منها اعني الشمال واليمين والقدام
والخلف فيتبدل لان اليمين هو منتهى الاشارة الذي اليه يمين الانسان والشمال
الذي اليه يسار الانسان والقدام ما اليه وجهه والخلف ما اليه ظهره والمتوجه
الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال
يساره ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس
واما مطلق الجهات فيتناول الاطراف الغاية بكل جسم والجهات الست
التي اقسام مطلق الجهات يتبدل اما الفوق والتحت فلانهما عبارتان في
الانسان مثلا عن طرفي امتداد الطول حال كونه على الوضع الطبيعي و
الفوق طرف امتداد الطول الذي يلي راسه حال كونه على الوضع الطبيعي
والتحت طرف امتداد الطول الذي يلي قدميه حال كونه على الوضع الطبيعي
واذا انعكس يكون طرف امتداد الطول الذي يلي راسه تحت فطرف امتداد

فطرف امتداد الطول الذي يلي قدميه فوق لان الفوق والتحت بهذا المعنى
عبارتان عن طرفي امتداد الطول للانسان باعتبار امر غير لازم وهو كون الانسان
على الوضع الطبيعي فاذا انتفى ذلك الامر تغير الفوقية والتحتية واما الاربع
الباقية منه فلان اليمين في الانسان مثلا طرف امتداد العرض الذي يلي
اقوى جانبيه والشمال طرف العرض الذي يلي اضعف جانبيه والقدام
طرف امتداد العمق الذي يلي البطن والخلف طرف امتداد العمق الذي
يلي الظهر ولو فرضنا ان الوجه والبطن خلف في الموضع الذي هو الآن
الظهر وخلف الراس تبدلت هذه الاربعة الآن هنا فرض غير واقع
اذا عرفت هذا فنقول بيّن الشارح اولاً مطلق الجهات ثم ذكر ان اثنين
من هذه الجهات اعني الفوق والتحت حقيقيتان لا تتبدلان وبيّن
عدم تبدل الفوق والتحت اللتين هما من الجهات المطلقة وهو اغلط
في الكلام فليتامل قوله فان كلا منهما آه اقول وذلك لان جهة
الفوق هي محدب الفلك الاعلى الذي اليه ينتهي الاشارة من كل جانب محيط

بجميع الاجسام وجهة التحت هي المركز الذي ينتهي الاشارة من جهة اخرى
وليس اليمين والشمال الا احد هذين اذ لا يخرج عنهما باعتبار كونه مقابلاً
لاقوى الجانبين او اضعفهما وكذلك القدام والخلف ليس الا احد هذين باعتبار
كون ظهره اليه وجهه اليه قوله اذ الاشارة الخ اقول لا يقال الاشارة
الحسية امتداد موهوم فلا يلزم ان يكون منتهاها موجوداً لانا
نقول هب وان كانت امراً وهمياً لكن العقل يحكم بالضرورة ان
منتهاها لا بد ان يكون موجوداً في الخارج لكن يرد عليه ما ذكر في
المكان من انا لا نم ان الاشارة الى المعدوم مستحيلة فان الخطوط
والسطوح متصلة عندهم في انفسها لا مفصل فيها اصلاً مع جواز
الاشارة الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط
السطح قوله فان المتحرك انما يتحرك الخ اقول هذا الحصر مم فان المتحرك الى جهة
انما يتحرك للوصول اليها او القرب منها لا لحصول فيها والاولى ان يقال
فان المتحرك انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه كما اذا تحرك الى المكان او القرب منه و

والوصول اليه كما تحرك الى الجهة قوله وكذلك توجه المتحرك الخ اقول اشار بنيابه
قوله بالحركة المستقيمة الى دفع ما يقال لا نم ان توجه المتحرك الى المعدوم مستحيل
فان الجسم يتحرك في الكيف من البياض الموجود الى السواد المعدوم فقد جاز
ان يكون المعدوم مقصوداً ومتوجهاً الى المتحرك وتوجيه الدفع ان يقال ان
الكلام في الحركة المستقيمة هي الحركة الاينية وما ذكر من قبيل الحركة في الكيف
فلا يرد نقضاً والفرق ان المتحرك في الكيف يتحرك لا لحصول فيه او القرب منه بل
لتحصيله بنفس الحركة فلا بد ان يكون معدوماً حال الحركة لئلا يلزم تحصيل الحاصل
بخلاف المتحرك في الاين فانه انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه او عنده والضرورة العقلية
حاكمة بامتناع الحركة الى المعدوم للحصول فيه او عنده وفيه بحث فان المتحرك
بالحركة المستقيمة في الهواء مثلاً يقصد المكان الذي يحصل فيه عند انتهاء
حركته مع انه ليس بموجود حال الحركة عندهم بناء على ان المكان هو السطح
الباطن لانه انما يحصل بالخرق عند انتهاء الحركة لا يقال ان المدعى ان مقصد
المتحرك يجب ان يكون موجوداً في الجملة لانا نقول هذا الحكم مشترك بين الحركة

في الكيف والحركة في الاين فيضيع التغيير بقوله بالحركة المستقيمة كما فتامل
قوله فحركته في هذه الحالة اقول لا نبا [illegible] الحصر م [illegible] ان يكون تلك الحركة
في القصد لا عنه ولا اليه لانا نقول هنا ينافي ما هيئة الجهة لانها ما عنه واليه
الحركة ولو فرض نحو الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة هف قوله واما ان يكون
في ملاء متشابه قوله ان اراد بكون تعيين وضع الجهة في ملاء متشابه ان يكون
الجهة من اجزاء الملاء المتشابه ففي المقدمة مستدرك لان اجزء الجسم جسم لامتناع
الجزء الذي لا يتجزى وما في حكمه وقد تبين فيما سبق امتناع كون الجهة جسما لعدم
قبول الجهة الانقسام في امتداد ماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام
في جميع الامتدادات وان اراد بكون تعيين وضع الجهة في ملاء متشابه
ان يكون الجهة نهاية مفروضة في داخل تحت الملاء المتشابه فلا نسلم استلزام
عدم اختلاف الجهتين بالطبع فانه يمكن ان يفرض في الملاء المتشابه سطح
ونقطة وهما مختلفتان بالطبع فالاولى ان يراد المعنى الثاني ويثبت الحاله
بان النهايات المفروضة في داخل الملاء المتشابه امور وهمية غير موجودة

موجودة في الخارج والجهة موجودة في الخارج فلا يكون النهاية المفروضة
فيه جهة اعلم ان المراد بكون تعيين وضع الجهة في الملاء او في الخلاء ان يكون الخلاء
والملاء معينا لوضعها فلا يرد ان جهة السفل اعني النقطة المركزية تعين
وضعها في حشو الملاء المتشابه الذي هو الارض اذ لا شك ان الارض الداخل
لم تعين جهة السفل وانما المعين لها هو الجسم المحيط بالكل الذي هي غاية
البعد عنه قوله وغاية البعد لا يتحدد اقول اما البعد الداخل فيه فلما
سيجيء عن قريب واما البعد الخارج فلان الكلام بفرض له ابعادا فيمكن ان يفرض
ما هو الابعد من ذلك الابعد قوله يساوي بعدها الخ اقول لم يرد بان
يساوي بعدها عن السطوح والخطوط ان بعدها عن السطوح كبعدها عن الخطوط
والزوايا وذلك ان بعدها عن الخط والزاوية اكثر من بعدها عن السطح وكذا
عن الزاوية اكثر من بعدها عن الخط في جميع المضلعات بل اراد ان بعدها عن
احد السطوح كبعدها عن السطوح الباقية وبعدها عن احد الخطوط كبعدها
عن باقيها وبعدها عن احدى الزوايا كبعدها عن باقيها قوله فالنقطة

الوسطية اه اقول لا يقال المعتبر غاية البعد المحدد لا من السطوح
لكن في جهة القرب والمحدد لا اجزاء له بالفعل لانا نقول البحث بقابل الفوق
مقابلة في الغاية على وجه لا يمكن ان يتوهم ما هو ابلغ منه فوجب ان يكون احدهما
غاية البعد الآخر قوله والاولى ان يقال اقول انما كان اولى لشموله البعد
الداخل والخارج سواء كان امتدادا واصلا بينهما او لا بخلاف ما سبق فانه
مختص بالخارج الذي هو امتداد واصل بينهما قوله وغاية البعد الداخل اقول
هذا يدل على ان بعدا واحدا لا يكون غاية البعد بالنسبة الى كل من الجسمين
فلو اعتبر في جهة السفل كونها غاية البعد بالنسبة الى كل منهما يكون الفوق غاية
القرب بالنسبة الى كل منهما فلا يتحدد به جهة القرب ايضا لان غاية القرب من
احدهما ليست غاية القرب من الآخر فلا وجه لقوله فيما سبق لا يتحدد بهما الا
جهة القرب تامل قوله وايضا يلزم اقول ان اراد انه يلزم ان يكون
جهة واحدة شخصية فالملازمة مسلمة وبطلان اللازم ممنوع لكونها مخصوصا
لبعض الاجسام بالحركة المستقيمة لا ينافي تعددها الشخصي وان اراد انه يلزم

يلزم ان لا يكون جهة واحدة نوعية فالملازمة ممنوعة اذ لا يلزم من قيام منهما
بجسمين مختلفين اختلافهما بالنوع اذ الاختلاف النوعي للمحل لا يستلزم
الاختلاف للحال قوله لا انفصال وفيه في سمت غير الامتداد الواصل بينهما
اقول قد يقال يجوز ان يكون الامتداد المحقق منحصرا في امتداد الواصل
بينهما في سمت غير الامتداد الواصل بينهما واما الامتداد الموهوم فهو لا شيء
محض يمتنع الاشارة اليه فلا يتصور هناك بعد حقيقي بل انما يتصور فيه بعد
موهوم مفروض فلا يكون جهة حقيقية والكلام فيها قوله الجسم اما بسيط
او مركب اقول الجسم البسيط يرسم ثانيا بانه الذي يكون جزؤه المقداري
مساويا للكل في الاسم والحد وعلى هذا لا يكون اللحم والعظم وما يشبههما
بسيطا بحسب الحقيقة لتركبها من العناصر الاربعة التي هي اجزاء متغايرة للمقابل
بحسب الحس ولا يكون الفلك بسيطا لا حقيقة ولا حسا لان الجزء المحسوس
منه ليس بفلك ويرسم اخرى بانه الجسم الذي لا يتركب من اجسام مختلفة
الطبائع وعلى هذا ايضا لا يكون اللحم ونظائره بسيطا بحسب الحقيقة بل بحسب الحس

فقط لكنه لا يمنع بساطة الفلك بحسب الحقيقة فهذا الاعتبار اعم من الاول
وهو المراد ههنا قوله اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات اقول هذا
الدليل انما يدل على بساطة الفلك الاعظم الذي هو محدد للجهات لا على بساطة
الفلك مطلقا والمدعى اثبات بساطة الفلك مطلقا فلا يتم التقريب قوله
وكلما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله اقول ان اراد القبلية الزمانية فممنوع
وكذا ان اراد القبلية الذاتية بالنسبة الى ذات الطالب وان اراد القبلية
الذاتية الى الطالب فمسلم لكنه لا يستلزم المطلوب فانه يجوز ان يكون المحدد قابلا
للحركة المستقيمة ويكون ذاته من حيث هي متقدمة عليها من حيث انها طالب
جهة وثانيا كل اخرى وصدق ليس هذا الطالب اذ ما له تقدم المحدد بالذات على
طلب الجهة وقبل الاولى ان يقال وكلما يكون كذلك فالجهة متحددة له لا به
فتامل قوله واما الكبرى وهو ان لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط
اقول فقد يقال ما ذكر من البيان انما يدل على كذب قولنا بعض ما لا يقبل
الحركة المستقيمة الذي هو الفلك مركب وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم

الاعم فلا يلزم صدق الكبرى الكلية ويمكن ان يدفع بان الكبرى ليس قولنا كل
ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط سواء كان فلكا او غيره بل قولنا كل فلك
لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط وما ذكره من البيان يدل على كذب نقيضه فتامل
قوله لكن مثل هذا السطح واجب الحصول اقول يفهم منه ان المحدد لو لم يكن
سطحا واحدا كريا لا يتحدد به جهة الفوق وهو خلاف ما مر سابقا من ان المحدد
لو لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة الفوق واما التحت الذي هو غاية البعد عن
المحدد فلا يتحدد به قوله بان قبول الجزء الحركة المستقيمة اقول اذ يجوز ان يعرض
للكل صورة متنوعة مانعة عن قبول الحركة المستقيمة قوله لا يمكن عوده بطبعه
اقول فيه بحث لانه وان جاز فرض زوال القاسر لكن لم لا يجوز ان يمتنع زواله
بحسب نفس الامر فلا يمكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي لامتناع زواله فلا يلزم
كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وان سلمنا جواز زوال القاسر لكن لم لا يجوز
ان يكون في طبعه ما يمنع زوال الشكل القسري اذ لا يبعد ان الارض لا يقتضي
بطبعها ان يكون كرية لكن قد اخرجها الامور الغريبة عن شكلها الطبيعي و

وعند انعدام تلك الامور الغريبة لا يمكن ان يعود بطبعه الى الشكل الطبيعي
لان طبيعته تقتضي اليبوسة المانعة عن العود واما الشكل الطبيعي فان قلت
كون اليبوسة المستندة الى الطبيعة الارضية مانعة عن الشكل الطبيعي يقتضي كون الطبيعة
الواحدة مقتضية لشيء ولما يمنع من حصول ذلك الشيء وهو باطل قلت الطبيعة
لما اقتضت شكلا مخصوصا واقتضت ايضا كيفية حافظة للشكل مطلقا فهذا
الاقتضاء الثاني الاقتضاء الاول بل هو كمن لو خليت وطبعها لكن لما ازال
القاسر الشكل ولم يزل الكيفية حافظة للشكل القسري ومانعة العرض عن
العود الى الشكل الطبيعي ولا استحالة في ذلك قوله لزم كون الفلك الخ اقول
هذا الدليل كما انه مبني على بساطة الفلك وما ذكره الدليل على بساطة الفلك انما
يدل على بساطة المحدد فقط فيقصر دليلهم عن مدعاهم لان مدعاهم كون جميع
الافلاك قابلة للحركة المستديرة وهو غير لازم من هذا الدليل قوله وزوالها
وتبدلها اقول هذا القيد لا طائل تحته بل هو مخل لان اقتضاء الطبيعة
للحركة بواسطة الميل لازم لا يتصور فيه مفارقة اصلا وكانه اراد بتقتضي

يقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة اقتضاء يستلزم وجود الحركة لو لم يمنع عائق
عن وجودها قوله فلا بد من ان يقع في زمان معين اقول لان المسافة وقعت
تلك الحركة فيها منقسمة وقطع بعضها لا بد ان يكون قبل قطع كلها ضرورة وانما
احتيج الى هذه المقدمة لانه لو جاز ان يقع حركة عديم الميل في تلك المسافة في الآن
ووقع حركة ذي الميل الاول فيما في الزمان لم يكن لهذا الزمان نسبة الى ذلك
الآن لعدم المجانسة كما لا نسبة بين الخط والنقطة فلم يتم الاستدلال لتوقفه
على ثبوت نسبة بين ما وقع فيه حركة عديم الميل وما فيه حركة ذي الميل الاول
بفرض الميل الثاني بالقياس الى الميل الاول على تلك النسبة قوله وكل مقدارين
من نوع اقول انما قال من نوع لان المقدارين اذا لم يكونا من نوع واحد
لا يلزم ان يكون بينهما نسبة مقدارية كالزمان والخط والعدد فان كلا منها
يخالف بالنوع للآخر ولا نسبة مقدارية بين اثنين منها بخلاف الخطين والزمانين
والعددين حيث يوجد بينهما نسبة مقدارية البتة قوله اذ لو لم تنقص
شيء من الميل اللازم من هذا الدليل هو ان الميل مؤثر في السرعة ازديادا

او انتقاصًا على معنى انه لو ازداد شيء من الميل انتقص شيء من السرعة و
بالعكس وهو غير مط والمط هو ازدياد سرعة حركة الجسم بقدر انتقاص الميل
المفارق وانتقاصها بقدر ازدياد الميل المفارق غير لازم فلا يتم التقريب تامل
قوله بحيث يكون نسبة ميله اى ميل ذى الميل الاول اقول قد يقال لم لا يجوز
ان يمتنع وجود ذى ميل يكون نسبة ميله الى ميل ذى الميل الاول كنسبة زمان
حركة عديم الميل الى زمان حركة ذى الميل الاول ويجاب بانه على تقدير جواز عدم
اشتمال الجسم على مبدا ميل يكون الميل محتملا للضعف لا الى نهاية ويكون
غاية الضعف هو عدم اشتمال الجسم مبدا الميل فيلزم جواز وجود الميل
بالنسبة المذكورة قوله وفيه نظر اقول قد يقال الشرطية القائلة لو انتقص شيء
من الميل ولم تزد اذ السرعة فى الواقع لم يكن لذلك القدر المنتقص تاثير فى المفارقة
بديهية لا يتطرق اليها شك اصلا وكذا استلزامها للشرطية الاخرى اعنى قولنا فكلما
انتقص الميل بذلك القدر لم تزد اذ الحركة سرعة فى الواقع لان المنتقص فى المرتبة
الثانية والثالثة ميل الاول فى الحقيقة والغرض انه لم يوجد شيء هو لا يوثر الباقى

الباقى ايضا بالضرورة فهذا الاستلزام غير واقع موقعه وقول الشرطية
الاولى بديهية مسلمة ان اريد بها انه لا يكون للمقدار المنتقص من الميل اول مرة
تاثير فى المفارقة ولكن استلزامها للثانية ممنوع لجواز ان يكون تاثير انتقاص المذكور
من الميل مشروطا بانتقاص القدر المذكور سابقا فلا يلزم عدم تاثير انتقاص القدر
المذكور اول مرة عدم تاثيره فى المرتبة الثانية والثالثة وممنوعة ان اريد انه لا
يكون لذلك القدر تاثير اصلا فان عدم تاثير انتقاص القدر المذكور فى المرتبة الاولى
لانتفاء الشرط لا يستلزم عدم تاثيره عند وجود شرطه اعنى فى المرتبة الثانية
وما بعدها قوله فبقدر انتقاص الميل نوع ذى الميل الثانى اقول هذا التقريب غير
موجه لان اللازم مما ذكر سابقا ان ازدياد الميل وانتقاصه موثر فى ازدياد
السرعة وانتقاصها بقدر ازدياده فلا يلزم المذكور فليتامل قوله ونسبة
زمان عديم اقول هذه المقدمة كبرى فنتيجة العكس الاول حذفت لدلالة ما عليها
وهى قولنا نسبة سرعة ذى الاول الى سرعة ذى الميل الثانى كنسبة زمان عديم
الميل الى زمان ذى الميل الاول وقوله اذ الحدس الخ بيان الكبرى وقوله فنسبة

سرعة ذي الميل الاول لا سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى
سرعة عديم الميل نتيجة للقياس المطوي صغراه قوله يوضح ذلك اعتبار اقول
فان الثمانية نسبتها الى الاربعة وثلث اثني عشر نسبة واحدة وهي الضعف
فالاربعة وثلث اثني عشر متساويان بخلاف الاربعة وربع اثني عشر فان الثمانية
الى احدهما ليست كنسبتها الى الآخر فهما متفاوتان قوله لانا لا نم ان الحركة اه
اقول واستدل عليه بعض الفضلاء بانه لو اقتضت الحركة بنفسها قدرا معينا
من الزمان لما جاز وقوع الحركة في نصف ذلك الزمان مع انها واقعة لان نصف
تلك الحركة واقع في نصف ذلك الزمان ولا شك ان نصف الحركة حركة قوله ودفع
الملزوم لا يوجب اه اقول لان الملزوم قد يكون اخص من اللازم ودفع
الاخص لا يوجب دفع الاعم قوله ولئن سلمنا ان دفع السند اه اقول
ان اراد بقوله مطلقا في الجملة اي في بعض الصور بحسب الاحتمال فقوله ساقط فدفع
السند لا يوجب اندفاع المنع على السلب الكلي فلا يكون موجها لان دفع السند
المساوي يوجب اندفاع المنع وان اراد كليا اي في جميع الصور سواء كان مساويا

مساويا او اخص فقوله لكن لا نم ان دفع هذا السند يوجبه خارجا عن قانون
المناظرة لانه اذا سلم ان دفع السند يوجب المنع في جميع فقد سلم ان دفع هذا
السند يوجبه ومنعه بعد تسليم خارج عن قانون البحث قوله وهذا الاعتراض
انما يرد اه اقول لان التقرير الثاني فجعل فيه المحال اللازم تساوي زماني عديم الميل
الثاني فيرد عليه انه انما يلزم ان لو لم يقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان كما عرفت
واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب فقد جعل فيه المحال اللازم تساوي مسافتي
عديم الميل وذي الميل الثاني فلا ورود لهذا الاعتراض عليه وفيه بحث لان هذا
الاعتراض يرد عليه ايضا بادنى تغيير بان يقال لا نم ان نسبة سرعة ذي الميل
الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان القاسر يقتضي
مقدارا معينا من السرعة على حسب قوته ويقع حركة الجسم المعذر على ذلك المقدار
من السرعة عند عدم العايق كما في عديم الميل وينتقص السرعة عند وجود العايق
بحسبه فيكون سرعة ذي الميل الاول انقص من سرعة عديم الميل لوجود العايق
الداخل فلنفرض ان سرعة عديم الميل فلو فرضنا جسما له ثالثا يكون نسبة
ميله للعاوق

ان ميل ذي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول يكون
ميل ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل الاول لان نسبة الزمانين في هذا المثال
بالنصفية كنسبة السرعتين ولما كان الميل الاول نقص عن السرعة التي يقتضيها
طبيعة القاسر نصفها نقص الميل الثاني ربعها فيكون سرعة ذي الميل الثاني
انقص من سرعة عديم الميل بمقدار الربع فلا يلزم تساوي المسافتين قوله
فيهما ضبط ظاهر اقول اما الخبط في السؤال فلما ذكره من ان المحال انما لزم
من فرض حركة عديم الميل فيكون حركة عديم الميل محالاً واما الخبط في الجواب
فلانه لا يقطع مادة المنع بالكلية اذ للقايل ان يقول ويعود العايق الداخل
لا يجب ان يكون هو الميل فلم لا يجوز ان يكون آخر غير الميل من قبل الطبيعة و
الحق ان السؤال فوج والجواب ليس بذاك لان المحال اللازم اعني كون الحركة مع
العايق كهي لا معه انما يلزم لو لم يكن هناك عايق اصلا لا داخل ولا خارج
وهو ظاهر ولم لا يجوز ان يكون انتفاء العايق الخارجي محالاً ويكون وجود
العايق الخارجي لازما واجب التحقق ويكون منشاء الاستحالة هو

هو فرض عديم العايق الخارجي فيكون هو محالا لا حركة عديم الميل او يكون
المحال انتفاء العايق الداخل والخارج معاً ويكون احدهما لا على التعيين لازماً
ويكون منشاء الاستحالة فرض انتفائهما فيكون انتفاؤهما معاً محالا لا انتفاء
احدهما فقط الذي هو المدعى قوله فطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي الانصراف
عن ذلك الوضع فلو كان طبعه ميل مستقيم يقتضي التوجه الى ذلك الوضع لزم
ان يكون الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين فيه بحث لان الوضع
المنصرف عنه بالميل المستدير لا يقتضيه الميل المستقيم على تقدير وجوده
في طبع الفلك لان المطلوب بالميل المستقيم هو الجهة ليس الا والا لم يكن ميلا مستقيماً
فاذن المحال انما لزم من فرض كون المطلوب بالميل المستقيم التوجه الى الوضع
المنصرف عنه والامر ليس كذلك وتقرير كلام القوم في هذا المقام هو ان الميل
المستقيم يقتضي توجه والميل المستدير يقتضي صرفه عن تلك الجهة وهما امران
متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين وانما
عدل عن تقرير القوم لما ذكره في آخر هذا الدرس من ان المطلوب بالميل المستقيم

الذي اقتضته طبيعة الفلك لا يكون موضعا لان طلب الوضع مشروط بالخروج
عن الوضع المقتضي بوجوده لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له فتعين
ان يكون هو الوضع هذا كلامه ولا يخفى عليك انه كما ان المطالب بالميل المستقيم الذي
في طبع الفلك لا يجوز ان يكون الموضع كذلك لا يجوز ان يكون الوضع والا لم يكن
الميل المستقيم ميلا مستقيما فالاستدلال به على ان المطالب بالميل المستقيم الذي
في طبع الفلك هو الوضع غير مستقيم وما ذكره من ان المطالب بالميل المستقيم الذي في
طبع الفلك لا يكون الموضع وليس يستدل على انتفاء الميل المستقيم في الفلك
اشار اليه الشيخ في الاشارات بعد على تقدير التسليم تغير هو الفوم والشارح
ايضا ان اجزاء المثلثين لا يقتضي توجها وصرفا بالنسبة الى ان واحد كما
اذا تحرك بالاستقامة فيما بين قطعه وعلى الاستدارة على حفظ مقطعه
ولا عكسهم للاكتفاء ثم الاستدلال على امتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة
للمثلين باستلزامه اقتضاء البسيطة امرين مختلفين مع عدم تعرض للصرف
والتوجه ليلا يلزمهم هذا الايراد لان الثابت عندهم هو ان الطبيعة الواحدة

الواحدة من جهة واحدة لا تقتضي امرين مختلفين واما اقتضاؤها
للمتخالفين بحسب شرطين متغايرين كما في شرط الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول
فيه لا بقاء دعواهم انها لا تقتضي توجها وصرفا في حالة واحدة فلا بد مما ذكر
لان اقتضاء الطبيعة العنصرية للامرين المتنافيين في حالتين لا ينافي تلك
الدعوى ان ما في طباعها ميل مستدير لا يقتضي ميلا مستقيما كما يصرح به عبارته
الكون وهو حصول الصورة في المادة بعد ان لم يكن حاصلة فيها الكون والفساد
وحدوث صورة زوال صورة اخرى عند تبدل الصورة النوعية على الهيولى
الواحدة وسيأتي اثباتهما في العنصريات واما تبدل الصورة الجسمية المتخالفة
بالهيولات على الهيولى الواحدة بالفصل والوصل فلا يسمى كونا وفسادا
البقاء النوع مع تبدل افراده فظهر انه لا بد ان يعتبر الصورة في عبارة الشارح
بالنوعية وكانه انما ترك التقييد لشهرته قوله اما الدعوى الاولى فلانه
الفلك محدد الجهات اقول ان اراد كل فلك من الافلاك فهو محدد الجهات فهو
لان محدد الجهات هو المحيط للكل ولا مدخل للمحاط في التحديد كما سلف في الفصل

في الفصل الاول وان اراد فلما تمام الافلاك محدد فمسلم ولكن يكون النتيجة
جزئية كما لا تصغرى وهي ان بعض الفلك لا يقبل الكون والفساد والمطلوب كلية
فلا يتم التقريب قوله فلكل واحد من صورتي الكاينة والفاسدة حيز طبيعي
اقول اي لكل واحد من الصورتين اذا حلتا في مادة وصارت جسما مخصوصا
له حيز طبيعي فتدبر قوله ويمكن ان يستدل عليها هنا بان الطبيعة اقول والموجود
في النسخ بذكر الضمير في قوله بجميع ما يلزمه والظاهر منه ارجاعه الى الحيز فيكون المعنى
ان الطبيعة اذا اقتضت حيزا اقتضت جميع لوازمه وكل الحيز ضرورة ان
المقتضي للشيء مقتض لذلك الشيء فاذا اقتضى طبيعة اخرى لتلك الحيز بعينه فان
شاركتها في اقتضاء تلك اللوازم كانت جميع لوازم الاولى لوازم الثانية فلا مخالفة
بينهما بحسب الحقيقة هف اذ الكلام في المتخالفين بالحقيقة لكان الاول لازما
ليس للثانية واقل كونها مخالفة للثانية في الحقيقة وان لم يشاركها في اقتضاء تلك
اللوازم فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز بعينه وقد يجعل الضمير راجعا الى الطبيعة
باعتبار المذكور فيكون حاصل المعنى ان الطبيعة اذا اقتضت حيزا اقتضته

اقتضته بجميع لوازم الطبيعة وخلا ليس بحق الظهور انه لا يلزم من كون الطبيعة
مقتضية لشيء مدخلية جميع لوازم ذلك الشيء في ذلك الاقتضاء قوله لان الميل المقتضي
للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك الى الطرف المذكورة اقول اعترض عليه بانه لم لا
يجوز ان يكون الميل علة قريبة للحركة معدة للوصول فلا يجب وجوده حال الوصول
اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل
ثم ان اراد به انه لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل مطلقا اي حال الوصول
وقبله اذ لا يلزم من عدم وجوده حال الوصول عدم وجوده قبله وان اراد
به لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل حال الوصول لكن لا نم استحالته لجواز
ان يكون علة معدة للوصول ولا يجب حصوله عند الوصول قوله فلو فرض ما
ذكر الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك واصلا الى الجهة اقول لحصول ان
الوصول لو كان زمانيا لكان زمانه منقسما لا محالة لان كل زمان منقسم
فلا اقل ان يكون له جزءان في بقول اما ان يحصل الوصول الى الجهة في الجزء الاول
من الزمان اولا بل لم فعلى الاول يلزم ان لا يكون الجزء الثاني من زمان الوصول

لان الوصول لم يحصل فيه ويرد عليه انه ان اراد بالوصول الوصول العام اخترنا
ان الوصول غير حاصل في الجزء الاول قوله ان لا يكون الجزء الاول من زمان الوصول قلنا انما
يلزم ذلك لو لم يكن بعض الوصول حاصلا فيه وان اراد الوصول التام فالاعم
اخترنا ان الوصول حاصل في الجزء الاول قوله يلزم ان لا يكون الجزء الثاني من زمان الوصول
قلنا وانما يلزم لو حصل في الجزء الاول الوصول بتمامه فالاولى في الاستدلال على ثبوت الوصول
ان يقال حد المسافة يجب ان لا يكون منقسما في امتداد المسافة والا لما كان حدا حقيقة
والا لم يكن منقسما كان الوصول اليه ايضا اذ لو كان زمانيا لكان الحد منقسما في امتداد
المسافة لتعلق الوصول به شيئا فشيئا **قوله** ويبطل هذا البيان يثبت كون زمان الوصول
آنيا **اقول** اي بان يقال لو كان زوال الوصول زمانيا كان حال زوال الوصول زمانيا
منقسما فيتحقق طرف ذلك الزمان لا يكون الجسم المتحرك به زائل الوصول والا لم يكن ما بعده
من الزمان زمان زوال الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان زوال الوصول وقد
فرضناه كذلك هف ويرد عليه الايراد المذكور ايضا فتأمل **قوله** والا لزم
التعاقب الآني المستلزم تركب الزمان من الآنات الغير المتجزية **اقول** قبل في بيان

بيان استلزام تعاقب الآني لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية ان الآن بالنسبة
الى الزمان كالنقطة بالنسبة الى الخط كما ان النقطة حد مشترك بين جزئي الخط بداية
لاحدهما ونهاية للآخر كذلك الآن حد مشترك بين الماضي من الزمان والمستقبل منه نهاية
للماضي وبداية للمستقبل والحدود المشتركة بين المقادير عارضة لتلك المقادير
لاجزاء منه كما تقرر في موضعه فيجب ان يكون عارضا للزمان فمحله من الزمان لا يجوز
ان يكون منقسما والا لزم انقسام الآن ضرورة انقسام الحال بانقسام المحل فثبت
في الزمان جزء غير منقسم هو محل الآن فلو تعاقب الآنات لزم ان يكون لكل منها محل
غير منقسم فتركب الزمان من الاجزاء الغير المتجزية ولما كان تلك الاجزاء غير منقسمة كالآن
سميناها التسامح بالآنات اقول فيه بحث لانا لا نسلم ان محل الآن من الزمان لا يجوز ان
يكون منقسما قوله والا لزم انقسام الآن ضرورة انقسام الحال بانقسام المحل قلنا ان الحال
قد يكون ساريا في اجزاء منقسما بانقسامه وقد يكون حالا في المجموع من حيث
المجموع من غير ان يكون ساريا في اجزاء المحل وحلول الآن في الزمان والنقطة في الخط من
القبيل الثاني فلا يثبت وجود الجزء الغير المنقسم في الزمان وتحقيقه ان العرض الحال

في الامور المنقسم فقد يحل فيه من حيث ذاته المنقسم فينقسم بانقسام المحل وقد
يحل فيه لا من حيث ذاته المنقسم بل من حيثية اخرى لا يكون ذاته منقسمة باعتبار
تلك الحيثية فلا ينقسم ذلك العرض بانقسام محله ولا يكون ساريا فيه كالنقطة الحالة
في الخط من حيث انه متناه ومنقطع فان الخط من حيث انتهائه وانقطاعه ليس
بمنقسم فلا يلزم انقسام النقطة الحالة فيه من هذه الحيثية كيف ولو لزم كون
محل الآن جزءا من الزمان غير منقسم لزم وجود الجزء الغير المنقسم في الحركة والمسافة
متطابقة بوجود جزء غير منقسم في احد منها يستلزم وجوده في الباقي فيلزم الجزء
الذي لا يتجزى لكون المسافة جوهرا وقد ثبت بطلانه والحق في بيان استلزام
تعاقب الآنين لتركب الزمان من الآنات ان يقال لو تعاقب الآنات يحصل منها امر
ممتد في الطول غير مجتمع الاجزاء في الوجود والآن وان لم يكن له امتداد طولي له
عدم اجتماع اجزاء لكان الآنان منطبقين غير متعاقبين وهو خلاف الفرض ومع ذلك
يستلزم اجتماع المثلين المتنافيين لاجتماع آنيهما وليس هذا الامر الممتد طرفا للامتناع
كون الطرف ممتدا فتعين ان يكون زمانا فيلزم تالف الزمان من الاجزاء التي لا

لا يتجزى لا يقال يجوز ان يكون احد الآنين المتعاقبين طرف الزمان الماضي والآخر للمستقبل
لانا نقول فاما ان يكون مجموع الآنين المتعاقبين الذي هو امر ممتد زمانا فيلزم
التاليف المذكور والا فيلزم تخلل فاصل ممتد بين النهايتين فينقطع الزمان وقد
ثبت استحالته قوله فالقول كل واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك اقول
ان لو كان الزمان من اجزاء غير منقسمة لكان الحركة الواقعة فيه ايضا مركبة من اجزاء
غير منقسمة لانه كما ان الحركة واقعة في الزمان كذلك اجزاء الحركة واقعة في اجزاء الزمان
فجزء الحركة الواقع في الغير المنقسم من الزمان لو كان منقسما فلا اقل من ان يكون
له جزءان ولا يتصور اجتماعهما لكونهما غير قارين فيصير امرا ممتدا غير مجتمع الاجزاء فلا
يتصور وقوعه فيما لا امتداد له اصلا وكذا الحركة لو كانت مركبة من الاجزاء الغير المنقسمة
كانت اجزاء المسافة ايضا غير منقسمة لان اجزاء الحركة واقعة في اجزاء المسافة كما ان
الحركة واقعة في المسافة فجزء المسافة الواقع فيه الجزء الغير المنقسم من الحركة لو كانت منقسمة
فلا اقل من ان يكون له جزءان فالحركة الواقعة في احد جزئيه مغايرة للحركة الواقعة
في الجزء الآخر بالضرورة فيلزم انقسام جزء الحركة الذي فرض غير منقسم هف فيعلم ما ذكرنا

سائر الصور قوله فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة اقول لابطال
الدليل المذكور ان ثم فانا ندل على ان الحركة الحافظة للزمان ليست حركة مستقيمة
بجسم واحد واما انها لا يجوز ان تكون حركة مستقيمة لاكثر من جسم واحد كان يتحرك
مثلا بالاستقامة احدهما من المشرق الى المغرب وثانيهما من المغرب الى المشرق بحيث يكون
احدكل منهما حال سكون الآخر فلا دلالة عليه لانا نقول حركة احد الجسمين مغايرة لحركة
الجسم الآخر بالصورة والزمان مقدار الحركة قائم بها فلو كان الزمان بحركتين كان
الزمان احدهما مغاير للقائم بالآخر ضرورة ان العرض الواحد لا يقوم بمحلين فينقطع
كل منهما بانقطاع الحركة القائمة هو بها فلا يكون واحد منهما مستمرا من الازل الى
الابد وقد ثبت انه كذلك فتامل قوله وانما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال
الوصول للبيان اقول عبارة المتن هكذا وكل واحد من المتلبس آني لان الوصول
وكونه غير واصل آني لان حال الوصول لو انقسم لجميع ما يكون في احد طرفيه لم يكن
واصلا والظاهر من هذه العبارة ان حال الوصول ما يقع فيه الوصول من آن
او زمان كما ذكره الشارح والاضافة بمعنى اللام والضمير في قوله في احد طرفيه راجع

راجع الى حال الوصول ومحصوله الاستدلال على آنية المتلبس باسم الوصول
على آنية الوصول بانه لو كان زمانيا لانقسم ذلك الزمان معينا فيكون الجسم
في احد طرفي الزمان لم يكن واصلا فلا يكون ذلك الطرف من الزمان الوصول
لينبغي كلامه يعرض الى انقسام الوصول وانقسام الطرف الذي اليه الوصول
الشارح وجه كلام المص على منواله وذكر بعض الشارحين في توجيه عبارة كل
واحد من المتلبس آني لان كل واحد من الوصول آني فانه لو كان الوصول زمانيا
لانقسم حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف بانقسام حال الوصول
فعند حصول الجسم الى طرفيه لم يكن واصلا ثم اعترض على نفسه بانه ان اردت
يكون الجسم عند حصوله الى احد طرفيه غير واصل انه لا يكون واصلا الى احد طرفيه فمم
وان اردت به ان لا يكون واصلا الى آخره بتمامه فمم لكن لم قلت انه يلزم كذلك
واجاب بانه متوجه لكنه غير قادح في المقصود فان كون الوصول الى الطرف
آنيا اولى هنا كلامه والظاهر منه ان اضافة الحال الى الوصول بيانية على خلاف
ما هو المفهوم من عبارة المص واستدل على آنية الوصول بانه لو كان زمانيا

لانقسم الوصول فينقسم الطرف الذي اليه الوصول فعند الوصول الى احد الطرف
الذي اليه الوصول لم يكن واصلا وجعل الضمير في قوله الى احد طرفيه راجعا الى الطرف
الذي اليه الوصول وزاد انقسام الوصول وانقسام الطرف ولينطبق كلام المص نوضح
لانقسامها فلم ينطبق الشرح على المشروح مع انه لا يتم استدلاله فيضطر الى
الادعاء الاولية قوله واعلم ان الاستدلال بآنية الوصول اقول اعلم
ان من تقدم على الشيخ من الحكماء استدلوا على ان بين كل حركتين مختلفتين زمان
سكون بان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه في آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه
فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له في آن ايضا ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان
الجسم المتحرك واصلا الى المنتهى ومباينا له موجب تغايرهما بالذات واستحال تتاليهما
بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء فذلك الزمان زمان سكون اذ
لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وابطل الشيخ بان المفارقة والمباينة هي حركة
الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه
على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الجزء الذي هو المنتهى فان عنوا ان المباينة يختص

ينطبق ظ

يختص المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان
يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين فان طرف زمان الحركة يجوز ان يكون شيئا
ليس فيه حركة اصلا وان عنوا انه آن يصدق على المتحرك فيه انه راجع مباين نختار
انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل
زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن نفرضه زمان وقع فيه حركة
الرجوع يكون بعينه وبين ان امتداد الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه
اقام الحجة على المطلوب بان الحركة الموصلة الى الحد المذكور انما يصدق على الميل فيجب ان
يكون موجودا حال الوصول والميل من الامور التي توجد في آن وليس مما
الامور التي لا توجد الا في زمان كالحركة واما المباينة فلا يحدث الا بعد وجود
ميل ثان يحدث ابتداؤه في آن ويبقى زمانا ولا يكون الآن الذي حدث فيه الميل
الثاني هو آن الوصول لامتناع اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد كما مر
فاذن بين الآنين زمان يكون المتحرك فيه عديم الميل وبسبب عديم الميل يكون
فيه ساكنا اذا عرفت ذلك الذي قررناه فنقول المص وان اقتفى اثر الشيخ

في اعتبار الميلين لكنه جعل آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول الى الغاية
فذهب اليه الشيخ حيث جعل الشيخ آن الميل الثاني متقدما على المباينة فورد عليه
الاشكال بانه اذا كان آن الميل الثاني هو آن المباينة فلا نم ان ما بين الآنين من
الزمان زمان السكون بل زمان الحركة لان المباينة وزوال الوصول لا يحصل
الا بالحركة فوجب ان يكون ما بين المثلين من الزمان زمان الحركة فيقع الحركة
اعتبار الميلين في الجملة قوله وهو انما يحدث في آن آه اقول ظاهره الاستدلال
لعدم انحصار وجود الميل في الزمان على انحصار حدوثه في الآن وليس بمستقيم
لان عدم انحصار وجود الشيء في الزمان لا يستلزم انحصار حدوثه في الآن لجواز
ان يحدث تارة في الآن وتارة في الزمان لا بد لامتناعه من دليل هكذا قيل واقول
تحقيق الكلام موقوف على تمهيد مقدمة وهو ان الحصول في الزمان على قسمين احدهما
الحصول على التدريج وهو حصول الشيء الذي له هوية اتصالية لا يمكن ان يحصل
الا في زمان كالحركة وما يشبهها فان تلك الهوية يمنع وجودها دفعة ولا يلزم
ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث

حيث هي هي ليست بمنقسمة من اشياء كثيرة بل هي شيء واحد من شانه قبول القسمة
الى اجزاء فيها قبل عروض القسمة لا يكون الا شيئا واحدا منطبقا على زمان وثانيهما
الحصول لا على التدريج ومعنى الحصول على التدريج هو ان لا يوجد في كل الزمان آن
الا ويكون ذلك الشيء حاصلا فيه لا ان يكون له اتصال منطبق على الزمان اذا عرفت
هذا فنقول ما لا يوجد الا في الزمان هو الذي له هوية اتصالية منطبقة على الزمان
كالحركة ولا ينحصر حدوثه في الآن والا لم يكن له هوية اتصالية هف وما يوجد
في الزمان لكن لا يكون من قبيل ما له هوية اتصالية كالميل مثلا فانه وان كان
موجودا في الزمان بمعنى انه لا يوجد آن في ذلك الزمان الا وان يكون حاصلا فيه
لكن لا ينحصر حدوثه في الزمان لاستلزامه ان يكون له هوية اتصالية منطبقة
على الزمان هف ولما لم يكن الميل من قبيل ما له هوية اتصالية تعين انحصار حدوثه
في الآن فظهر صحة الاستدلال واندفع الاشكال ولكن امثال هذه الاعتراضات
للامح سوء الفهم وقلة التدبر فليتامل والله الموفق للصواب قوله هنا جواب
نقض اقول هذا النقض لابي البركات البغدادي واجاب عنه اوحد الزمان الحكيم

المحقق الشهير ورد بان الجبل النازل في الهوا المصعود به الهوا ويرد الحبة عن
الصعود وينتهي زمان سكونها في الهوا قبل وصول الجبل فلا يلزم سكون الجبل
المستعد واما جواب المص فيستعرف حاله ان شاء الله فالحركة بمعنى التوسط هي الكيفية
الحاصلة للمتحرك ما دام متوسطا بين المبدا والمنتهى وهو امر موجود في الخارج فانا
نعلم بمعاونة الحس ان للمتحرك حالة مخصوصة فيما بين المبدا والمنتهى ليست ثابتة له
في المبدا ولا في المنتهى مستمرة من اول المسافة الى اخرها فان هذه الحالة تحدث دفعة
وتستمر زمانا ولعل المراد باستمرارها في الزمان انها تنطبق على الزمان بان يكون لها
هوية اتصالية فانه محال لانها امر بسيط لا يقبل القسمة اصلا بل المراد انه لا يفرض
آن في ذلك الزمان الا وهي حاصلة فيه وهذه الحالة وان كانت مستمرة بحسب ذاتها
لكن باعتبار نسبتها الى حدود المسافة سيالة لانه لا يفرض في زمان وجودها
آن الا وهي حاصلة في ذلك الآن في حد من المسافة لا توجد قبل ذلك الآن و
لا بعده في ذلك الحد على حدة آخر وبواسطة استمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا
ممتدا غير قار قابلا للقسمة الى غير النهاية وهو الحركة بمعنى القطع وهذه الحركة اعني الحركة

الحركة بمعنى القطع هي التي لها هوية اتصالية منطبقة على الزمان لا يتصور حصولها
الا في الزمان **قوله** فاتضح الفرق وزال الاستبعاد **اقول** اعترض بان الدليل
السابق على تقدير تمامه انما يدل على ان بين كل حركتين مختلفتين سكونا زمانيا
فيلزم في سكون الحبة زمانا سكون الجبل ايضا في ذلك الزمان ويعود الاستبعاد
لان السكون الزماني للحبة تابع حركة الجبل ~~ايضا في ذلك الزمان~~ فما ذكره المص
من الجواب لا يشفي العليل ولا يغني من جوع وايضا لو كان للحبة سكون آني يلزم
على تتالي الآنات لكون السكون مختلف محفوفا بآني الوصول واللاوصول
والجواب عن الثاني ان يقال ان السكون للحبة هو آن الوصول الى الحركة
الاولى قد انقطعت في ذلك وما يحصل فيه الحركة الثانية فان عاد السائل وقال و
ان سلم ان آن السكون لم يكن محفوفا بآني الوصول واللاوصول لكن لزم
تعاقب آني الوصول واللاوصول قلنا ممنوع فان اللاوصول في زمان الحركة التي بها
يحصل زوال الوصول وآن طرف زمان تلك الحركة فلا يلزم تتالي الآنين فان قلت
هذا ينافي ما سبق من كون زوال الوصول آنيا قلت لا نسلم المنافاة لان المراد

من آنية آنية حدوثه وما ذكره هنا من انه موجود في زمان الحركة ليس المراد به انه
منطبق على الزمان كالحركة بل المراد انه لا يعرض ان في زمان الحركة الثانية الاولى يوجد
فيه زوال الوصول ومثل هذا الزمان لا يتصور حدوثه الا في الآن كما عرفت قوله
اما الحجر فلانه لا يتعدد فيه ميل اقول اورد عليه بانا لا نم ان الحجر لا يتعدد فيه ميل
فان الميل الموصل له الى حد الملاقاة ما حيث انه ميل موصل الى غير الميل المزيل
له عن ذلك الحد من حيث انه ميل مزيل عنه فتعدد الميل فيه قلنا مبنى المغايرة انما
هو بحسب وصفي الوصول واللاوصول وذلك لا يستلزم وجود السكون فيما بين
آنيهما من الزمان والطريقة التي سلكها الشارح وهي طريقة الشيخ الرئيس انما هي
اعتبار الميلين والتغاير بينهما ذاتا وهو يستلزم وجود السكون فيما بين آنيهما
ولما لم يثبت في الحجر ميلان مختلفان متغايران ذاتا لم يلزم سكون الحجر فحصول
كلام الشارح في هذا المقام هو ان المص لما اعتبر في الدليل الوصول وزواله
جعل لكل منهما آنا متغايرا لان الآخر بينهما زمان سكون لزمه الاشكال بلزوم
سكون الحجر في الهوا عند ملاقاة الحبة المرمية وما ذكره من الجواب لا يدفعه

لا يدفعه لان الدليل على تقدير تمامه انما يدل على السكون الزماني واما الشارح
فعدد الميلين اقتداء للشيخ الرئيس ولم يجعل آن الميل الثاني آن زوال الوصول
حيث لم يستدل بآنية اللاوصول على آنية الميل الثاني كما فعله المص ولم يجعل
الزمان الذي بين آني الوصول وزواله زمان السكون بل انما جعل زمان السكون
الزمان الذي بين آني الميلين لم يرد عليه الاشكال بلزوم كون الحجر عند حد
الملاقاة لان الحبة المرمية وان حصل فيها الميلان لكن لم يلزم من دليل السابق
كون آنيهما متغايرين لانه لا تنافي بينهما اذ لم يجتمعا في محل واحد لان الميل الثاني
عرض الحبة ومحله بحسب الحقيقة هو الحجر ولا يلزم من كون آنيهما واحدا اجتماع
ميلين متنافيين في محل واحد فلم يلزم سكون الحبة واما الحجر فانما سكونه
انما يلزم من سكون الحبة ولما لم يسكن الحبة لم يلزم سكون الحجر ايضا اذ لا تعدد
ميل فيه حتى يلزم سكونه مع قطع النظر عن سكون الحبة قوله واذ قد ثبت ان
الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة اقول اراد انه قد ثبت
ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة التحرك بالذات لانه

قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير تحرك بذلك الميل اذ لم يثبت فيما سبق
الا ان الفلك في طبعه ميل مستدير وانه يتحرك على الاستدارة دايما واما ان تحركه على
الاستدارة بذلك الميل الذي في طبعه فلا وهذا الكلام اشارة الى الجواب بانه قال من ان
المص قد تبين في هذا الفصل ان حركة الفلك ليست طبيعية ولا قسرية ولا يلزم من ذلك
كونها ارادية لجواز ان يكون عرضية فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع
وانه مح ولقايل ان يقول لا نم ان المط بالطبع لا يكون مهروبا عنه بالطبع لولا يرى انا
كل حد من حدود المسافة في الحركة المستقيمة يطلبه الجسم اولا ثم يتركه بالطبع فيحتاج الى
اعتبار قيد زايد وسوف نبين لك ان واحد وهذا انما يلزم لو فرع عبارة المتن هكذا كل
نقطة يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب عن الشيء بالطبع
ينفي ان يكون توجها اليه ولا يمكن هنا ان يمنع انه كون الهرب عن الشيء بالطبع
توجها اليه بالطبع لانه ضروري وقد يورد في هذا المقام اسولة الاول ان ذكره
في الحركة الطبيعية يقتضي ان لا يكون حركة ارادية ايضا لان ترك كل وضع لما كان بعين
التوجه الى ذلك الوضع كان ذلك الوضع مرادا وغير مراد في حالة واحدة وانه مح

واجيب عنه بجواز كون الشيء الواحد مرادا او غير مراد من وجهين فان مبدا
الحركة اذا كان له شعور وارادة جاز ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم
الشعور الثاني انا لا نم ان ترك كل وضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل يترك وضعا
ويتوجه الى مثلها تركه ضرورة انعدام ذلك الوضع تركه وامتناع عود المعدوم بعينه
فلا بد ان يقال ان طلب وضع معين بالطبع وتركه بالطبع مما لا يتصور بخلاف يرد
ان قوله فان قيل فمذهب ان الفلك في طبعه ميل مستدير اه اقول هذا الاعتراض
غير متوجه لانه لم يثبت فيما قبل الا ان الفلك في طبعه ميل مستدير وان الفلك يتحرك
على الاستدارة دايما واما ان الحركة الحاصلة بسبب الميل الذي في طبع الفلك فلم يثبت
بعد لا بقاء الذي اورده الشارح على حركة الفلك ليست عرضية لعل علا انها ليست
قسرية ايضا اذ لو كانت قسرية لزم تعطل الطبيعة الفلكية دايما وهو مح فيكون
حركته بسبب الميل الذي في طبعه فيكون طبيعية فالسوال وارد ويحتاج الى الجواب
الذي ذكره الشارح لانا نقول لا نم لزوم تعطل الطبيعة الفلكية على تقدير كون
حركته قسرية لان الطبيعة بسبب يقتضيه من الميل يقتضي حدا معينا من السرعة

والبطوء في الحركة الحاصلة بسبب القسر وانما يتوهم وروده في الحركة بعد بيان
انها ليست قسرية فليتأمل قوله لان المبدأ الصادر عنه هذا التحريك الارادي
نفس مجردة اقول هذا تصويب للمدعى وتفصيل له وليس بدليل بل الدليل ما ذكره
بعد من قوله وذلك لان القوة المحركة للفلك يقوى على افعال غير متناهية فلا وجه
ان يذكر مكان لان اي المختصرة قوله اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام اقول
جواب عما يقال الذي ثبت من الدليل السابق كون القوة المحركة للفلك غير جسمانية
ولا يلزم منه ان يكون معا اذ يجوز ان يكون عقلا فلا يصح قوله فهي اذن نفس مجردة
واجاب بان العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لان التحريك الارادي انما هو
بعرض فيلزم كون العقل ناقصا ومستكملا وقد تقرر عندهم ان الكمالات
الممكنة الحصول للعقل كلها حاصلة له بالفعل وليس له كمال منتظر لا يقال
لا يلزم من كون العقل مباشرا للتحريك الارادي ان يكون ناقصا مستكملا وانما
يلزم ذلك ان لو كان التحريك بعرض عائد الى نفسه واما اذا كان التحريك بعرض عائد
الى غيره فلا لانا نقول منفعة غيره ان كان اولى بالنسبة اليه من عدمه كان النفع

النفع كمالا له حاصلا من التحريك الارادي فيلزم النقصان في ذاته واكتساب الكمال
بالتحريك وهو باطل عندهم وان لم يكن اولى بالنسبة اليه من عدمه لم يتصور كونه
غرضا من التحريك وباعثا له لان الغرض ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل ومن المعلوم
بالضرورة ان ما يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى الفاعل متساويا لا يكون باعثا
للفاعل على الاقدام على الفعل قوله اذ المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة
اقول قيل القوة الجسمانية اعم من الصورة النوعية الحالة في الجسم فاذن الدليل
انما يدل على ان القوة المحركة للفلك ليست بصورة نوعية حالة في مادته وليس هذا
المط ولا يدل على ان القوة المحركة ليست بقوة جسمانية سواء كانت صورة نوعية
او غيرها والمط ليس الا هذا ويمكن ان يقال الامر الاول وان لم يكن مطلوبا لكنه مستلزم
للمط لانه قد ثبت ان حركة الفلك ليس قسرية فاذا ثبت ان حركته ليست من
صورته النوعية انها ليست ما سواه من القوة الجسمانية اصلا لانه لو كانت
ما سواه من القوة الجسمانية فاما ان يكون تلك القوة الجسمانية ما سواه من
صورته النوعية فيكون الحركة بالطبيعة صورته النوعية وقد ثبت انتفائه

او من خارج فيلزم ان يكون حركته بقوة مستفادة من خارج فيكون قسرية
وهو باطل لانه قد ثبت انها ارادية فيتم المط قوله واذ قد ثبت ان القوة قابلة
للتجزي اقول فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى فالجزء منه يقوى على ما بعض
ما يقوى عليه الكل يرد عليه انه ان اراد انه ثبت ان كل قوة جسمانية قابلة
للتجزي بحسب الخارج فمم فان القوة الجسمانية الحالة في الفلك لا يقبل التجزي بحسب
الخارج لامتناع الخرق على الافلاك وان اراد انه ثبت ان القوة الجسمانية قابلة
للتجزية في الجملة سواء كان بحسب الخارج او بحسب الوهم والفرض فمم لكن
لا نم قوله وكل ما يقبل التجزي من القوة فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى
عليه الكل لان القابل للتجزي بحسب الوهم والفرض لا يكون اجزائه موجودا
بالفعل وما لا يكون موجودا بالفعل لا يقوى على شيء اصلا قوله ولا تفاوت
بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم الى اقول يعني ان الجسم من حيث هو جسم
لا يقتضي تحريكها ولا منعا عنه بل ذلك انما يكون القوة بحلها فان الجسم
من حيث هو جسم لا يقتضي الامكان ما فنسبته من هذه الحيثية الى جميع
الامكنة

جميع الامكنة على السوية فلا حركة ولا منعا عنها لان الحركة يقتضي ترك بعض
الامكنة والتوجه الى بعضها واقتضاء السكون اختصاص بعضها مع تساوي نسبته
الى الجميع وكلاهما ترجيح بلا مرجح فاذن كبر الجسم وصغره اذا فرضنا الطبيعي
القوة المعاوقة كانا متساويين في قبول التحريك ولم يكن للزيادة فيه للجسم اثر
في منع التحريك فلا يختلف جزء الجسم وكله في قبول الحركة فلو كان تاثير جزء القوة
في جزء الجسم كتاثير كل القوة في كله لزم مساواة الجزء الكل لنم الزيادة غير
المتناهي المسر النظام في جهة عدم تناهيه لا يقال لا نم لزوم الزيادة
على غير المتناهي في جهة عدم تناهيه وانما يلزم ان لو كان حركة الكل اسرع من
حركة الجزء وهو ممنوع لان كل القوة وجزؤه متشابهان في الحقيقة فمقتضاهما
لا تفاوت بالسرعة والبطوء بل بحسب الكمية فقط بان يكون حركة الكل اضعاف
حركة الجزء في القوة على معنى ان حركة الجزء واحدة وحركة جميع الحركات المتشابهة
بجميع الاجزاء والسرعة بحالها لانا نقول قد ثبت ان حركة الكل يجب ان يكون
اشد من حركة الجزء لئلا يلزم تساوي حركة الكل وجزئها في القوة فالتفاوت

بينهما اما ان يكون بحسب امتدادهما فيكون حركة الكل ازيد في الامتداد من حركة
الجزء في جهة عدم تناهيه لان المفروض امتدادهما من مبدا معين وهو المط واما ان
يكون بحسب السرعة والبطؤ فيكون حركة الكل اسرع من حركة الجزء فيندفع الاعتراض
لانك قد سلمت ان التفاوت بين الحركتين بحسب السرعة والبطؤ يوجب الزيادة
على غير المتناهي واما ان يكون يكون حركة الجزء واحدة وحركة الكل حركات جميع الاجزاء
غير تفاوت في السرعة والامتداد وهو باطل لانه يستلزم مساواة جزء القوة
لكلها في التاثير لانه قد سبق ان الكلام في الجسم البسيط الذي اجزاؤه متشابهة في الحقيقة
لا معاوق فيها الطبيعة الكل واذا كان تاثير كل القوة مثل هذا الجسم كتاثير جزء
القوة في جزئه في السرعة والامتداد لم يكن بين كل القوة وجزئها تفاوت في القوة
والضعف لان جزء القوة اذا فرض كونه في كل الجسم يحركه كما يحركه كل القوة اذ لا
معاوق في الجسم حتى يمتنع تاثير جزء القوة منه وهذا الاعتراض بعد ما سبق من
انه لا تفاوت بين كل الجسم وجزئه في قبول التحريك غير موجه لكن يرد هنا اعتراض
قوي وهو انا لا نم لزوم الزيادة على غير المتناهي في جهة عدم تناهيه ولم لا يجوز

لم لا يجوز ان يقع الزيادة في الطرف الذي يوجد الحركتان غير متناهيتين مع اختلاف
في السرعة والبطؤ **قوله** منبعث عن تصور تخيلي او توهمي او تعقلي **اقول**
التصور اما تصور ما هو مدرك بالحواس الظاهرة وهو التصور التخيلي او تصور
ما هو ليس بمدرك بها وهو اما ان يكون تصور المعنى جزئي متعلق بالمحسوس
وهو تصور التوهمي اولا وهو التصور التعقلي **قوله** ويتبع ذلك الشوق عزم الحركة
اقول هذا على راي من يرى وجود قوة اخرى متوسطة بين القوة الشوقية
والفاعلة وهو العزم الذي يحصل بعد التردد في الفعل والترك وعند وجوده
يترجح احد طرفي الفعل والترك ويدل على مغايرته للشوق انه قد يحصل شوق بدون
العزم وقد يقال لا شبهة ان العزم لا يغاير الشوق الا بالشدة والضعف فان
الشوق قد يكون ضعيفا ثم يقوى فيصير عزما فالعزم على هذا كمال الشوق فاعل
قوله منبعث عن راي جزئي **اقول** قد يقال لو توقف صدور الفعل الجزئي على
التصور الجزئي لزم الدور لان تصوره فرض انه يمتنع من وقوع الشركة يتوقف
على وجوده لان قبل حدوث السواد المعين مثلا لا يتصور الاسود واقعا في

في هذا المحل في هذا الوقت على هذا النمط والمقيد بامثال هذه القيود وان كان متكثرة
لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث تشخصه المانع من فرض الاشتراك
فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا قوله
مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح اقول اعترض عليه بانا سلمنا ان الارادة الكلية
نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء لكن لا نم ان صدور البعض الجزئيات بما دون
غيره ترجيح بلا مرجح لم لا يجوز ان يكون استعداد القابل لذلك البعض الواقع مرجحا
كما ان نسبة الفعال الى جميع الصور على السواء وصدورها لاستعداد المادة واعلم
ان محصول المقدمة الثانية هو ان صدور الفعل الجزئي متوقف على الارادة الجزئية
المتعلقة بخصوص ذلك الفعل التابعة للشوق الجزئي الى ذلك الفعل المنبعث عن
التصور الجزئي لذلك الفعل او عن التصديق بانه ملائم او غير ملائم وتوهم بعض
القاصرين ان هذه القاعدة منقوضة بالحركة فان الحركة على مسافة يكفي فيها ارادة
متعلقة بقطع جميعها كلية من تصور الحركة عليها مع ان تلك المسافة مشتمل
على حدود بقطعها المتحرك بحركات جزئية متعلقة بتلك الحدود مع عدم تصورها و

وارادتها لخصوصها فظهر ان الحركات الجزئيات الصادرة عنها لا تحتاج الى تصورات
وارادات جزئية والجواب انا قد اشرنا فيما سبق الى ان الحركة الموجودة في الخارج
هي الحركة بمعنى التوسط وهي امر واحد يحصل من مبدا المسافة الى منتهاها فيكفي فيها
تحمل المسافة باسرها اجمالا وارادة متعلقة بالحركة عليها اذ ليس هناك حركات متعددة
بل حركة واحدة جزئية فلا بد لحركة على المسافة قطعا على ما توهم قوله اما الاختلاف
حقيقتها اقول فان قيل لا حاجة الى هذا التطويل والتقسيم بل يكفي ان يقال لكل
حال تصور جزئي تخييلي صرف في الصور المقدارية يكون جسمانيا لان مقدارية الحال
يستلزم مقدارية المحل بالضرورة قلنا ما ذكرتم دليل آخر على هذا المطلب اخصر مما ذكر في
الكتاب ولا يلزم من صحة اثبات المطلب بخصوصه عدم صحة اثباته بطريق طويل فان
تعيين الطريق ليس من دأب المناظرة قوله صادرة عن نفس الفلكية بواسطة طريان
الانفعالات الغير المتناهية عليها اقول المراد بطريان الانفعالات الغير المتناهية
على النفس المنطبعة من النفس المجردة ان النفس المجردة تتصور شيئا تصورا كليا
وينبعث عن ذلك التصور شوق كلي ثم ارادة كلية فيتنور النفس المنطبعة بواسطة

مباحث العناصر

بواسطة التصور الكلي والشوق الكلي والارادة الكلية التي حصلت للنفس المجردة
لان يحصل لها تصور جزئي ولها ارادة جزئية فيفيض عليها بهذه الامور من العقل
المفيض لوجود ذلك النفس على طريقة الايجاب فلا يرد ما يتوهم من ان كلام الانفعالات
الغير المتناهية لكونه موجودة في الخارج جزئي فلا يمكن ان يصدر عن النفس المجردة لاقتضائه
المسبوقية بالتصور الجزئي فلا بد لصدوره عن النفس المنطبعة في ان يطرا عليها الانفعالات
الجزئية من النفس المجردة من نفس منطبعة اخرى وكذلك الى غير النهاية فليتامل والله الموفق
قوله الى مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر اقول الاولى ان يقال داخل
جوف الفلك الاقرب الينا اذ لم يعلم ان لا فلك تحت فلك القمر قوله لانها اللازم عن الكيفيات
الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة
اقول اراد بيان انحصار العناصر في الاربعة وتحصوله ان كل عنصر لا يخلو عن احدى
الكيفيتين الفعليتين اعني الحرارة والبرودة واحدى الانفعاليتين اعني الرطوبة
واليبوسة والازدواجات الممكنة بين تلك الكيفيات لا تزيد على اربعة لامتناع
الاجتماع بين الفعليين وكذا بين الانفعاليين للتضاد فيكون العناصر اربعة حارة

اعني الحرارة والبرودة — الامتناع الاجتماع — اعني الرطوبة واليبوسة — الاخرى

حارة رطب يابس وهنا وحار يابس وبارد رطب وبارد يابس الا انه شاع
في العبارة كما لا يخفى واعترض على هذا الدليل بانا لا نم ان كل عنصر لا يخلو عن احدى الكيفيتين
الفعليتين واحدى الكيفيتين الانفعاليتين غاية ما في الباب انا لم نجد عنصرا خاليا عن
احدى الفعليتين او احدى الانفعاليتين وهذا لا يدل على عدم الوجود اذ يجوز ان يكون
عنصر غايب عنا خاليا عنها لا بد لنفي ذلك من دليل وقد يجاب بان الكلام ههنا مبني
على الظاهر الذي هو اعتبار احوال الاجسام التي علمت بالتجربة والتفتيش عنها بالاستقراء
لا على البيانات اليقينية وضبط الاحتمالات العقلية فان ذلك مما لا سبيل اليه ههنا
وانما سميت الحرارة والبرودة فعليتين لظهور الفعل عنهما فانهما يعدان محلهما لان
يفعل فيما جاوره بافادة تلك الكيفية وسميت الرطوبة واليبوسة انفعاليتين لظهور
الانفعال فيهما فانهما يعدان محلهما نحو الانفعال السريع او البطيء وان كانت
الكيفيات الاربع منشا للفعل والانفعال معا في حصول المزاج منها قوله فالحارة
الرطب هو الهواء اقول قد يناقش فيه بانا لا نم ان الهواء حار بل هو بارد بطبعه
والحرارة المشاهدة مستفادة من اشعة الشمس ولا نم ايضا انه رطب فان في لفظ الرطب

الهواء — الطلق

باليابس يفيد استمساكا عن التشتت والهواء ليس كذلك فان مخالطته بالاجزاء
الترابية لا يفيد استمساكا اصلا والجواب عن الاول ان الماء اشبه بالهواء اذا سخن
وتلطف ولو لم يكن الهواء حارا بالنسبة الى الماء لما كان الامر كذلك وهذا هو المراد
من كونه حارا لا الحرارة على الاطلاق فانه ليس بحار بالفعل الا النار وعن الثاني
بان المراد بالرطوبة ههنا كيفية يقبل الجسم المتكيف بها الاشكال وتركه بسهولة وكون
الهواء كذلك ظاهر وما ذكره من ان مخالطة الرطب باليابس يفيد استمساكا
هو معنى آخر فان الرطوبة قد يفسر بكيفية تقتضي سهولة الالتصاق والانفصال ولا
رطوبة للهواء بهذا المعنى بل للماء فقط والرطوبة المفيدة للاستمساك هو هذا
المعنى لا المعنى الاول الذي نتعلق بثبوته للهواء قوله والحار اليابس هو النار اقول
قد يقال انكم فسرتم اليبوسة بكيفية تقتضي عسر قبول الاشكال وتركها والنار
سهلة التشكل والترك فلا يكون يابسة ويجاب بان ما ذكرتم من كون النار سهلة
التشكل والترك انما هو في النيران التي عندنا وهي مغلوبة بالهواء ولذلك كانت
سهولة القبول والترك فيجوز ان يكون النار البسيطة بخلاف ذلك قوله والمياه

والمشاهدة تكذب هذا لانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز الآخر
اقول اعترض عليه بان المشاهدة لا تدل على هرب الهواء عن حيز الماء وهرب الماء
عن حيز الارض ولئن سلمنا دلالتها في الجميع لكنها لا تدل على انها ليست بالقسر فان
المشاهد هو هرب كل واحد من العناصر عن حيز غيره واما انه بالقسر او بالطبع فلا
دلالة للمشاهدة عليه قوله لم يدخل الائتلاف السنة الحاصلة من ثلثة ثنائيات و
هي النار مع الماء ومع الارض اه اقول قد نبا فش بان الصاعقة اجزاء نارية
وعند مفارقة السخونة فسدت فيكون اجزاء ارضية اقول كون الصاعقة اجزاء
نارية ذكره الشيخ في الاشارات لكنه غير مرضي فانه قال في بعض اقواله انها تتولد
عن الادخنة والابخرة المتصاعدة عن الارض المحتبسة في السحاب وهذا اظهر
قوله في الصاعقة قال الامام الرازي في شرح الصواعق على ما حكى الشيخ ابن الحديد
نارية والنحاس والحجر نارية فلو كانت مادتها النار لما اختلف بهذا الاختلاف بل
مادتها الادخنة واللطخ الشبيهة بمواد هذه الاجسام في معادنها قوله
اما اولا فلان النيران الذي يجمع فيه الماء في موضع وينجمد فيه زمانا في غاية القصر

ان كون الصاعقة متولدة من الادخنة والابخرة

اقول فقد يقال المانع ان يمنع عدم امكان ذهاب تلك المياه الكثيرة في مثل ذلك
الزمان بالتبخير او التنضيب لجواز ان يكون لبعض المياه سبب من الاسباب
بتبخير او تنضيب في زمان هو في غاية القلة لا بد لنفي ذلك من دليل وانت خبير بان
المباحث المتعلقة بعدد العناصر وكيفياتها واحوالها في الكون والفساد
مبنية على الظاهر من التجارب والاستقراء الذي تفيد ظنا غالبا لمن انصف
وتفيد يقينا لمن ايد بحدس ينضم اليها وامثال هذه الاحتمالات البعيدة لا
تضر فيما هو المقصود ههنا قوله حجر في غاية الصغر اقول لم لا يجوز ان يتخلل
الاجزاء الارضية ويزداد حجمها فلا يلزم ان يكون من مياه كثيرة حجر في غاية
الصغر والجواب ان كبر الحجم من الحجر المنقلب لو كان بتخلل الاجزاء الارضية لا
يكون فيها للماء ذلك الحجر اجزاء رخوا متخللا وليس كذلك فان الحجر المنقلب قد يصير
صلدا وذلك مشاهد في الحجر المتحجر المنعقد من ماء في باذربيجان قوله
انهم يجعلون بعض الاجساد الصلبة بانواع من الحيل اقول فانهم يجعلون الاجساد
الصلبة الحجرية املاحا اما بالاحراق او بالسحق فان سبب الملوحة مخالطة

مخالطة الترابية المحترقة بالماء العذبة فمخالطة بالاعتدال فاحراق الاجساد الحجرية
وسيلة الى جعلها املاحا وان لم يكن وحده كافيا فيه واما السحق فقد قيل انها
تسحق مع ملح يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يجعل ملحا وبعضها صار املاحا
تلقى في الماء فيذوب بالكلية ويصير ماء بحيث لا يبقى هناك شيء من اجزائها اصلا
قوله فليس كذلك السحاب والمطر الا هواء اقول قيل لم لا يجوز ان يكون سبب تكون
السحب الماطرة في قلل الجبال ان الهواء هناك اغلظ لكون اختلاطه بالاجزاء المائية
والارضية والاجزاء والادخنة اكثر فاذا اشتد البرد وتكاثف الهواء و
اجتمع ما تفرق فيه من المختلطات فانعقد سحابا ثم اذا بلغ التكاثف بين الاجزاء
تقاطرت من غير ان يكون هناك انقلاب اصلا اقول هذا احتمال بعيد جدا
فانا نعلم ان الهواء الذي هناك ليس فيه اجزاء مائية قبل تكون السحاب بقدر المطر
الذي ينزل قوله فان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من
الماء اقول قيل هذا دعوى بلا دليل فانه يمكن ان يكون البخار اجزاء هوائية
فكانت مختلطة بالماء على ما ذهب اليه الشيخ الرئيس من ان البسيط ليس

ليس بمدرك حسًّا ولما كان من شأن الحرارة تفريق المختلفات لا جرم اذا سخن
الماء خرج ما كان قد احتبس فيه من الاجزاء الهوائية مختلطاً باجزاء مائية لطيفة
وهو البخار فاين الانقلاب اقول وان سلمنا ان الماء المختلط باجزاء
هوائية لكنا نعلم ضرورة ان الاجزاء الهوائية في الماء قليلة غاية القلة مغلوبة
به فانا لا نتصور ان يكون تلك الاجزاء الهوائية الكثيرة غاية الكثرة الحاصلة في البخار
كائنة في الماء قبل التسخين قوله يحدث فيه نار من غير نار يكون فيه اقول فقد يقال
جاز ان يحصل لذلك الهواء الذي في الكور سخونة قوية تفعل فعل النار في الاحراق
من غير انقلاب الهواء نارا ويجاب بان هذا مكابرة فيما يجزم به العقل بان هذه
اذ يحدث هناك ما يلتهب به الحديد قوله اذ لو كانت الاجزاء النارية باقية فوق
راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان فيها اشتعال مرئي اقول قيل جاز ان
لا يرى لتفرقها في الهواء ولصغر اجزائها بحيث يغيب عن الحس ويحكى ان لا
يحرق ايضا سقوف البيوت وغيرها كما ذكرنا او لانها اختلطت بالهواء البارد
فانكسرت سورة حرارتها فلم تحرق ولو سلم انها انقلبت فلم لا يجوز انقلابها

انقلابها الى اجزاء ترابية او مائية بلا واسطة او الى جسم آخر غير الاربعة لان الظاهر
فيها لم يثبت قال الامام النار المشتعلة ليست واحدة بالعدد باقية بل هي متجددة
على الاتصال فان كل نار تشتعل تتحرك الى فوق بطبعها فيلحقها من البرودة
ما يبطلها وهذا كما ان الدافق من الانبوب مثلا يرى امرا واحدا مستمرا
بحسب الحس وهو في الحقيقة امثال متواردة على الاتصال قوله يدل على اشتراكها
في الهيولى اقول اي هناك هيولى واحدة تخلع صورة من الصور النوعية
للعناصر وتلبس صورة اخرى منها اذ لولا ذلك لم يتصور انقلاب بعضها الى بعض
بل يعدم بعضها بالجملة ويحدث بعض آخر بلا مادة وذلك مما لا يجوز عند القائل
بالكون والفساد فانهم يزعمون ان كل حادث مسبوق بالمادة قوله الرابع ان
الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة اقول تحصيل ما ذكره من الاستدلال هو ان كلا
من الكيفيات الحاصلة تتبدل مع بقاء الصورة النوعية كتسخن الماء او تبرده مع
بقائه على صورته النوعية وكلما تبدل مع بقاء الصورة فهو غير الصورة والا لزم
اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه محال وحصول الاعراض مع كيفية
الصوري

الى الآن ان كلاً من الكيفيات تزول مع بقاء الصورة النوعية فان النارية مثلا
تزول عند زوال الحرارة والصورة المائية تزول عند زوال السيلان عنه والارضية
تزول عند زوال الجمود عنه واما الجواب فبحصول الاستغناء في سند المنع بان ما
ذكرتم من ان الصورة النوعية تزول عند زوال هذه الكيفيات ان اريد انها تزول
عند زوال هذه الكيفيات مطلقا سواء كانت في حالة التركيب او في حالة البساطة
فممنوع وان اريد في حالة البساطة فمسلم لكن لا ينافي ما ادعيناه من انها تزول في
الجملة مع بقاء الصورة النوعية قوله وما ذكره من انه لو ورد على سبيل المعارضة فغير
موجه اذ لا وجه لايراده على سبيل المعارضة اذ لم يستدل على الصغرى حتى تمام الدليل
على تغيرهما على سبيل المعارضة بل اورد لنا مثالاً وهو لا يصلح على كلية الصغرى حتى
يعارض قوله بل الجواب عنه وهو ان يقال هو الاطلاق في المقدمة اقول وفيه بحث
لانك قد عرفت ان المقدمة المذكورة اعني قولنا كل من الكيفيات تزول مع بقاء الصورة
النوعية لم يستدل عليها بل اورد لها مثالاً وهو لا يصلح دليلا على تلك الكلية واما
جعل الصغرى جزئية يكون المثال دليلا عليها لكنه لا ينتج الكلي المذكور ما هو المط

اى الصورة النارية — اى الصورة المائية — اى الصورة الارضية — اى السيلان والجريان — اى الصورة النوعية

غير موجه لكونه كلاما على السند

دليلا ع

تنجيز الكيفيات وتزول عنها بعض الكيفيات ويوجد فيها بعض آخر كتحقق الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية بحالها في ظنا ملا داود

المط من ان الصورة النوعية مغايرة لتلك الكيفيات قوله وليس المراد بتضاد
الكيفيات اقول هذا الكلام ذكره الامام في الاشارات واعترض عليه صاحب المحاكمات
بانه لو حمل التضاد على التضاد الحقيقي لم يجز في المزاج الثلاثي الحاصل من امتزاج المركبات
لان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان بين
نفس السواد والبياض تضادا وغاية خلاف كذلك بين نفس الحرارة والبرودة واليبوسة
والرطوبة فيصدق على المزاج الثالث الحاصل من امتزاج المركبات انها كيفية واحدة
متوسطة بين الكيفيات المتضادة تضادا حقيقيا واقول القول بان بين
نفس السواد والبياض وكذا نفس الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة تضادا حقيقيا
مشكل لانهم قالوا الكيفيات المختلفة بالشدة والضعف كالسواد والبياض والحرارة
والبرودة وغيرها مراتبها المختلفة بالشدة والضعف انواع مختلفة بالحقيقة
فمراتب الحرارة انواع مختلفة عندهم وكذا مراتب البرودة وقول الحرارة والبرودة
على ما تحتهما قول عرضي لان الذاتيات لا تختلف بالشدة والضعف في زعمهم و
كذا نظايرهما مع ادعائهم بان لا تضاد حقيقيا الا بين نوعين اخيرين مندرجين

من الجزئيات والافراد

تحت جنس قريب فلو حمل التضاد على التضاد الحقيقي لم يتناول التعريف المذكور للمزاج الثاني ولا الاول ايضا فليتامل والله الهادي الى سواء السبيل قوله فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة وانه محال اقول اذ يلزم ان يكون كل منهما بالقياس الى الاخر غالبا ومغلوبا معا في حالة واحدة وهو ضروري الاستحالة قوله وبالعكس اقول اي يلزم ان يكون المغلوب غالبا على الغالب عليه قوله ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج يفعل بعضها في صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات اقول اعترض عليه بان المحال اللازم مما سبق من جعل الكيفية فاعلة لازم من جعلها واسطة ايضا لان تفاعل الصورتين بواسطة الكيفيتين اما ان يكون معا فيلزم كون الشيء غالبا ومغلوبا معا لان الكيفية كما انها غالبة اذا فرضناها في الكاسرة فكذا اذا كان لها دخل في ذلك واما ان يكون على التعاقب فيلزم صيرورة المغلوب غالبا وبالعكس واجيب بان المنكسر عند الامتزاج من كل كيفية سورتها لا نفسها والكاسر نفس الكيفية المتضادة لا سورتها للقطع بان سورة النار الشديد الحرارة تنكسر بالماء البارد

البارد وان لم يكن في الغاية فاذا كان كذلك فلا يمتنع ان يكون الكيفية المنكسرة كاسرة لسورة الكيفية المتضادة ولا يكون هذا من اجتماع الغالبية والمغلوبية في شيء لان الغالب هو نفس الكيفيتين والمغلوب هو سورتهما والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله فاما صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل تلك الكيفية في مادة الاخر بازالة سورة الاخرى وانت خبير بانه يصح القول في تفاعل الكيفيات مع عدم اعتبار الصور فتامل قوله المراد بالكائنات الجو اه اقول الجو ما كان بين كرة الارض وفلك القمر قوله ما يحدث من العناصر بغير تركيب اقول لم يرد انه لا تركيب فيها اصلا لانافي بعضها تركيبا تاما بل اراد انه بغير تركيب تام يستتبع المزاج قوله فمن المتصعدات من الاجزاء الهوائية اقول يشاهد في العبارة فجعل البخار الاجزاء الهوائية المختلطة بالاجزاء المائية والمقصود ان البخار هو المركب من الاجزاء الهوائية والمائية وكذا في قوله فمن الاجزاء الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية هي الدخان هو المركب منهما قوله والقطرات النازلة هي المطر اقول فان قلت ما السبب في ان الامطار الصيفية حباتها كبار في الاكثر والامطار الشتوية حباتها صغار في الاكثر و



وما السبب في كثرة المطر في بلاد الحبشة مع حرارة الهوا فيما قلت الابخرة
الصيفية الاكثر لانخرت الادخنة التي هي مادة الريح فيتصل القطرات بعضها
ببعض فيكبر تلك القطرات وفي الشتا يكون الهوا ساكنا فلا يتصل القطرات
واما كثرة المطر في بلاد الحبشة فلاندفاع الابخرة وانضغاطها بسبب الجبال
المانعة من الرياح قوله يحصل منها البرد اقول اعلم ان البخار المنعقد بردا
ان كان بعيدا من الارض كان صغير الحب مستديرا لذوبان زواياه بالحركة المستديرة
الخارقة للهوا وان كان قريبا من الارض كان كبير الحب غير مستدير لعدم ذوبان
زواياه لسرعة نزوله قوله وسبب الاحساس منها اقول اما بيان سبب حدوثها
كما ذكر في الامور السابقة لان قوس قزح وهالة عند المشائين من الحكايات خيالات
لا وجود لها في الخارج وهذا المختصر حكاية على راي المشائين ومعنى الخيال هو ان
يرى صورة الشي مع صورة شي مظهر له كالمرآة فيظن ان الصورة حاصلة
فيه وليست حاصلة فيه في نفس الامر وما يقال من ان الصورة اذا لم تكن حاصلة
فيه فكيف يتصور رؤيتها فيه اذ الروية لا تتعلق الا بالحاصل ليس بشي لان

الانعقاد بالبرد صقيع

لان الصورة وان لم تكن حاصلة في المظهر لكن الاشعة الخارجة عن البصر ينعكس
منه اليها ولما كانت الروية في الاكثر بطريق الاستقامة لا بطريق الانعكاس يظن
ان الصورة حاصلة فيه فتامل قوله يجب ينطبق زواية الانعكاس المساوية
لزوايا الشعاع اقول اذا وقع الضو من المضي سوا كان ذلك الضو ذاتيا
او عرضيا على جسم صقيل كالما والمرآة مثلا انعكس الضو من الصقيل الى جسم
آخر وضعه من الصقيل كوضع المضي من الصقيل كما يرى انعكاس الضو
من الشعاع النافذ في الكوة الواقعة على صقيل كالما الى الجدار المقابل للكوة
والزاوية على سطح الصقيل من خطي الشعاع والانعكاس يسمى بالزاوية الاولى
واذا توهم سطح هذه الزاوية قاطعا للصقيل حدث عن جنبي الزاوية الاولى
زاويتان احديهما وهي التي في جانب المضي زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس
وهما متساويتان والا لما كان ارتفاع النير مساويا لارتفاع الضو المنعكس
من شعاع النافذ في كوة الواقع على صقيل الى الجدار المقابل للكوة لكنه مساو له
على ما يشهد به الحس هكذا وليكن دائرة ب د هي الجسم المضي وحاجز

ودايرة ا ل هي المرآة وخط ا ل وترها والخط الشعاعي الواقع من الجسم
المضيء على سطح المرآة وهو خط م ط والشعاع المنعكس من سطح المرآة الى الجسم
الذي وضعه من المرآة كوضع الجسم المضيء منها هو خط ط ك وزاوية م ط
ك هي الزاوية الاولى وزاوية م ط زاوية الشعاع وهي مساوية لزاوية ك ط ل
التي هي زاوية الانعكاس وهذه الزاوية اعني زاوية الانعكاس خطوط منطبقة
على الزاوية التي يحيط بها الخط المنعكس من الجسم الصقيل اعني خط ط ك مع الضلع
الآخر لزاوية الانعكاس وهو خط ط ل ومعنى انطباق الزاوية على الزاوية
اتحادهما بحسب الذات واختلافهما بالاعتبار قوله وادرنا على قطر الافق اقول
هي الدائرة التي تفصل بين ما يرى من الفلك وما لا يرى والقطر هو الخط المنصف
للدائرة ودائرة ارتفاع الشمس دائرة عظيمة تنصف العالم وتقطع دائرة الافق
على زوايا قوائم وتمر بمركز الشمس اينما كانت والمقصود من هذه المقدمة بيان
استدارة وضع الاجزاء قوله تختلف الالوان اقول هي الالوان الثلثة الناصعة
العالية احمر ناصع والناصعة السفلى حمرة سواد وهو الارغواني وما بينهما

بينهما لون كراثي والسبب فيه ان الناصعة العليا اقرب من الشمس فانعكاس الشعاع
عن البصر اقوى فيوجد حمرة ناصعة والسفلى ابعد عنها واقل اشراقا فيوجد
حمرة مائلة الى السواد وهي الارجوانية ثم يتولد من امتزاج هذين اللونين
لون كراثي واعترض عليه بان الكراثي يتولد من الصفرة والسواد لا من
الارجوانية والحمرة الناصعة قوله ومنها الهالة اقول وهي دائرة بيضاء اما
تامة واما ناقصة ترى حول القمر وغيره اذا توسط بينه وبين الناظر غيم رقيق
لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار واحاطت به اجزاء صقيلة صغيرة غير متصل
بعضها ببعض واذا اتفق ان يوجد سحابان على الصفة المذكورة احدهما تحت الاخرى
حدث هناك هالة ويكون التحتاني اعظم وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا
قوله لخارجي الرطوبة الجليدية اقول السقيط وهو السقط من الجو فيجمد في
الارض وقد شبه به احدى الرطوبات العين فسميت رطوبة جليدية قوله
ينفذ سهم الشعاع المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة اقول
وانما ينفذ سهم الشعاع على ما يقرب منه على الاستقامة لقوته ولطافة الاجزاء

الواقعة في سمته ولا يرى فيها صال القمر لان التي انما يرى على الاستقامة نفسه
لا شبهه بخلاف الاجزاء التي تقابله فانها تؤدى حال ضوئه قوله نسبة الجرم
القمر والحدقة اقول اعني الاجزاء تساوى نسبتها الى جرم القمر والحدقة انعكس الشعاع
البصرى من تلك الاجزاء الى جرم وانما قيد بقوله على ما يتساوى نسبتها الى جرم القمر والحدقة
لان انعكاس الشعاع البصرى من الصقيل انما يكون على جسم نسبة الصقيل اليه كنسبة
الى الحدقة لتساوى زاوية الشعاع وزاوية الانعكاس كما مر اليه الاشارة قوله
لما ذكرنا من العلة في قوس قزح اقول وهي كون تلك الاجزاء لم كمرآة صغيرة
فان المرآة اذا صغرت جدا لا تؤدى شكل الشيء لعدم احاطة فاعل الشعاع
المخروطي منه بسطحه قوله وعلامات اخر حمر وسود اقول هذا على حسب غلظ المادة
فاذا كانت غليظة يحدث الحمرة واذا كانت اغلظ كانت يحدث السواد قوله
وسببه ان البخار المنكوس بحسب الارض اقول اعترض عليه الشيخ ابو البركات
البغدادي بان باطن الارض في الصيف اشد منه بردا في الشتاء فلو كان
سبب العيون التي له البخار لما وجب ان يكون العيون في الصيف ازيد

ازيد وفي الشتاء انقص والامر بخلاف ذلك بل السبب فيها مياه الثلوج و
الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها والجواب ان ذلك انما يدل
على انه لا يجوز ان يكون السبب له الابخرة فقط لا على انه لا يجوز ان
يكون ذلك سببا في الجملة واما مياه الثلوج والامطار فلا شك انه معتبر في
ذلك الا انه غير مانع من اعتبار السبب المذكور قوله وربما يظهر من موضع
الاشتعال نار محرقة اقول وذلك لشدة الحركة المعقبة للاشتعال والانقلاب
الى النار قوله كمال اول لجسم طبيعي آلي اقول لفظ آلي يجوز رفعه على انه صفة كمال
اي كمال ذو آلة ويجوز جره على انه صفة جسم اي جسم مشتمل على الآلة وهذا اظهر
لانه يلزم على الاول وقوع فاصل بين الصفة والموصوف وعلى التقدير الثاني فليس
المراد بالآلي ان يكون الجسم ذا اجزاء متخالفة فقط بل وان يكون ذا قوى متخالفة
كالقوة الغاذية والنامية وغيرهما فان آلات النفس هي القوى وبتوسطها هي
الاعضاء قوله وما بها النامية وهي آلة التنمية اقول واطلاق النامية على هي
القوة بالنظر الى الوضع اللغوي من قبيل سبيل معه على لفظة اسم المفعول وذلك

لان فعلها انما هو الانماء والنامي هو الجسم الجسم قوله في العادية بها لما في الجسم
العدمي اقول الاحالة قد يطلق على تغير الشيء في كيفياته كالتسخين والتبريد
بل منها الاستحالة في الكيفيات كالتسخين والتبريد وقد يطلق على تغير حقيقة الشيء
وجوهره الصورة النوعية وهذا التغير هو المسمى بالتكوين والافساد
للتسمية الكون والفساد والمراد هنا هو هذا المعنى الاخر كما يشير اليه الشارح
لان جعل الجسم الغذائي جزءا من المتغذي حقيقة لا يتصور مما يغير صورته
الغذائية الصورة المتغذي قوله احتراز عن الزيادات الصناعية اقول
المخرج بهذا القيد الزيادات الصناعية عن تعريف النمو فيخرج به ايضا الصانع
عن تعريف النامي وكذا اراد بقوله احتراز عن السمن انه خرج معه ايضا غاية الشيء
الشيء عن تعريف النمو فيخرج مبدأه ايضا عن تعريف النامية وكذا معنى قوله
احتراز لزيادة الى الشيء على الجزء الطبيعي كالورم قوله احتراز اقول فان قلت
الشيء لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق فقط وهو خارج بقوله في
الاقطار الثلثة فالقيد المذكور مستدرك قلت ما ذكر من ان الشيء لا

لا يزيد في الطول هو الغالب وقد يعم السمن جميع الاعضاء حتى الراس والقدم
فيزيد في الطول ايضا فلا بد من هذا القيد للاحتراز عنه قوله لان الزيادات
الصناعية في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض آخر فان الصانع اذا اخذ
قدا من الشمعة مثل فان زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس ونوقش
فيه بان الكلام في القوى الطبيعية والصانع ليس منها فلا حاجة بهذا القيد و
بان زيادة الجسم المتغذي في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان
كذلك يبقى الزيادة الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الشمعة مقدارا آخر
من الشمعة حصلت الزيادات في الاقطار كلها

قد وقع الفراغ من تسويد النسخة المعلمة
ملا زاده المرحوم مولانا المغفور
خواجه زاده في دار السلطنة
القسطنطينية صانها الله
عن الآفات في تاريخ سنة
٩٠٣

قال الحكماء الفهم والحفظ لا يجتمعان
على سبيل الكمال لان الفهم يستدعي مزيد الرطوبة
في الدماغ والحفظ يستدعي مزيد اليبوسة في الدماغ
والجمع بينهما مح

روي عن النبي ان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب
قال الشاعر اصبر على حسد الحسود فان صبرك قاتله
فالنار تأكل نفسها ان لم تجد ما تأكله
نقل من خط الفقير

ثم جد وطرب بعد نشاط وتعب
لا بانع ولا يشب ولو يعاد مما ذهب

كتبت كتابا بخط جديد جديد جديد وعمر طويل
وفي الموت انتقال باقي كتابي بقي قليل

[illegible]

فان قيل لم كرر التسمية حيث قال اولاً بسم الله الرحمن الرحيم وثانياً باسمك فالاولى ان يقتصر على ذكر واحد منهما كما اقتصر سائر المؤلفين حذراً عن التكرار الذي هو من عيوب الكلام قلنا التكرار انما يثبت لو ثبت ان الشارح قد كتب بسم الله الرحمن الرحيم في اول كتابه وهو غير معلوم ولو سلم انه كتب بسم الله الرحمن الرحيم مع باسمك لكن لا نسلم التكرار اذ التكرار انما يلزم لو كان عين الاول وههنا ليس كذلك ولو سلم لكن التكرار لفائدة جائز ومقبول عند ارباب البلاغة وههنا كذلك اذ ذكر التسمية على سبق بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك ولموافقة اول كتابه اول كتاب الله حيث ذكر او للتنبيه على ان المستعان باسمه موصوف بصفة الرحمن ويجيء اسمه بالاستعانة وذكرها ثانياً على سبق باسمك تنبيهاً على ذلك المستعان حتى كانت الاستعانة مقبولة ومعتبرة والا لكانت الاستعانة في حكم الصواب

فان قيل ما الفرق بين العلم والمعلوم اقول العلم والمعلوم واحد بالذات متغاير بالاعتبار في الكليات فلانا اذا ادركنا الحيوان مثلا حصل عند العقل جسم نام حساس متحرك بالارادة فاذا نظرنا الى هذا المفهوم عند حصوله في العقل بالاضافة يكون علماً واذا نظرنا الى نفس المفهوم عند قطع النظر عن الاضافة الى العقل يكون معلوماً الا انه في الحقيقة واحداً لان المفهوم الذي حصل عند العقل عين هذا المفهوم واما الجزئيات فمتغاير بالذات والاعتبار فلانه اذا ادركنا زيدا حصل صورته عند العقل واما وجود زيد موجود في الخارج متغايرة الصورة التي حصل عند العقل لان وجود زيد لا يرتسم في الذهن بل يرتسم صورة زيد في الذهن بخلاف الكليات لان المرتسم في الذهن عين هذه المفهومات

سره

هذه الاوراق العشرة من ملا زاده

من الاشباح الحادثة في كائنات الجو قوس قزح وسبب الاحساس بها وقوع اجزاء مائية رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة ينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها على الصفة المذكورة عندما يكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جداً لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعاً بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء الرشية على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع الضلع الاخر لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة

على هيئة الاسنان بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء
وادرناه على قطر الافق المار بداية ارتفاع الشمس مرت الدائرة المرتسمة من ارتفاع
طرفه الكائن عند الجزء المذكور على جميع الاجزاء واذا اتفق وجود تلك الاجزاء على الشرائط
المذكورة واستدبر الانسان الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة
عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها
شكلها لاحس من كل واحد منها شكلها بتمامه كما يحس به في كل من المياه الكائنة في
الاواني المختلفة والسبب ان كل واحد منها لا يؤدي شكل الشمس بل ضوءها هو ان
كل واحد من تلك الاجزاء فرض كالمرآة الصغيرة بالنسبة الى قرص الشمس والمرآة اذا
صغرت جدا بحيث لا يحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي
بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانها لا تحكي شكل المرئي بل ضوءه ما ولونها
فقط فيرى من تلك الاجزاء لاستدارة هيئة تلاقيها قوسا من دائرة قريبة من
النصف عند قرب الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها لانتقاص
الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة

مختلفة الالوان بحسب اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء في
المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو هو بل تؤدي لونا مركبا من لون نفسها
ومن لون المرئي فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة
بل بعلية التجربة فهذه القوس المتكونة مع ما ذكرنا من سبب الاختلاف الوانها هي قوس قزح
مع سببها **ومنها الهالة** وسببها اجزاء صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة
وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج
عن رطوبته الجليدية على تلك الاجزاء الرشية ينفذ منها سهم الشعاع المخروطي مع
ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى به جرم القمر
وما وراء ذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على
هيئة الاستدارة على ما يتساوى نسبته الى جرم القمر لطافة من تلك الاجزاء الرشية
انعكس من تلك الاجزاء الى جرم القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا
من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة
ومنها الضباب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل في تصاعده

الا كن النار اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب
كله بعد الاشتعال نارا شفافة فيغيب عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفئت
وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب
ذوات الاذناب وعلامات اخر سودا او حمرا هائلة وان كان متصلا بالارض ينزل
الاشتعال بسريانه في اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول اشتعال دخان
السراج المنطفي عند وصوله الى شعلة سراج فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي
فيشتعل ثانيا ويسمى هذه النار النازلة حريقا لاحراق الاجسام الكائنة في مواضع
نزولها واما التي تحدث في الارض فالمذكور منها ههنا هو الزلزلة وانفجار
العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض اذا مالت
الى جانب واصابت من برد الارض ما يصيرها مياها مختلطة باجزاء بخارية
فربما تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج منها فربما تنشق الارض
عنها لكثرتها وقوة البخار التي معها فان كانت لتلك المياه مدد من جهة
الفواعل والقوابل بحيث كلما يقع منها شيء حدث عقيبه منها شيء وهكذا
يظهر

يمكننا على الاتصال فهي عين الجارية والا اجتمع الخارج منها في موضع غائر من الارض
غير نابعة الغدير لانقطاع المدد عنه وهي العين الراكدة واما الزلزلة فسببها
ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثيرة المقدار فيتحرك طالبا للخروج ولا
يجد منفذا للخروج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق
المسام الارضية فيتحرك قطعة من الارض فربما يصير ذا انشقاق الارض
فيسمع صوت هائل من انشقاقها وربما تظهر من موضع الانشقاق نار محرقة
او مياه مختلطة باجزاء كبريتية من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار
اسباب الحوادث المذكورة فيما عد ههنا بل غاية سعيهم في ذلك انما احاط
به علمهم من الاسباب بالحدس والتجربة لا غير فمن الجائز ان يكون لكل منها اسباب
سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو
المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها اسباب حالا تفي بادراكه العقول البشرية
الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عالم بذات الصدور تم

قال الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول أربعة

أقول لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات وأراد بالعنصريات
العناصر وما يحدث منها إما بتأليف كامل كالمواليد الثلثة أو بغير كامل كالبرق و
الرعد وغيرهما على ما اعتيد في أبواب العلم الطبيعي الإجمالي قال فصل
في البسائط العنصرية أقول الأجسام البسيطة العنصرية المستقيمة الحركة الأمهات أصلها
الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار أنها أجزاء للمركبات أركان إذ ركن
الشيء هو جزؤه وباعتبار أنها أصول لما يتألف منها اسطقسات وعناصر لأن
الاسطقس هو الأصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب إلا أن إطلاق الاسطقسات
عليها باعتبار أن المركبات تتألف منها وإطلاق العناصر باعتبار أنها تنحل إليها فلوحظ
في إطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي إطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها
أحكام وقد وضع المص هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة أقسام الأول
أنها منحصرة في أنواع أربعة وهي الأرض والماء والهواء والنار وذلك لأنها لا تخلو
عن الكيفيات الأربع الفعليتين أعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين أعني الرطوبة

والبيوسة فالبسيط العنصري إما حار أو بارد وأياً ما كان فهو إما
رطب أو يابس فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد
الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الأرض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية
وباعتبار الحركة تنقسم أولاً إلى خفيف وثقيل لأنه إما أن تكون الحركة
إلى جهة الفوق وهو الخفيف أو إلى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف إن كان
جميع حركته إلى الفوق فخفيف مطلق وهو النار وإلا فبالإضافة وهو
الهواء وكذا الثقيل إن كان جميع حركته إلى السفل فثقيل مطلق وهو
الأرض وإلا فبالإضافة وهو الماء والثاني في أنها متخالفة بحسب الصورة
لكل اثنين منها صورتان مختلفتان بالحقيقة إذ لو اشترك اثنان منها في
الصورة النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما بطبعه حيز الآخر
والمشاهدة تكذب هذا فإنها تشهد على أن كل واحد منها يهرب بطبعه عن
حيز الآخر والثالث أنها قابلة للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد
في الفن الثاني والأقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لأن التركيبات

الثانية في العناصر الاربعة ستة وذلك لتركيب ثنائي فيهما من الكون و
الفساد وانقلاب هذا الى ذاك وبعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر
لكن بسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها من بعض بلا واسطة لم تدخل الاقسام
الستة الحاصلة من ثلثة تناسبات وهي التناسب مع الماء ومع الارض والهواء مع
الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من تناسبات ثلثة يحصل كل منها
من عنصرين متجاورين داخلة تحت الوقوع والمص اشار الى وقوع هذه الاقسام
الستة في ستة امثلة اوردها على سبيل التمثيل لقبول العناصر الكون والفساد
اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء والماء واثنان بين النار و
الهواء اما اللذان بين الماء والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فانا نرى مياه
بعض العيون بعد ما يخرج من منابعها وهي مياه جارية مشروبة تصير
حجرا صلدا اوليس يكون الحجر بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد
ما ذهب عنها الماء بالتبخر او النضوب اما اولا فلان الزمان الذي يحجر فيه الماء
في موضع ويتحجر في زمان في غاية القصر لا يمكن ان ينضب تلك المياه الكثيرة في

اضعاف ذلك الزمان بالتبخر واما ثانيا فلان تلك المياه مياه صافية في لطافة لا
يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت تلك الاحجار متكونة من تلك الاجزاء الارضية للزم
ان يتكون من مياه كثيرة حجر حجمه في غاية الصغر وكذلك اذ لا يحس تفاوت كثير
بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة
ينقلب بالحيل مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية
انهم يجعلون بعض الاحجار الصلبة المجربة ماء بانواع من الحيل بحيث يذوب ويذاب
في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء ينقلب ماء في قلل الجبال
بواسطة برد يصيبه هناك فانا كثيرا ما نشاهد فيها سحبا ماطرة من غير ان ينساق
اليها من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر الا هواء ينقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا يقال
لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء ماء لتتابع الثلوج في فصل الشتاء الى انقضائه
اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد ويتتابع الثلوج الى
ان ينقضي الشتاء فينقطع الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان لو

ان لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون
وان البرد و البرد داخل في العلة التامة لحصوله وكلما حصل الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة
ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او لوجود مانع فلا ينافي هذا
كون البرد جزء من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس
او النار اياه فان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء مختلطة
للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما الذي بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء
ينقلب نارا كما في كور الحداد فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل
يتكون فيه منها الهواء الجديد يحدث فيه نار مع عدم ما يتكون فيه وثانيهما ان النار ينقلب هواء
كما شاهد في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة نار شفافة
لا يرى ظل لغيرها الى البسائط وما فوقها الى راس الشعلة نار يتوهمها ظل لكثافتها
الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها بتباعدها من النار
الشفافة لانتقاص الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ

الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت
النار باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان طفي الاشتعال مرئيا مثل ما كان
تحتها ولاحرق سقوف البيوت عند وصول تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازمان
باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد في هذه العناصر يدل على اشتراكها
في الهيولى اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلابا للحقيقة وانه محال الرابع ان
الكيفيات الحاصلة فيها امور زائدة على [redacted] صورها النوعية مغايرة لها
وذلك لانها تتبدل الكيفيات ويزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض
آخر كتسخين الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية في الحالتين كلتيهما
فلولا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه ظاهر البطلان و
اعترض على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية و
الارضية تزولان عند زوال السيلان والجمود فلا يصح قولكم الكيفية تتبدل مع بقاء
الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال الصورة النوعية عند تبدل الكيفيات
في الصور المذكورة ان ادعى مطلقا فهو غير مسلم اذ حال التركيب ليس كذلك وان ادعى

١٥٠

فيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه للخامس انها اذا اجتمعت
اجزاؤها المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها بحسب الوضع وتفاعلت
بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة حصلت
من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة
متشابهة في الاجزاء المتقاربة للمركب وهي الكيفية المتوسطة بالمزاج و
ليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون
بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد
والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج الثاني الحاصل
من امتزاج مركبات لها امزجة اولى اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك
الامزجة وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين تلك الكيفيات ان
يعد من كل منها بالقياس الى ما يقابله فتكون بحيث تستسخن بالقياس الى البارد
وتستبرد بالقياس الى الحار وهكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه
تلك الكيفية

في حالة البساطة فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتناه من زوال الكيفيات مع بقاء الصورة النوعية
في الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال
ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية
وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينافيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في
الامثلة المذكورة والجواب هو انكم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت
بثبوت الحكم في بعض الصورة وان ادعيتم المطلقة العامة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه
من المطلقة العامة اذ المطلقتان لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال
لا نسلم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سندا للمنع فالجواب غير
موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه ح ان يقال المدعى هو الاطلاق في
المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام الحجة عليها لما ذكرنا في المثال وما
ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه اياه وانما يستلزم
المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان



في اجزاء المركبة ان لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الآخر بل
يكون في جميع الاجزاء على حد واحد في القوة والضعف فان قيل المراد بالقوى فعل
وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصورة النوعية لم يصح وصفها
بالتضاد لان الصورة النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب
على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والتعاقب على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر
وان كان هو الكيفيات فاسناد الفعل والتاثير اليها يوجب كون الكيفية
الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة الى ما يقابلها اما دفعة فيلزم كون الشيء الواحد
بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة وانه محال او على التعاقب فيلزم
صيرورة ما هو غالب مغلوبا او ما هو مغلوب غالبا وبالعكس وهو ايضا محال قلنا المراد
بالقوى اما الصورة والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة النوعية فاعلية الصورة
كما يقال هدم البناء الحاكم باساسه وانما المراد هدم اساسه ووصفها
بالتضاد اما لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي ولانه تجوز

تجوز من باب وصف الشيء بصفة ما هو من سببه اي بقواها المتضادة كيفياتها
واما الكيفيات فيكون الباء في بقواها للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير
ان العناصر عند الامتزاج يفعل بعضها الصور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات
فان الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية
تؤثر بواسطة البرودة في النار فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في
بادي النظر يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو
المادة ثم الكيفية بواسطة المادة وان صورة كل العناصر بواسطة اصل
الكيفية في مادة الآخر بازالة صورة الكيفية عنها فتامل فهذا التحقيق حق
التامل اذ به يندفع الشبهات في الباب والله الموفق سلوك الحق والصواب
قال وفصل في الكائنات الجو اقول المراد بالكائنات الجو ما حدث من
العناصر من غير تركيب وسميها بالكائنات الجو لان اكثرها في الاشياء حدثت
في الجو العالي او لانها انما حدثت بتاثيرها في جانب الجو من العلويات وما كانت

لما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من بخار او دخان كان
بالحري ان نشتغل اولاً لبيان ماهيتهما فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات
اذا اشرقت في مياه صادفتها في بعض المواضع استحال بعض تلك المياه بتسخينها
اجزاء هوائية متصاعدة بحسب اقتضاء سخونتها مختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة
اختلاطاً لا يرتفع به الامتياز الوضعي بين تلك المختلطات فهذه المتصاعدات
من الاجزاء الهوائية المتكونة من الماء المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار
واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع الغابرة واحدثت بسببه
التسخين هناك اجزاء نارية فتصادف تلك الاجزاء النارية اجساماً قابلة
للاحتراق تشبثت بها واحدثت منها بالاحتراق اجزاء هوائية متصاعدة
مختلطة باجزاء ارضية لطيفة هبائية انفصلت عن تلك الاجسام فهذه الاجزاء
الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا
مقدمة اخرى لابد من تقديمها على المطلوب وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما قرب

متعلق القسمة

قرب منها الى كرة الارض والماء مختلطة باجزاء ارضية ومائية ترتفع عنها اليها
دائماً وان ما بعد منها عنها صاف عن تلك الاختلاطات انقسمت الى كرتين احاطت
احديهما بالاخرى الاولى المحيطة هواء شفاف صاف عن شوب الكثافة التي حصلت مما
اختلاط الاجزاء الارضية والمائية والثانية المحاطة التي حصلت لها بالاختلاط المذكور
كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة الليل والنهار وباعتبار
اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح عنها كرة النسيم والمحاطة
تقتضي ببرودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية والمائية ان يكون باردة الا ان
انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض
الى حد معين من ثخنها وما فوق ذلك الحد باق على برودة تقتضيها تلك الاجزاء الباردة
فهذه الكرة الباردة من الهواء تسمى كرة الزمهرير واذا تمهدت هذه المقدمات
فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها في اسباب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء حدوثها
في الجو العالي واما اشياء حدوثها في الارض واما الاشياء التي حدوثها في الجو فمنها

السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة الحادثة في بعض الاحيان
اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت عنه فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير
اولا فان وصلت اليها فاما لم يكن البرد هناك قويا فتكاثف البخار الواصل اليها
بما ظاهر البرد القدر البالغ وتنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار بالتكاثف
ونزول قطرات الماء الحاصلة من الابخرة المتكاثفة بالبرودة اعالها فالبخار المتكاثف
بالوصول الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر فان كان البرد قويا
فان اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات ما يحصل
منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم
تصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير فان كانت غليظة كثيرة طاها قوام شاهد
فيها العقد منها سحاب ماطر ان تكاثف ببرد يصيبها نشاهد ذلك في قلل الجبال
احيانا وقد لا ينعقد بل يبقى بخارا متصلا بالارض الى ان يتحلل بالشمس ويسمى
ضبابا وان كانت رقيقة لا تشاهد لرقتها ولطافتها فاما ان تتحلل وتنقلب بالكلية

بالكلية هواء فمنها القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم واما ان ينزل منها اجزاء مائية رشية
غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيعة ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب
مال تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع الاجزاء الارضية
وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء الهوائية عنها فتمزق
السحاب تمزيقا عنيفا يحصل منه الرعد وان وقع اصطكاك شديد بين الدخان
والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما اشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان انطفت
تلك النار في الحال عقيب اشتعالها بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان تشبثت
باجزاء ارضية مجتمعة متحصلة من الدخان فيها اجزاء دهنية او كبريتية نزلت
تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتحرق ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة
ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة
تكاثفه بالبرد اندفع الى الجهة السفلى فيحصل منه الريح الثاني ان السحاب يصير

گوکلر بانی زحکر اکدی اونی عیلہ فغان ایلدی اکسنہ نالہ سن هر کیم آه بلبلک کان ا

بنفسه ريحًا بواسطة انه يتسخن بالحركة فيتحلل في اثناء الحركة اجزاؤه المائية ويصيرها
هواء متحركًا وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه الى جهة
السفل ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت هذا الاندفاع من الهواء فيحصل الريح
من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاع
يوجب حركة الهواء الواقع في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع
لاي سبب يعرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها فيندفع
ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة القوام فيندفع الكثيف الرقيق
الى جانب حسب ما يقتضيه وضع وقوعهما وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية
اذا تخلخل وازداد مقداره فلا بد ان يشغل شيئًا من حيز الهواء المجاور له فيتنحى هذا
الهواء المجاور عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر مجاور له وهكذا فيسري
المدافعة الى صوب ما فيحصل الريح منه ورابعها نزول الدخان بثقله واندفاع الهواء
الواقع في سمت نزوله حيث قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب يقال له السموم و
ريح محرقة قد ... فيها جزء يشعل النار لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل انها بقية مادة

